

# متابعة تقرير شركة (KPMG) عن صندوق

## تنمية العراق لسنة ٢٠٠٩

رقم الصفحة	التفاصيل	التسلسل
١٢ - ١	بيان المقبوضات والمدفوعات	
	الملاحظات الخاصة بالوزارات	
١٦ - ١٣	وزارة النفط - شركة تسويق النفط	١
١٧ - ١٦	وزارة النفط	٢
٢٠ - ١٨	وزارة الاتصالات	٣
٢٤ - ٢١	وزارة الشباب والرياضة	٤
٣٢ - ٢٥	وزارة النقل	٥
٣٦ - ٣٣	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٦
٣٩ - ٣٧	وزارة الزراعة	٧
٤١ - ٤٠	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٨
٤٢	وزارة التخطيط	٩
٤٦ - ٤٣	وزارة الموارد المائية	١٠
٤٨ - ٤٧	وزارة الداخلية	١١
٥٢ - ٤٩	وزارة الصحة	١٢
٦٠ - ٥٣	وزارة التجارة	١٣
٦٤ - ٦١	وزارة الكهرباء	١٤
٦٩ - ٦٥	وزارة العدل	١٥
٧١ - ٧٠	وزارة الثقافة	١٦

٧٢	وزارة حقوق الإنسان	١٧
٧٤ - ٧٣	وزارة الهجرة والمهجرين	١٨
٧٨ - ٧٥	وزارة البيئة	١٩
٨٢ - ٧٩	وزارة الإسكان	٢٠
٨٥ - ٨٣	وزارة البلديات والأشغال العامة	٢١
٨٦	وزارة الصناعة	٢٢
٩٦ - ٨٧	وزارة الدفاع	٢٣
٩٨ - ٩٧	وزارة الخارجية	٢٤
	كتاب الإدارة الخاص بالمحافظات	
١٠٨ - ٩٩	محافظة صلاح الدين	١
١١٩ - ١٠٩	محافظة بابل	٢
١٢٧ - ١٢٠	محافظة البصرة	٣
١٣٤ - ١٢٨	محافظة واسط	٤
١٤١ - ١٣٥	محافظة القادسية	٥
١٤٣ - ١٤٢	ملاحظات شركة ارنست ويونغ لعام ٢٠٠٧	
١٤٦ - ١٤٤	ملاحظات شركة KPMG لعام ٢٠٠٨	
١٤٦	إقليم كردستان	

## تقرير عن تدقيق صندوق تنمية العراق لسنة ٢٠٠٩

بعد التحية:

قامت شركة (KPMG) بتدقيق حسابات صندوق تنمية العراق للفترة من ٢٠٠٩/١/١ ولغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١ وقدمت تقريرها عن البيانات المالية للصندوق الذي اشتمل على بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية وبيانات تحصيل مبيعات النفط المصدر إضافة إلى كتاب الإدارة الخاص بالوزارات وكتاب الإدارة الخاص بالمحافظات تضمنت بعض التحفظات، وقد أظهرت نتائج متابعة الهيئات الرقابية المختصة مايلي:-

### بيان المقبوضات والمدفوعات

وردت إجابة دائرة الخاسبة على بيان المقبوضات والمدفوعات بموجب مذكرة دائرة الخاسبة أدارة النقد المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٠١٠/١٢/٥ وقد أظهرت المطابقة التي أجرتها هيئات ديوان الرقابة المالية لبيان المقبوضات والمدفوعات النقدية بموجب شركة (KPMG) مع السجلات المتاحة لها في قسم أدارة النقد في وزارة المالية وسجلات البنك المركزي مايلي:-

### ١ - مقبوضات الصندوق

أظهر التقرير المبالغ المؤشرة في الجدول أدناه وبعد مقارنتها مع ما موجود في سجلات قسم

أدارة النقد في دائرة الخاسبة وجدنا الفروقات الآتية:-

اسم الحساب	المبلغ بموجب السجلات الف دولار	المبلغ بموجب التقرير الف دولار	الفرق الف دولار
الإيرادات النفطية (٩٥%)	٣٧٠١٣٣٦٢	٣٧٠١٦٤٣٤	٣٠٧٢
المقبوضات الأخرى (المبالغ المسترجعة)	٢٤١٤٥٧٣	٤١١٥٠١	٢٠٠٣٠٧٢
الفوائد المقبوضة (فوائد السندات)	١٣٣٨٤١	١٠٤٨٣٦	٢٩٠٠٥

وبخصوص الفروقات أعلاه نود بيان الآتي:-

أ- الفروقات الحاصلة في إيرادات النفط (٩٥%) والبالغة (٣٠٧٢) الف دولار (ثلاثة ملايين واثنان وسبعون الف دولار) تمثل مبلغ تم إيداعه في الصندوق بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٨ وتم تشييته على انه مبيعات نفط في حينه وتم شطبه لاحقاً واعتبر نقداً

مسترجع دون أن يتم إجراء التعديلات في سجلات البنك المركزي والكشوفات المرسله إلى وزارة المالية علماً أن التعديل تم أجرائه في عام ٢٠٠٩.

ب- المبالغ المسترجعة

تضمنت بالإضافة إلى المبلغ في (أ) أعلاه طلب وزارة المالية من البنك المركزي العراقي دفع مبلغ (٢٠٠٠٠٠٠) الف دولار (ملياري دولار) بموجب كتابها المرقم (١٣٨٠٨) في ٢٠٠٩/٩/١٦ والموقع من قبل وزير المالية من حساب الصندوق ثم جرى استرجاع المبلغ بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٧ بموجب كتاب وزارة المالية المرقم (١٣٨٥٦) والموقع من قبل رئيس دائرة المحاسبة والذي نص على اعتبار الكتاب السابق ملغياً وعليه قام البنك المركزي العراقي بمخاطبة الفدرال رزيرف لإعادة المبلغ من حساب البنك (٨٠٨٥٠ - ٠٢١٠) إلى حساب صندوق تنمية العراق (٨٦٧٧٣ - ٠٢١٠) وأظهرت المتابعة أن المبلغ أعلاه يتعلق بمسحوبات لصالح وزارة الكهرباء في حين ظهر في سجلات إدارة النقد أيضاً وجود مدفوعات لوزارة الصحة بذات المبلغ في فترة لاحقة.

ج- فوائد السندات

تم طرح مبلغ (٢٩٠٠٠) الف دولار (تسعة وعشرون مليون دولار) عن الفرق الحاصل بالسندات المستحقة في ٢٠٠٩/٢/٢٩ حيث ذكر المبلغ (٢٠٥٢٢٢٥٠) دولار (عشرون مليون وخمسمائة واثان وعشرون الف ومائتان وخمسون دولار) بدلاً من مبلغ (٤٩٥٢٢٢٥٠) دولار (تسعة وأربعون مليون وخمسمائة واثان وعشرون الف ومائتان وخمسون دولار) سهواً.

د- بلغ الفرق في مبيعات النفط بنسبة (١٠٠%) بين سجلات وزارة المالية وتقرير شركة (KPMG) مبلغ مقداره (٤٢٥٢٢) الف دولار (اثان وأربعون مليون وخمسمائة واثان وعشرون الف دينار) كانت تفاصيله كما مبين أدناه:-

المبلغ/الف دولار	التفاصيل
٣٧٤٧٧	أيراد شحنة نפט مكرره من شهر نيسان /٢٠٠٩
٣٠٧٢	مبلغ أضيف خطأ من قبل المراسل إلى مبيعات النفط خلال سنة ٢٠٠٨ تم طرحه في شهر آب/٢٠٠٩ كونه يخص مبالغ مسترجعة.
١٩٧٣	فرق لم يتم معرفة أسباب ظهوره
٤٢٥٢٢	المجموع

٢ - مدفوعات الصندوق

ظهر ضمن فقرة المدفوعات الأخرى في تقرير الشركة مبلغ (٦) الف دولار (سنة آلاف دولار) عن خدمات واستشارات لوزارة المالية لم يظهر في سجلات وزارة المالية، في حين زودتنا دائرة المحاسبة بالكتب الصادرة منها إلى البنك المركزي والتي تضمنت دفع مبالغ من تخصيصات مقر الوزارة لتغطية نفس الحساب المذكور أعلاه كان مجموع مبالغها (٥٦١٩) الف دولار (خمسة ملايين وستمائة وتسعة عشر الف دولار) وعلى الفقرات التالية:-

رقم الكتاب	تاريخه	المبلغ / الف دولار	التفاصيل
١٤٥٨٧	٢٠٠٩/١٠/٢٠	٥٠٠	زيادة الاعتماد المستندي لعقد شركة هوليهان لوكي
٩٢٩٠	٢٠٠٩/٦/١٦	١٥٠٠	زيادة الاعتماد المستندي لشركة كليري كوتلب
٧٦٩٧	٢٠٠٩/٥/١٨	٢١١٩	تحويل مبلغ إلى وزارة العدل عن أتعاب المحامين الأجانب
٣٧٨١	٢٠٠٩/٣/١٠	٥٠٠	زيادة الاعتماد المستندي لعقد شركة هوليهان لوكي
٤٠٠١	٢٠٠٩/٣/١٥	١٠٠٠	زيادة الاعتماد المستندي لشركة كليري كوتلب
	المجموع	٥٦١٩	

والذي يعني وجود فرق بين تقرير الشركة وسجلات الوزارة مقداره (٥٦١٣) الف دولار (خمسة ملايين وستمائة وثلاثة عشر الف دولار).

كما أظهرت متابعتنا أن كافة الإجراءات التي قامت بها وزارة المالية كانت تتم دون وجود قيود محاسبية تبين حركة الصندوق لدى وزارة المالية وإنما هنالك سجل إحصائي فقط يتم بموجبه تسجيل حركة الصندوق وحسبما ترد من البنك المركزي العراقي وهذا يجعل من أمكانية الخطأ واردة بشكل كبير ويفقد السيطرة والرقابة على حساب الصندوق رغم أهميته. إضافة لذلك فإن قسم الاستثمار في البنك المركزي يعتمد في السيطرة على حساب صندوق تنمية العراق (DFI) ومنذ سنة ٢٠٠٤ على ملف اكسل واحد وهذا النوع من الملفات قابل للتعديل والحذف سيما انه بدون رمز حماية مما يجعله عرضة للتعديل دون ملاحظ ذلك، وقد لاحظت هيئتنا أن المعلومات المثبتة على الملف جرى تعديلها بعد إرسال بعض الكشوفات الشهرية إلى وزارة المالية دون وجود قيود محاسبية توثق ذلك.

### ٣ - نظام القياس والمعايرة

ورد في تقرير الشركة انه ليس لدى وزارة النفط نظام قابل للتشغيل والتحميل والقياس المتري في نقاط التحميل والاستخراج وذلك للتأكد من أن كافة المبيعات المصدرة من النفط ومنتجات النفط تم قيدها بشكل كامل. علماً ان كتاب وزارة النفط / الدائرة الفنية ذي العدد (٧٧٠٦) في ٢٩/١٢/٢٠٠٩ بين بأنه تم إعداد خطة محدثه لأنظمة القياس والتي تشير أن كافة شركات الوزارة سوف تفي بالتزاماتها خلال عام ٢٠١١. باستثناء شركة نفط ميسان حيث سيتم إنجاز خطتها خلال عام ٢٠١٢ كونها مستحدثه في سنة ٢٠٠٩. وأدناه جدول نتائج تنفيذ خطة نصب معدات قياسات نقل الملكية لغاية ٣٠/٩/٢٠١٠:-

جدول نتائج تنفيذ خطة نصب معدات قياسات نقل الملكية لغاية ٢٠١٠/٩/٣٠

ت	الشركات	الموجود/ المنفذ الفعلي قبل الخطة او كاجراء وقفي (عدد)	المخطط الكلي بموجب الخطة المحدثة (عدد)	المنفذ الفعلي من الخطة الكلية لغاية (عدد)	المتراكم المنفذ الفعلي لغاية (عدد)	المخطط لشهري ايار وحزيران/٢٠١٠ (عدد)	المنفذ الفعلي لشهري ايار وحزيران/٢٠١٠ (عدد)	المخطط لشهري تموز واب/٢٠١٠ (عدد)	المنفذ لشهري تموز واب/٢٠١٠ (عدد)	الحيد لشهري تموز واب/٢٠١٠ (عدد)	المخطط لشهر ايلول/٢٠١٠ (عدد)	المنفذ لشهر ايلول/٢٠١٠ (عدد)	الحيد لشهر ايلول/٢٠١٠ (عدد)	الاجموع الكلي المنفذ كما في ٢٠١٠/٩/٣٠ (عدد)
		(١)	(٢)	(٣)	(٤) = (٣+١)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩) = (٧-٨)	(١٠)	(١١)	(١٢) = (١١-١٠)	(١٣) = (١١+٨+٦+٤)
١	نفط الشمال	١٠	١٨٨	٧٦	٨٦	—	—	٤٥	—	٤٥ -	٣١	—	٣١ -	٨٦
٢	نفط الجنوب	*٢٩	١٣٧	١٤	٤٣	—	—	—	—	—	٢	—	٢ -	٤٣
٣	نفط ميسان	١٧	٦٥	١٢	٢٩	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٩
٤	مصافي الشمال	—	٢٣٩	١٩١	١٩١	١٤	٢	—	١	١+	٢٢	١	٢١ -	١٩٥
٥	مصافي الوسط	**٩٠	٥٩٢	٦٨	١٥٨	٢٠	١٩	١١	—	١١ -	—	١٠	١٠ +	١٨٧
٥	مصافي الجنوب	***٩	١٣٧	٧	١٦	١٦	—	١٨	٨	١٠ -	٢٦	—	٢٦ -	٢٤
٦	غاز الشمال	—	٦٩	٢٧	٢٧	١	٢	—	٨	٨ +	—	٢	٢ +	٣٩
٧	غاز الجنوب	—	٢٠	٣	٣	٣	—	٢	—	٢ -	—	—	—	٣
٨	خطوط الانابيب	—	٤١٠	٣٦٠	٣٦٠	٩	٣	١٢	١	١١ -	٢	١	١ -	٣٦٥
٩	توزيع المنتجات النفطية	—	٢٩٩٢	٦٩٥	٦٩٥	٥٠٣	—	٩٧٧	—	٩٧٧ -	١٠٠	—	١٠٠ -	٦٩٥
١٠	تعينة الغاز	—	٤٩	٧	٧	١١	١٢	٢	٦	٤ +	—	—	—	٢٥
	الاجموع	١٥٥	٤٨٩٨	١٤٦٠	١٦١٥	٥٧٧	٣٨	١٠٦٧	٢٤	١٠٤٣ -	١٨٣	١٤	١٦٩ -	١٦٩١

الملاحظات

\* تم تعديل عدد معدات القياس في مواقع (مستودع زبير/١) المغذي لمصفي البصرة باضافة عداد عدد (١) ومستودع (PS١) باضافة عداد عدد (٤) بعد استكمال اجراء معايرتها كونها منفذة قبل تطبيق الخطة المحدثة.

\*\* شركة مصافي الوسط/تم ادخال (٥٠) عداد بعد اجراء التصحيح الحراري يدوياً وفق جداول نظام القياس والمعايرة وكما تم التنويه له في ملاحظات موقف شهر تموز الماضي المرسل الى هيئة الرقابة المالية العاملة في وزارة النفط.

\*\*\* شركة مصافي الجنوب/تم ادخال ميزان جسري عدد (١) في مصفى ذي قار بعد اجراء المعايرة ضمن المنفذ قبل تطبيق الخطة المحدثة.

#### ٤ - خطابات الاعتمادات المستندية الخاصة بوزارة النفط

إن خطابات الاعتمادات المستندية المفتوحة لحساب وزارة النفط هي لاستيراد المنتجات النفطية وصيانة وتطوير مصافي النفط إضافة إلى استيراد قطع غيار واستيراد مواد كيميائية لعملية تصنيع النفط وقد أظهرت نتائج متابعتنا وجود اختلاف بين مبلغ الاعتمادات الواردة بموجب تقرير شركة (KPMG) والبالغ (٤٠٦٠) مليون دولار (أربعة مليارات وستون مليون دولار) وما تظهره سجلات وزارة النفط البالغ (١٧٥٢) مليون دولار (مليار وسبعمائة واثنان وخمسون مليون دولار).

٥ - أيدت شركة تسويق النفط صحة المبالغ المقيدة عن مبيعات النفط المصدر البالغة (٣٧٠١٦) مليون دولار (سبعة وثلاثون مليار وستة عشر مليون دولار) للسنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١.

٦ - لا زال المبلغ (٣٠٢٣٩١) ألف دولار (ثلاثمائة واثنان مليون وثلاثمائة وواحد وتسعون ألف دولار) المطلوب من الحكومة السورية تسديده والخاص بعمليات المقايضة مع الحكومة السورية لتصدير النفط والمنتجات النفطية غير مسدد لغاية تاريخه.

#### ٧ - الأرصدة المجمدة

أ - بين تقرير شركة (KPMG) لعام ٢٠٠٩ أن جميع الموجودات المجمدة خارج العراق تعود لصندوق تنمية العراق (DFI) وان استفسارات الشركة دلت على عدم وجود سجلات كاملة عنها وبالتالي لم تتمكن الشركة في القيام بإجراءات كافيته للتأكد من اكتمال واردات الموجودات المجمدة خارج العراق في البيان المرحلي.

كما بين التقرير أن بعض الموجودات المالية التابعة للنظام العراقي السابق لا تزال لدى عدد من الدول الأعضاء والتي تواصل الحكومة العراقية متابعتها باستمرار ولا يمكن للحكومة العراقية اعتماد وتقدير دقيق لقيمة هذه الموجودات المالية التي سوف تحول إلى صندوق تنمية العراق لأن بعض هذه الموجودات قد تكون تحت حكم القضاء أو تحت أمور إدارية أخرى، إضافة إلى أن بعض المبالغ المجمدة لدى الدول الأجنبية والتي تم إيداعها في حساب الصندوق تعود ملكيتها إلى البنك المركزي العراقي ومؤسسات عراقية حكومية أخرى، وبتاريخ (٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٥)

طلب مجلس الوزراء العراقي من وزارة المالية القيام بالترتيبات اللازمة لإعادة المبالغ الخاصة بالبنك المركزي العراقي المحولة من الدول الأجنبية إلى الصندوق ووفقاً لسجلات البنك المركزي العراقي، بلغ مجموع هذه المبالغ كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ (٣٣٢٧١٣) الف دولار أمريكي (ثلاثمائة واثان وثلاثون مليون وسبعمائة وثلاثة عشر الف دولار)، ولغاية تاريخ هذه البيانات المالية لم تصادق وزارة المالية على المبالغ التي من الممكن أن يتم تحويلها من حساب الصندوق إلى البنك المركزي العراقي بالإضافة إلى أن هنالك بعض الموجودات المجمدة الخاصة بالبنك المركزي العراقي والتي تم تحويلها مباشرة إلى حسابات البنك المركزي العراقي من قبل حاجزها دون أن يتم تحويلها إلى حساب الصندوق (DFI). وقد بين كتاب الصندوق العراقي للتنمية الخارجية المرقم (ق/٢١٥٧) والمؤرخ في ٢٠١٠/١٠/١٨ أن لدى الصندوق بيانات ومعلومات تخص الأموال العراقية الموجودة في الخارج وتشمل الأتي:-

أولاً- الأموال العراقية في فرنسا:-

(١)- أرصدة حسابات مصرف الرافدين استناداً إلى كتاب المصرف المرقم (٨١٤) والمؤرخ في ٢٠٠٩/١١/١٠ وكما مبين أدناه:-

ت	البنك المراسل	الرصيد والعملة	الملاحظات
١	Credit Lyonnais /Paris.	١١٤٢٥٠٠ دولار أمريكي ٢٤٦١٨٥ يورو	الرصيد سدد إلى الدائنين بموجب أمر قضائي.
٢	Credit Commercial Paris	٨٤٥٧١١٤,٣٢ فرنك فرنسي ٣٥٠٤٦٣٦,٣٠ فرنك فرنسي	المبالغ حجزت في حسابات خاصة لقاء دعاوي ولا تتوفر أية معلومات.
٣	Bnp Paribas	٢٩٠٣٠٥٠,٠٨ فرنك فرنسي ٨٧٤٠٤٥,٠٢ فرنك فرنسي ٣٣٣٥٨٥,٧٩ فرنك فرنسي ٥٦٧,٩٥ فرنك فرنسي ١٤١٩٥,٧٠ فرنك فرنسي ٥٠٠ فرنك فرنسي	حجز المبالغ لقاء دعاوى إلا أنها أعيدت جمعياً إلى الحساب الجاري وقام المراسل بإجراء التسوية الأحادية دون تزويدنا بأي تفاصيل.
٤	UBAF/Paris	٨٤٠,٥٠ دولار أمريكي ٠,٠٩ فرنك فرنسي ٧١٩,٤٢ يورو	قام المراسل بإجراء التسوية بأرصدة حساباتنا معه وأصبح حسابنا الجاري مكشوفاً لديه وقامت الحكومة العراقية بشراء الدين حيث أن المراسل دخل

بتسوية معها.			
حول الرصيد إلى حساب صندوق أعمار العراق (DFI).	٢٤٩,٩٢ فرنك سويسري	UBAF/Paris	٥
خاص بفوائد قروض الإسناد حيث تم شراء ديون العراق التجارية بالفوائد المذكورة.	٧٥٧٥٨٦٧,٢٤ دولار	UBAF/Paris	٦

(٢) أرصدة حسابات مصرف الرشيد استناداً إلى كتاب المصرف المرقم (٢٣٦٢) في ٢٥/١٠/٢٠٠٩ وكما مبين أدناه:-

الملاحظات	الرصيد العملة	البنك المراسل	ت
لا يزال اتصالنا مستمراً مع المراسل ومطالبتهم بتحويل ارصده حساباتنا معهم إلى صندوق أعمار العراق (DFI) إلا أننا لم نستلم إجابتهم لغاية تاريخه.	٢٥٢٦٨٨,٩١ يورو	Natexis Banques	١
	١٧٤٨٤٤٦,٤٤ يورو	Natexis Banques Populaire /Paris L.C	٢
	٣٧٢٠٩٤٩,٤١ يورو	Natexis Banques Populaire /Paris L.C	٣
	٩٢٤٨٠,٣٩ دولار	Credit Lyonnais paris cast Collateral	٤
تمت أجابتنا بموجب كتابهم المؤرخ في ٢٠٠٩/٨/١٩ بأن حساباتنا محجوزة لديهم لقاء دعاوى قضائية خارجية وفي حالة رفع الحجز سيتم تحويلها إلى صندوق أعمار العراق (DFI) بعد استلامهم طلب تفويض من وزارة المالية الفرنسية	٧١١٢٤٤,١٠ دولار	UBAF/Paris	٥
	٦٦٤٣٥٨ ين	UBAF/Paris	٦
	٢٧٤٧٤٠١,٥١ يورو	UBAF/Paris	٧

(٣) - أرصدة حسابات البنك المركزي العراقي استناداً إلى كتاب البنك المرقم (٢٩٥٠) في ١١/١٠/٢٠٠٩.

الملاحظات	الرصيد والعملة	البنك المراسل	ت
رصيد في الحساب تمت الكتابة إلى البنك المراسل لغرض نقل الرصيد إلى حساب (DFI)	١٩٣٨٧٥٥,١٦ يورو	BNP - Parias	١
	٥٥٥٧٣٩٣,٦٥ يورو	BNP - Parias	٢
	١٦,٧٧ يورو	BNP - Parias	٣
	٢٨٠٤٣٧,٢٥ باون استرليني	BNP - Parias	٤

٥	BNP - Parias	١٠٤٨٤٧,٢٩ دولار أمريكي
٦	BNP - Parias	٢٧٣,٩٣ دولار أمريكي
٧	كريدت كومير شيلي دي فرانس	٦٧٢١٩٤,٢٥ دولار أمريكي
٨	كريدت كومير شيلي دي فرانس	١١٠٩٥٧,٣٣ يورو
٩	بنك فرنس	٤٢٤٩٩,٤٠ يورو

(٤) - العقارات الموجودة في فرنسا حسب كتاب سفارة جمهورية العراق المرقم (٢/١)

والمؤرخ في ٢٠٠٩/٤/٣ وتشمل مايلي:-

- دار في مدينة كان الفرنسية.

- عقار في مدينة كراسي الفرنسية.

- عمارة سكنية واقعة بالقرب من موقع السفارة العراقية مؤلفه من ستة طوابق مع

طابقين تحت الأرض.

ثانياً - الأموال العراقية في سويسرا حسب كتاب وزارة المالية المرقم (م خ/٥٥٤) في

٢٠٠٨/١/١٣ وتشمل الأتي:-

- عقارات للحكومة العراقية (لم يبين كتاب الوزارة تفاصيلها أو أيه معلومات عنها)

- أموال على شكل أسهم تقدر قيمتها أكثر من (١٨٠) مليون فرنك سويسري بجوزه

المدعو خلف الدليمي، تم تجميدها من قبل السلطان السويسريه.

ثالثاً - أرصدة لدى كومرز بنك / ألمانيا حسب كتاب مصرف الرافدين المرقم (مصارف/ ٢٣٠)

والمؤرخ في ٢٠٠٩/١٢/٣١ وتشمل الأتي:-

دولار	
سندات في الحساب	١١٣١٨٠٠٠
رصيد دائن في الحساب	١٩٥٦٥٦٧

#### رابعاً - الودائع العراقية المجمدة لدى المصارف الأردنية: -

- بينت دائرة الدين العام بكتابها المرقم (١٤٧٣) والمؤرخ في ٢٩/٩/٢٠١٠ مايلى: -
- (١) - أن جميع أرصدة الحسابات التي تخص الجهات العراقية والتي كانت موجودة لدى المصارف الأردنية قد تم تحويلها إلى إدارة صندوق إدارة الودائع المجمدة/ حيث قامت الجهة الأردنية المسؤولة على الصندوق أعلاه بالصرف إلى بعض الجهات الأردنية وقد سبق لممثلي الجانب العراقي في اللجنة الفنية العراقية - الأردنية أن تسلم كشوفات الودائع العراقية التي مجموعها (٣٢٨,٦٠) مليون دينار أردني ثم أصبح (٣٢٩,٥٦) مليون دينار أردني بعد إضافة مبلغ (٠,٩٦) مليون دينار أردني.
- (٢) - لم تتضمن الكشوفات أية معلومات مفيدة في معرفة عائديه المبالغ المصروفة من تلك الأرصدة بعد ٢٠٠٣/٤/٩ بحجه السرية المصرفية ولايزال الجانب الأردني يصر على ذلك ولا يتوقع منه تزويد الجانب العراقي بالتفاصيل (رقم الوديعة، رقم الحساب، اسم البنك ، اسم المودع) وكان الجانب الأردني قد جدد صيغة تلك الكشوفات بناءً على طلب الجانب العراقي إلا أن تلك الصيغة ولم يراعي فيها التسلسلات والمعلومات الفنية الواردة في تداول الجداول الأولى.
- (٣) - لم يتم تأييد أي مبلغ تم صرفه من قبل صندوق الودائع المجمدة في الأردن إلى المجهزين من قبل أي جهة حكومية عراقية تمت مفتحتها من قبل لجنة استرداد الأموال العراقية في الخارج.
- (٤) - على الرغم من مطالبات الجانب العراقي والرسائل العديدة الموجهة من قبل وزير المالية ووكيل الوزارة إلى نظرائهم الأردنيين والتي تضمنت في معظمها أهمية قيام الجانب الأردني بتزويد الجانب العراقي بالتفاصيل الخاصة بمايلي: -
- أرقام الودائع التي صرفت منها مبالغ بعد ٢٠٠٣/٤/٩ حسب قانون إدارة الودائع المجمدة.
- الأشاره إلى البنك الأردني المفتوحة لديه تلك الودائع.
- صور من الوثائق التي صرفت المبالغ بموجبها.
- ألا أن الموقف الأردني لم يتغير على الرغم من إعلانه في مناسبات عدة رغبته في استكمال الإجراءات اللازمة لتسوية كافة الأمور المعلقة ومنها بشكل خاص الودائع

العراقية الجمدة كما عجز لغاية تاريخه أعلاه عن تقديم أية وثائق تثبت حقوق الجهات في المبالغ التي صرفت لها.

خامساً- الأموال العراقية لدى المصارف السورية :-

استناداً إلى محاضر الاجتماعات المشتركة بين الجانبين العراقي والسوري ندرج أدناه الموقف النهائي ولغاية تشرين الأول/٢٠٠٨ من المبالغ المرفوضة التسديد من قبل الجانب العراقي والمبالغ التي تستحق التسديد إلى المجهزين السوريين لعدم استلامهم لها.

	يورو	دولار
مجموع مبالغ العقود المرفوضة من قبل الجانب العراقي والتي تم دفعها لمجهزين سوريين بعد ٢٠٠٣/٤/٩ بدون مسوغ قانوني.	٧٢٣٦٢٨٧٩	١١٩١٣١٢٧٨
<u>ينزل</u> مجموع العقود التي تستحق التسديد إلى المجهزين السوريين حسب تأييدات الجهات العراقية المستوردة	(٥٤٠٨٦٨٦)	(٢١٥٧٤٤١)
مجموع المبالغ الواجبة التسديد إلى الجانب العراقي في ضوء الملحق التوضيحي الموقع في ٢٤/١١/٢٠٠٧ مع وزير المالية السوري	٦٦٩٥٤١٩٣	١١٦٩٧٣٨٣٧

علماً أن وزارة المالية ومن خلال سكرتارية لجنة استرداد الأموال العراقية في الخارج مستمرة في متابعتها مع الجهات السورية خاصة (المصرف التجاري السوري لتصفية المتعلقات الواردة في محاضر الاجتماعات بين البلدين). وسبق أن تابعت هيئة الرقابة المالية هذا الموضوع مع دائرة المحاسبة حيث بينت الهيئة انه ليس لدى دائرة المحاسبة أية سجلات تبين تلك الأرصدة حيث تتولى فقط تسجيل ما يتم استلامه لحساب (DFI) كإيراد للصندوق.

ب- إما بخصوص الأرصدة المجمدة التابعة لوزارة الصناعة فقد بينت الوزارة بموجب كتابها ذي العدد (١٠٣) في ٢٠١٠/١/٣ مايلى:-

اولاً- الحسابات الخارجية أو الودائع الحكومية المفتوحة بأسماء شخصية:-

بينت الوزارة أنها راجعت كافة التفاصيل الدقيقة لهذه الحسابات والتأكد من تصفيتها قبل ٢٠٠٣/٤/٩ وتم إعلام مكتب وزير المالية بذلك بموجب الكتاب المرقم (٣٥٠٧١) في ٢٠٠٨/١٠/٢٣.

ثانياً- الاتفاقية العراقية التركية:-

تم التنسيق مع شركة تسويق النفط لغرض إعادة تفعيل العقود الموقعة بين الطرفين واستغلال المبالغ الموجودة لدى الجانب التركي من خلال تجهيز المواد أو تغييرها والإجراءات مستمرة لتفعيل في العقود التي تبلغ قيمتها (٧١) مليون دينار. وان هناك لجنة شكلت لهذا الغرض برئاسة معاون الأمين العام لمجلس الوزراء وعضوية ممثلي الوزارات العراقية (المالية، الخارجية، التجارة، النفط والعدل) بموجب الأمر الديواني رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٠ الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ثالثاً- الأرصدة النقدية المجمدة لدى مصرف الرافدين - لندن:-

وجود حسابات مفتوحة في مصرف الرافدين - لندن لصالح (١٩) شركة تعود للوزارة تم التحرك بخصوصها مع السفارة العراقية وقد بين مصرف الرافدين (القسم الدولي) بوجود مصفى قانوني لهذه الأرصدة لازال لم ينهي أعماله لغاية تاريخه.

## الملاحظات الخاصة بالوزارات

### ١ - وزارة النفط - شركة تسويق النفط

#### أ - مبيعات منتجات نفطية Nafta (عالية)

بينت الشركة أنه (من خلال عملية التدقيق لوحظ أن شركة تسويق النفط قامت خلال عام ٢٠٠٩ بتصدير منتج Nafta بلغت قيمته (٦٠٢٤٣٢,٤٤) دولار لم يتم إيداعه في حساب صندوق تنمية العراق بموجب قرار مجلس الأمن رقم (١٤٨٣) لسنة ٢٠٠٣ وقد أجابت الشركة بموجب مذكرتها بلا في ٢٦/٩/٢٠١٠ الصادرة من قسم اعتمادات استيراد وتصدير المنتجات النفطية أن شركة تسويق النفط قامت خلال عام ٢٠٠٩ ببيع منتج النفط على أساس البيع الداخلي إلى شركات عراقية ناقلة وان مسؤولية شركة التسويق تنتهي عند تحميل المنتج على ظهر الشاحنات في مستودع التحميل وان أقيام المبيعات تودع في حسابات الشركة داخل العراق بموجب اعتمادات مستندية مفتوحة في مصارف داخل العراق. وقد بينت الهيئة الرقابية بأنه تم استلام كشف من شركة التسويق بخلاصة الصادرات حسب المنتج للفترة من (٢٠٠٩/١/١) ولغاية (٢٠٠٩/١٢/٣١) موقع من قبل الهيئة المالية في الشركة موضحا فيه كميات النفط المصدرة بالأطنان والبالغة (١١٣٢,٥٣٠) طن (الف ومائة واثنان وثلثون طن وخمسمائة وثلثون لتر) بمبلغ (٦٠٢٤٣٢,٤٤) دولار (ستمائة واثنان الف وأربعمائة واثنان وثلثين دولار وأربعة وأربعون سنتاً) وان شركة التسويق تعاقدت عام ٢٠٠٩ مع شركتين احدهما عراقية هي الشبكة الذهبية القابضة وكانت نسبة تنفيذها بالعقد (٤%) والأخرى شركة سيما الإماراتية وكانت نسبة تنفيذ العقد لدى الشركة الإماراتية صفر، وقد بين كتاب شركة التسويق ذي العدد (م/م/ع/٤٠٢) في ٥/١٢/٢٠١٠ ان تصدير مادة النفط كان من خلال مزايده علنية لبيع المنتج مطروح في مصرفى السماوه والنجف عبر المنفذ الشرقي / إيران والغربي / سوريا أو الأردن مما يؤكد أن الشركة هي شركة ناقلة وان العملية هي تصدير للمنتج.

## ب- حساب ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ (عالية)

بينت الشركة انه (من خلال مراجعة الحسابات المصرفية لشركة تسويق النفط لوحظ وجود حساب مصرفي لدى المصرف العراقي للتجارة (TBI) لا تمتلك سومو أي معلومات عنه ولايقوم المصرف بتزويدهم بكشف شهري لإغراض المطابقة) وقد أجابت الشركة بموجب مذكرتها بلا في ٢٧/٩/٢٠١٠ أن هذا الحساب في الحقيقة عبارة عن حساب تأمينات فتح بمبلغ حول من قبل وزارة المالية لصالح الشركة لتمويل عملية استيراد المنتجات النفطية في سنة ٢٠٠٤ لعدم وجود حساب جاري للشركة في تلك الفترة. وقد بينت الهيئة الرقابية أن شركة التسويق لديها معلومات عن هذا الحساب وقد زودت بكشف مطابقة كما في ٣١/٧/٢٠١٠ من قبل المصرف العراقي للتجارة إلا أن تفاصيل المبالغ الواردة في الكشف ظلت موضوع استفسار ومحاطة من قبل الطرفين كما أن شركة التسويق قد وجهت كتاب إلى المصرف العراقي للتجاري ذي العدد (ح/٣٢٧٣) في ١٩/٨/٢٠١٠ لأعلام المصرف بضرورة إعادة مبلغ (٧٨,٤٧,٣٠٤) دولار (مليونان وثلاثة وأربعون الف وسبعة وأربعون دولار وثمانية وسبعون سنت) إلى الحساب المصرفي لشركة التسويق وتزويدها بالعمولات الموقوفة والبالغة (٧٠,٨٢٤,٥٦٠) دولار (سبعة ملايين وخمسمائة وستون الف وثمانمائة وأربعة وعشرون دولار وسبعون سنتاً) يمثل مسحوبات ظاهرة في كشف المصرف وغير ظاهره في سجلات شركة التسويق وان المتابعة مستمرة مع المصرف العراقي للتجارة حول ذلك.

## ج- مدينون (عالية)

بينت الشركة أنه (من خلال عملية تدقيق شركة تسويق النفط لوحظ وجود مبالغ مدينة بدمية شركات أجنبية ناتجة عن عملية بيع النفط الخام بلغت (٢٢,٢٨٦,٢٨٦,٥٧٧) دولار ومنتجات نفطية بلغت قيمتها (٩٦,٨٣٢,١٦٢) دولار تعود لسنوات سابقة (١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩٢) لم يتم تحصيلها) وقد أجابت الشركة بموجب مذكرة الدائرة المالية - قسم التصفية المرقمة بلا في ٢٧/٩/٢٠١٠ أن المتابعة مستمرة مع البنك المركزي العراقي حول تسديد الأرصدة المجمدة كونها الجهة المسؤولة عن تحصيل تلك الأقيام من البنوك الفاتحة للأعمادات وقد طلبت وزارة المالية إرسال

المعلومات الخاصة بالحقوق والالتزامات إلى البنك المركزي بموجب كتابها المرقم (٤٣٧٠٣) في ٢٠٠٩/١٠/١٢ لغرض مطابقة القيود مع ما متوفر في سجلاتهم وتم إرسال كشف بأرقام الأعمادات المتوفرة للشركة للمبالغ المستحقة لصالح الشركة بذمة الشركات المستوردة للنفط الخام والمنتجات النفطية للفترة ما قبل ١٩٩٠/٨/٢ بموجب الكتاب المرقم ح/٥/١٥١٠ في ٢٠١٠/٤/٢٠. وقد بينت الهيئة الرقابية بان موضوع عدم تحصيل هذا المبلغ الوارد في الملاحظة يعود إلى أن هذه المبالغ تمثل جزء من عقود المقايضة التي حصلت في الفترة ما قبل عام ٢٠٠٣ وبموجب مذكرة التفاهم آذ كانت هذه العقود تبرم مع دول (سوريا، تركيا، مصر) لتزويد الجانب العراقي متمثلاً بوزارته بمواد عينية إلى جانب تسديد نقدي مقابل النفط الخام العراقي والذي حصل أن الوزارات المستفيدة لم تقدم إلى الجهات العراقية ما يفيد استلامها لهذه المواد العينية لتقوم سومو بإغلاق هذه الحسابات وبقية الحسابات معلقة إلا بقدر ما يتوفر من معلومات لدى كل من وزارة المالية والبنك المركزي العراقي. ولغاية تاريخه لم يتم تسديد هذه المبالغ والترتبة بذمة الشركات المستوردة للنفط الخام والمنتجات النفطية للفترة ما قبل ١٩٩٠/٨/٢ لصالح شركة التسويق.

#### د - فروقات (عالية)

بينت الشركة أن (من خلال عملية التدقيق لوحظ أن تصدير زيت الوقود لعام ٢٠٠٩ حسب سجلات سومو بلغ (١٤١٨٥٤٨) طن أما حسب سجلات شركة توزيع المنتجات النفطية بلغ (١٤١٣٦٠٦) طن) وقد بينت الشركة بموجب مذكرتها بلا في ٢٠١٠/٩/٢٧ أن فرق كمية زيت الوقود المشار إليه في الملاحظة يعود إلى اختلاف أسلوب احتساب الكميات المتبع بين الشركتين حيث تعتمد شركة توزيع المنتجات النفطية على تجزئة الكمية للناقلات قيد التحميل في شهر كانون الأول لعام ٢٠٠٨ إلى جزئين جزء تم احتسابه ضمن كميات عام ٢٠٠٨ والجزء الأخر ضمن كميات عام ٢٠٠٩ (أي تحميل كل سنة بما يخصها من كميات) إما شركة تسويق النفط سومو فتحسب حمولة الناقل في عام ٢٠٠٩ فقط لأنهما أكملت تحميلها خلال العام المذكور كما بينت بأنه تمت متابعة الفروقات والوقوف على

أسبابها. وقد أيدت الهيئة الرقابية أن الفرق البالغ (٤٩٤٢) طن يعود إلى اختلاف أسلوب احتساب الكميات بين الشركتين.

## ٢- وزارة النفط

### أ- عقد النقل الجماعي (عالية)

ورد في تقرير الشركة بأنه (خلافًا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة السابعة /ثمانية عشر) لم تقم لجنة تحليل العطاءات بالتحقق من الوثائق المقدمة من قبل شركة المروج قبل الإحالة إذ قدمت الشركة صك مصدق مزور بمبلغ التأمينات الأولية وتم اكتشاف حالة التزوير بعد الإحالة مما أدى إلى إلغاء الإحالة وأحالتها إلى المقاول الثاني شركة فهر الروافد). وقد بينت الوزارة بأنها قامت بتشكيل لجنة تحقيقه في قضية التقصير بأداء لجنة تحليل العطاءات الخاصة بالنقل الجماعي بموجب اعلان التحقيق رقم (٥٠٠) بالعدد (٤٣٩) المؤرخ في ٢٠٠٩/٨/٢٠ بناءً على طلب ديوان الرقابة الماليه وقد بينت الهيئة الرقابيه انه من خلال دراسة توصيات تلك اللجنة لوحظ ان تلك التوصيات تمثلت بعقوبة التنبيه بحق لجنة دراسة وتحليل العطاءات اضافته الى توجيه عقوبة الفات نظر بحق رئيس اللجنة المذكوره لاتتناسب مع جسامة الفعل المرتكب والمتمثل بعدم بذل العناية المهنيه لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ والذي ادى الى ضياع حقوق الوزاره وقد وردت الملاحظه في التقرير الرقابي المرقم (٩٢٧٠) في ٢٠١٠/٩/٢٢.

### ب- شركة الحفر عقد شركة (DRIL MEC) (متوسطة)

بينت الشركة (أنه عند مراجعة العقد رقم (DCI/٢٠٠٨/RF) لوحظ أن شركة الحفر قامت بتعديل الكلف التخمينية للمناقصة بعد عملية فتح العطاءات كون الكلف التخمينية المعدة من قبل الشركة لا تتوافق مع مبالغ العطاءات المقدمة من قبل المناقصين) وقد أجابت الشركة بموجب مذكرتها المرقم (ش/ح/٢٩٥) في ٢٠١٠/٩/٢٣ بأنه تم تعديل الكلفة التخمينية في ٢٠٠٨/٩/٢٨ حسب مذكرة الجهة المستفيدة (قسم الحفر)

قبل تاريخ غلق المناقصة في ٢٠٠٨/١٠/٦ والذي مُدد إلى ٢٠٠٨/١٠/١٤ وليس كما مثبت في الملاحظة وقد أيدت الهيئة الرقابية أجابه شركة الحفر.

### ج- شركة الحفر\_ الأرصدة الموقوفة لدى المصرف العراقي للتجارة (متوسطة)

بينت الشركة (أنه من خلال مراجعة كشف اعتمادات شركة الحفر المفتوحة لدى المصرف العراقي للتجارة لوحظ وجود أرصدة موقوفة (لا اعتمادات مغلقة لم تعرف تفاصيلها) وقد أجابت شركة الحفر بموجب مذكرتها المرقمة (ش ح / ١١٥٦٩) في ٢٠١٠/١٢/٢٢ بأنه لا توجد لديها اعتمادات تم غلقها ولا يزال الصرف مستمراً عليها وقد بينت الهيئة الرقابية بأن شركة الحفر قامت بتزويد الهيئة وبموجب مذكرتها أعلاه بكشف بالاعتماد المستندية الموقوفة وغير المغلقة والمدورة منذ سنوات سابقة من (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) والتي لازالت قيد التنفيذ ومن خلال دراسة الكشف لوحظ أن هناك اعتمادات لازالت قيد التنفيذ أو منفذة جزئياً أو عدم مطابقة مواد العقد للمواصفات أو أن فقرة التدريب غير منفذة وقد تم الإشارة إلى هذه الملاحظة في التقارير الرقابية الصادرة عن شركة الحفر وأخرها التقرير المرقم (١١٢٩٠) في ٢٠١٠/٩/٦.

### ٣- وزارة الاتصالات

#### أ- الشركة العامة للاتصالات والبريد - شراء السيارات (عالية)

بينت الشركة بأنه (تم شراء سيارات للسيد الوزير خلال ٢٠٠٨ من موازنتها الاستثمارية وان ذلك مخالف لتعليمات تنفيذ الموازنة (القسم الثاني/ المادة (١٢) علماً أن هذه السيارات لم تدخل سجلات الشركة ولم تظهر في سجل موجودات الوزارة) وقد اجابت الشركة العامة للاتصالات والبريد بموجب مذكرتها المرقمة (٤٤٧) في ٢٢/٩/٢٠١٠ ان الشركة قامت بصرف آخر دفعة وتصفية حساب الشركة المجهزة للسيارات في ١١/٨/٢٠١٠ عن قيمة تجهيز سيارات الوزير بموجب عقد المشتريات /٢٠٠٨/ وانه سيتم غلق الحساب وإرسال الأوليات إلى الوزارة لغرض تثبيتها في سجلات الموجودات الثابتة للوزارة وبذلك أيدت الشركة عدم إدخال السيارات في سجل الموجودات الثابتة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث تم تثبيت عدد من الملاحظات بخصوص عقد شراء السيارات أعلاه بموجب التقرير المرقم (١٠/٤٠/١/٤٨٨٠) في ١٣/٧/٢٠١٠ .

#### ب- لجان فتح العطاءات (متوسطة)

بينت الشركة (من خلال مراجعة العقود لاحظنا عدم اكتمال حضور أعضاء لجنة فتح العطاءات وذلك مخالف لتعليمات تنفيذ العقود لعام ٢٠٠٨ (المادة ٦/تشكيلات لجان فتح العطاءات ومهامها /خامساً- ب -) مثال ذلك تجهيز متطلبات عمل الشبكات وتجهيز ونصب ابراج اللاسلكي (تلعفر) مد كيبيل ضوئي - النعمانية) وقد اجابت الشركة بموجب مذكرتها المرقمة (٥٨٩) في ٢٨/٩/٢٠١٠ بأنها تؤيد عدم اكتمال حضور اعضاء لجنة فتح العطاءات وعدم وضع اعضاء احتياط عن الاعضاء الرئيسيين في مناقصة تجهيز ونصب ابراج لاسلكي في تلعفر وكذلك بالنسبة لمشروع مد الكابل الضوئي - نعمانية، وقد بررت مقرررة لجنة فتح العطاءات بموجب مذكرتها المؤرخة في ١٤/١٢/٢٠١٠ أن عدم توقيع بعض أعضاء لجنة فتح العطاءات هو بسبب الإيفاد أو الأجازة وان ممثل القسم القانوني في الشركة تم نقله إلى ديوان الوزارة . وقد بينت الهيئة الرقابية أن ممثل المفتش العام هو عضو مراقب ويقوم بالتوقيع مع لجنة فتح العطاءات على محضر اللجنة بالإضافة إلى أن قسم تدقيق العقود في مكتب المفتش العام يقوم بالاطلاع وتدقيق مسودة كافة

العقود وتؤيد الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق كونها مخالفه للتعليمات العامة لتنفيذ العقود لسنة (١) ٢٠٠٨ .

### ج- مدة الإعلان (متوسطة)

بينت الشركة (بأنه من خلال مراجعة العقود لوحظ ان العقد رقم ١١/مشتريات /٢٠٠٩ ) ان مدة الاعلان هي ( ١٣ ) يوم وذلك مخالف لتعليمات تنفيذ العقود (المادة - ٥ - الاعلان عن المناقصات /ج - ١ -) حيث ان مدة اعلان العقود يجب ان تكون من ٢١ - ٦٠ يوماً) ولم تؤيد الشركة العامة للاتصالات والبريد ملاحظة الشركة واشارت بموجب كتابها المرقم (٣٠١٥) في ٢٣/٩/٢٠١٠ الى التعديلات الواردة على تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ بموجب كتاب وزارة التخطيط والتعاون الانمائي المرقم (٤١٢/١/١) في ١٥/١٠/٢٠٠٨ الفقرة (٤) منه والتي تشير الى تعديل نص المادة (٥/اولاً/ج) ليقراً (مدة إعلان المناقصة لكافة العقود تكون (١٠ - ٦٠) يوماً تحسب حسب اهمية العقد وتقدير رئيس جهة التعاقد وتبدأ من تاريخ آخر نشر الاعلان) وقد ايدت الهيئة الرقابية اجابة الشركة.

### د- الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات (عالية)

بينت الشركة بأنه (خلافاً لتعليمات تنفيذ الموازنة نقطة (٢٢) من صلاحيات الوزير المختص لوحظ قيام وزير الاتصالات بمنح صلاحيات مالية وادارية الى مدير عام الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات دون اعلام وزارة التخطيط والتعاون الانمائي علماً ان مدير عام الشركة كان قد منح الصلاحيات الى معاونيه قبل استحصال موافقة الوزير) وقد ايدت الشركة عدم اعلام وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بالصلاحيات الممنوحة (المالية والادارية) من الوزير الى مدير عام الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات اما بخصوص الصلاحيات الممنوحة من مدير عام الشبكة الى معاونيه فقد صدر امرين بتحويل المدير العام صلاحية تحويل جزء من الصلاحيات الممنوحة له الى من يخوله وابتداءً من ٢٩/٣/٢٠٠٩ وحسب الامرين (١٧٥) في ٢٩/٣/٢٠٠٩ و (٦٢٨) في ٢٦/١٠/٢٠٠٩ وقد بينت الهيئة الرقابية بأنه سبق للديوان أن ثبت الملاحظة في تقريره

المرقم (١٥١٨٢/٣/٤١/١٠) في ٢٠٠٩/١١/١٢ (تقرير نتائج اعمال الرقابة والتدقيق  
على الشركة لسنة/٢٠٠٨).

أ- الاحالة بطريقة الدعوى المباشرة (عالية)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة عينة من العقود لوحظ وجود أكثر من عقد تمت أحالتها بطريقة الدعوة المباشرة علماً أن هذه العقود ليست ذات طابع تخصصي كما جاء بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية مثال ذلك ( عقد أنشاء بوابات ثانوية بمدينة البصرة الرياضية )، وعقد ( صيانة أرضية ملعب السماوة الاولمبي ) ، وعقد ( إزالة أنقاض ملعب كركوك) وقد أجابت الوزارة بأن الإحالة تمت بموجب موفقة الوزير على كتاب دائرة الشؤون الهندسية والفنية المرقم (١٠٧٢/٤) في ٢٤/٢/٢٠٠٩ وأيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة. وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير المرقم (١٧١٦٦) في ٢٣/١٢/٢٠٠٩ عن تأهيل مخازن الإسكان / بغداد.

ب- لجان التحليل (متوسطه)

بينت الشركة ( أنه خلافاً لتعليمات تنفيذ العقود رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (٧) فقرة (١٣) لم تقوم لجنة التحليل بتنظيم جدول مفصل بالعطاءات كافة تبين فيه جميع التفاصيل المتعلقة بها والنواقص أن وجدت مع إجراء مقارنة وتقييم من النواحي الفنية والقانونية والمالية ذكر فيها على سبيل المثال عقد (إزالة أنقاض ملعب كركوك ، عقد تأهيل نادي بلد الرياضي) وقد أجابت الوزارة بأنها لم تقوم بأعداد جدول مفصل بالعطاءات وإنما تقوم بأعداد مطالعة تضم كافة المعلومات المتوفرة في الجدول أعلاه ويتم توقيع كافة أعضاء اللجنة وترفع إلى الوزير لغرض المصادقة عليها وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة إذ أن الوزارة تقوم بأعداد محضر تحليل عطاءات المناقصة ويتم رفعه للوزير لغرض المصادقة عليه، علماً أن دائرة المفتش العام في الوزارة لديها علم بذلك من خلال وجود ممثلها في اللجنة.

## ج- لجان الرواتب (عالية)

بينت الشركة (لوحظ أن قسم الرواتب يستلم النقد من البنك ويقوم بدفع الرواتب إلى موظفي الوزارة وأن هذه اللجنة لا تتغير وبالتالي لا يوجد فصل للمهام بشكل كامل في قسم الرواتب وايضاً لاحظنا أن المخولين من كل قسم يقومون باستلام النقد من أمين الصندوق ويوقعون على كشف الرواتب بدلاً عن موظفي أقسامهم ) وقد أجابت الوزارة بموجب مذكرتها المرقم (٦٦٧) في ٢٨/٩/٢٠١٠ أن سحب الرواتب من البنك يتم من قبل لجنة ثم تسلم إلى لجنة ثانية تقوم باستلام المبالغ منها وان الأخيرة تقوم بتوزيعها إلى الموظفين بعد استحصال توقيعات الموظفين على قوائم الرواتب ويتم تغيير لجنة سحب الرواتب بشكل دوري ولا توجد علاقة لأمين الصندوق بدفع الرواتب وقد أيدت الهيئة الرقابية إجابة الوزارة حيث يتم تغيير لجنة الرواتب بشكل دوري حيث تم تشكيل اللجنة بموجب الأمر المرقم (١٥) في ١٩/١/٢٠٠٩ وتم تغييرها بموجب الأمر المرقم (٢٩٤) في ٩/٨/٢٠٠٩ .

## د- صكوك مضى على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر (متوسطة)

بينت الشركة (لدى مراجعة المطابقات المصرفية لوحظ أن هناك صكوك مضى على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر ) وقد أجابت الوزارة بموجب مذكرتها المرقم (٦٦٧) في ٢٨/٩/٢٠١٠ بأنه تم تصفية كافة الصكوك الموقوفة التي مضت عليها المدة القانونية، وقد بينت الهيئة الرقابية بأن ملاحظة شركة التدقيق كانت قائمة خلال سنة ٢٠٠٩ حيث بلغ عدد الصكوك الموقوفة كما في ٣١/١٢/٢٠٠٩ (أربعة صكوك) وقد تم إبطالها في سنة ٢٠١٠ بموجب سندات القيد (٣٣/٧ في ١/١١/٢٠١٠) ، (٣٣/٦ في ١/١١/٢٠١٠) ، (٣٣/٥ في ١/١١/٢٠١٠) ، (٣/٤٥ في ٢/٢١/٢٠١٠).

## هـ- سند الصرف (متوسطة)

بينت الشركة (لوحظ أن الوزارة لم تقم بحتم مستندات الصرف والوثائق المؤيدة لها بعد أتمام عملية الصرف بما يفيد الدفع ((مدفوع)) وعدم وجود ختم قسم التدقيق الداخلي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة خطر تكرار الدفع لنفس الفاتورة ) وقد أجابت الوزارة

بموجب مذكرتها المرقمة (٦٦٧) في ٢٨/٩/٢٠١٠ بوجود ختم قسم التدقيق الداخلي على كافة مستندات الصرف وقد تم عمل ختم جديد يتضمن عبارة ( صرفت ) بالإضافة إلى الختم السابق وقد أيدت الهيئة الرقابية أجابة الوزارة حيث يتم ختم جميع معاملات الصرف بختم الرقابة الداخلية وقد تم عمل ختم ثاني بناءً على ملاحظة الشركة وتم استخدامه في ١٩/٩/٢٠١٠.

#### و - ملاك الوزارة (متوسطة)

بينت الشركة (انه عند مراجعة قسم الموارد البشرية (الأفراد) ومراجعة أوليات ملاك الوزارة لوحظ الآتي :-

اولاً- لم تتم مصادقة وزارة المالية على ملاك الوزارة لعام (٢٠٠٩) .  
ثانياً- وجود تعيينات على الملاك الدائم عدد (٣٢٢) وكذلك مستخدمين بصيغة العقد المؤقت عدد (٣٧٥) ، وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية للعراق فقرة التعيين لسنة ٢٠٠٩ وقرار مجلس الوزراء رقم (٤٤٢) بإيقاف التعيينات) وقد كانت إجابة الوزارة فيما يخص الفقرة (اولاً) بأنه تمت المصادقة على ملاك /٢٠٠٩ بموجب كتاب وزارة المالية المرقم بـ(١٢١١٥) في ٢٥/٣/٢٠١٠. أما بخصوص الفقرة (ثانياً) فبينت الوزارة بأنه تم التعيين على أساس الملاك المشغول في الوزارة وفيما يخص العقود تم حصول موافقة وزارة المالية على مناقلة مبلغ (٧٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار من الرواتب إلى أجور المتعاقدين وبينت الهيئة الرقابية بعدم وجود موافقة وزارة المالية بالتعيين على الملاك الدائم وقد حصلت موافقة وزارة المالية على مناقلة مبلغ (٧٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار من الرواتب إلى أجور المتعاقدين بموجب الكتاب المرقم بـ(٣٦٢٠١) في ٢/٨/٢٠٠٩).

#### ز - لجان الجرد (متوسطة)

بينت الشركة ( انه من خلال مراجعة أسماء أعضاء لجان الجرد لوحظ وجود اسم أمين مخزن ضمن أعضاء لجنة الجرد مما يؤدي إلى عدم الاستقلالية في عمل أداء اللجنة) وقد أجابت الوزارة من خلال مراجعة أوامر لجان الجرد لوحظ عدم وجود اسم أمين المخزن ضمن أسماء لجان الجرد

وقد أيدت الهيئة الرقابية إجابة الوزارة اذ تم مراجعة أوامر الجرد الخاصة بالموجودات الثابتة والمخزنية المرقمة (٩٥٤١) في ٢٠٠٩/١١/١ و (١٠٦٨٤) في ٢٠٠٩/١٢/١٠ ولم يلاحظ وجود اسم أمين المخزن فيها. علماً أن وجود أمين المخزن ضمن أعضاء لجنة الجرد لا يعني مشاركته في الجرد وإن توقيعه على محضر الجرد إن وجد فهو تأييداً بصحة الجرد ووجوده ضروري لإرشاد لجنة الجرد إلى مكان المواد التي يراد جردها.

بينت الشركة بأنه (من خلال مراجعة عملية صرف الرواتب لوحظ بأنه يتم صرف الرواتب قبل أن يتم مراجعتها وتدقيقها من قبل قسم التدقيق الداخلي وان النظام الالكتروني المعمول به غير محمي بكلمة سر وان الوزارة تقوم بدفع الرواتب نقداً وعدم وجود فصل كامل للمهام حيث أن الموظف المسؤول عن أعداد الرواتب هو مسؤول ايضاً عن عملية التوزيع وان بعض الموظفين يخولون موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة عنهم من دون وجود تفويض) وقد أجابت الوزارة بموجب مذكرتها المرقمة (٦٥٢٠) في ٢٢/٩/٢٠١٠ بأن الإلية المعتمدة من قبل الوزارة في تدقيق معاملات الصرف هو التدقيق السابق واللاحق لعملية الصرف بضمنها الرواتب على عكس ما تم تثبيته من ملاحظة حيث يتم تدقيق الرواتب من قبل قسم التدقيق والرقابة الداخلية ويتم التوزيع للرواتب من قبل لجنة مشكلة لهذا الغرض من قبل موظفين من غير العاملين في شعبة الرواتب وشعبة الصرف وفي الشهر اللاحق يتم التأكد من التوافق على كشوفات الرواتب للشهر السابق وان النظام محمي بكلمة سر لضمان عدم دخول أشخاص غير مخولين وقد بينت الهيئة الرقابية بأنه تم اختيار عينه من الأشهر وتبين قيام قسم التدقيق بالتدقيق قبل الصرف أما بخصوص كون النظام الالكتروني المعمول به غير محمي بكلمة سر فتؤيد الهيئة الرقابية الملاحظة حيث أن كلمة السر موجودة للحاسبة فقط كذلك تؤيد رأي الشركة بعدم وجود لجنة مستقلة لسرف الرواتب بسبب الاعتماد على نظام الصرف الآلي لدى مصرف الوركاء علماً أن العمل بهذا النظام قد توقف بتاريخ ١/٨/٢٠٠٩ استناداً لكتاب وزارة المالية المرقم (٤٠٢/٩٠٤) في ١٥/١/٢٠٠٩ ولا يوجد أمر خاص بتشكيل لجنة توزيع الرواتب خلال السنة ٢٠٠٩ وقد تم تشكيل اللجنة بموجب الأمر (١٨٥٠٢) في ٣٠/٦/٢٠١٠ وتؤيد الهيئة رأي الشركة بخصوص تحويل بعض الموظفين باستلام رواتب بالنيابة عنهم دون وجود تفويض .

## ب - تجهيز السيارات (عالية)

بينت الشركة (بان الوزارة دفعت مبلغ (٢٩٩٦،٧٥٠) دولار أمريكي على شكل سلفه مؤقتة لحساب مجلس الوزراء عن شراء (٩٢) سيارة وعند مراجعة المستندات المتوفرة في مركز الوزارة لوحظ عدم توفر التخصيص المالي لعملية الشراء في حينها وعدم اتباع التعليمات الخاصة بعملية الشراء وعدم ذكر الجهة التي تم الشراء منها مع عدم تحديد المبلغ الحقيقي لقيمة السيارات المشتراة) وقد أجابت الوزارة بموجب مذكرتها المرقمة (٦٥٢٠) في ٢٢/٩/٢٠١٠ فيما يخص إليه الشراء لتجهيز (٩٢) سيارة فقد تم مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتاب مكتب الوزير ذي العدد (م.خ/١٣٩٨) في ٦/١٠/٢٠٠٨ وتمت الإجابة من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها ذي العدد (أ/د/٣/٣/٢٧١٤٦) في ٢٣/١٠/٢٠٠٨ بترشيح محولين عدد (٢) احدهم للمشاركة في لجنة فتح العطاءات والآخر في لجنة الدراسة والتحليل (الإحالة) وترشيح محول ثالث عند استلام وتسليم السيارات وتم التعاقد بين الأمانة العامة لمجلس الوزراء والجهاز بموجب تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية حيث تم إعلان مناقصة لشراء تلك السيارات وتم استلام السيارات من قبل لجنة من ثلاثة أعضاء من الوزارة وتمت مطابقة المواصفات للسيارات المستلمة مع المواصفات المثبتة في العقد وقد تم تأييد توفر الاعتماد المالي بموجب مذكرة قسم المحاسبة والمؤرخة في ٩/١٠/٢٠٠٨ وبمبلغ قدره (٣٦٩٢٥٨٦٥٠٠) دينار (ثلاثة مليارات وستمائة واثنان وتسعون مليون وخمسمائة وستة وثمانون ألف وخمسمائة دينار) علماً ان المبلغ الحقيقي للسيارات المجهزة (٣٢٩٩٩١٤٠٠٠) دينار (ثلاثة مليارات ومائتان وتسعة وتسعون مليون وتسعمائة وأربعة عشر الف دينار) وقد بينت الهيئة الرقابية بخصوص ملاحظة الشركة بعدم توفر التخصيص المالي لعملية الشراء أن مبالغ السيارات صرفت كسلفه خلال سنة ٢٠٠٨ وتمت تسويتها بعد استلام السيارات في سنة ٢٠٠٩ وبمبلغ (٣٢٩٩٩١٤٠٠٠) دينار (ثلاثة مليارات ومائتان وتسعة وتسعون مليون وتسعمائة وأربعة عشر الف دينار) والمتبقي تم أعادته بموجب وصل قبض إلى الوزارة أما بخصوص ملاحظة شركة التدقيق بشراء تلك السيارات من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء فتؤيد الهيئة الرقابية ملاحظ الشركة حيث كان من المفترض أن يتم الشراء مباشرة من قبل الوزارة، أما بخصوص ملاحظة الشركة بعدم ذكر الجهة التي تم الشراء منها فتؤيد الهيئة

الرقابية ملاحظة الشركة وبخصوص ملاحظة الشركة بعدم تحديد المبلغ الحقيقي لقيمة السيارات المشتراة فلا تؤيد الهيئة الرقابية الملاحظة حيث تبين من خلال فحص التسويات القيدية لشراء تلك السيارات وجود سندات إدخال مخزني لتلك السيارات مثبتة بما قيمتها.

### ج- سجل التوحيد (متوسطة)

بينت الشركة (عدم مصادق وزارة المالية على سجل التوحيد في الدائرة الإدارية والمالية بوزارة النقل / قسم المحاسبة لسنة ٢٠٠٩) وقد أجابت الوزارة بموجب مذكرتها المرقمة (٦٥٢٠) في ٢٢/٩/٢٠١٠ بأنه تم إرسال السجل إلى وزارة المالية لغرض المصادقة عليه ولكثرة تنقل وزارة المالية من مكان إلى آخر نتيجة الوضع الأمني فقد أدى إلى تأخر المصادقة والمراجعات مستمرة وهو الآن قيد الانجاز حيث بينت الهيئة الرقابية أن الوزارة قامت بتنظيم سجل جديد اعتباراً من ١/٧/٢٠٠٣ خلال شهر تشرين الثاني/٢٠١٠ ولا زال العمل مستمراً به لإرساله إلى وزارة المالية حال الانتهاء منه لغرض المصادقة عليه وأيدنا بذلك ملاحظة شركة التدقيق .

### د- تجهيز باخرة متعددة الأغراض حمولة (١٧٥٠٠) طن (عاليه)

بينت شركة التدقيق (أن الشركة العامة للنقل البحري أحالت عن طريق الدعوة المباشرة مناقصة التجهيز أعلاه على شركة سويديه بموجب محضر التحليل المؤرخ ٢٤/١٠/٢٠٠٩ وهذا يخالف شروط الدعوة التي أوجبت توجيه الدعوات إلى الشركات المالكة أو المصنعة للسفن وهي شروط لأتملكها الشركة السويدية) وقد أجابت الوزارة بموجب مذكرتها المرقمة (٦٥٢٠) في ٢٢/٩/٢٠١٠ بأنه لا يوجد ما يخالف الضوابط والتعليمات في موضوع الدعوة استناداً إلى الفقرة (٣) من كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (د.ت/٣/٣٥٣٥١) في ١٦/١١/٢٠٠٩. وقد بينت الهيئة الرقابية بأنه تم توجيه المذكرة المرقمة (٢٦٥) في ٥/١٢/٢٠١٠ إلى مكتب المفتش العام بخصوص الموضوع وقد أجاب المكتب بموجب مذكرته المرقمة (١٧٢) في ١٣/١٢/٢٠١٠ أن شراء القطع البحرية يختلف

عن شراء وتجهيز باقي السلع والخدمات حيث أن اغلب المسافرين العالمية لا توافق على البناء والتجهيز للجهات العراقية بسبب التعليمات والضوابط الخاصة بالشراء ولم تؤيد الهيئة الرقابية إجابة الوزارة لأنه مخالف للشروط العامة للتجهيز حيث وردت في الفقرة (١٧) من الشروط العامة (تقبل العروض من صانعي البواخر الحديثة أو مالكي البواخر المستعملة حصراً).

#### هـ - أعداد وإحالة المشاريع (منخفضة)

بينت الشركة (أنه من خلال مراجعة إجراءات أعداد وإحالة المشاريع لوحظ تكرار حالة عدم التزام لجان الفتح، التحليل والأحالة بالمدد الزمنية المحددة لها لإنجاز مهامها) وقد أجابت الوزارة بموجب مذكرتها المرقمة (٦٥٢٠) في ٢٢/٩/٢٠١٠ بان جميع لجان الفتح مقترنه بالمدد المحددة لها في الضوابط الخاصة بفتح المناقصات أما فيما يخص لجان الإحالة فأن هناك بعض الوثائق الرسمية الخاصة بالمناقصات تستوجب صحة الصدور مما يتطلب إجراء مفاوضات وأيدت الهيئة الرقابية رأي الشركة وان أجابه الوزارة غير مقنعة وقد تم تشخيص هكذا حالات في الوزارة وتشكيلاهما وخاصة في الشركة العامة لتنفيذ مشاريع النقل وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٤٥٤٧) في ١٤/١١/٢٠١٠ .

#### و - حساب السلف والأمانات (متوسطة)

بينت الشركة أنه (من خلال نتائج عملية المراجعة والتدقيق في القسم المالي لوحظ فيما يخص حساب السلف والأمانات وجود أرصدة قديمة لم يتم تصفيتها) وقد أجابت الوزارة بموجب مذكرتها المرقمة (٦٥٢٠) في ٢٢/٩/٢٠١٠ بأنه تم تشكيل لجنة لتصفية السلف لعام ٢٠٠٩ بموجب الأمر الوزاري المرقم (٢٦٢٣٨/٦٦١٦) في ٣/١٢/٢٠٠٩ وتم معالجة الكثير من الحسابات الخاصة بالسلف ونسبة ٤٤% وكذلك تمت معالجة بعض من حساب الأمانات ولازالت المتابعة قائمة على تلك الحسابات الوسيطة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وبالرغم من قيام الوزارة بمتابعة تصفية السلف والأمانات الموقوفة ألا انه لايزال هناك العديد منها موقوف وان نسبة الانجاز تتراوح ما بين (٣٥% - ٤٠%)

## ز- زيادة كلف المشاريع (متوسطة)

بينت الشركة أنه (من نتائج عملية المراجعة لوحظ وجود عدد من مشاريع الخطة الاستثمارية لوزارة النقل تمت الموافقة على زيادة كلفتها الكلية إلى مبالغ وصلت إلى ضعف المبلغ المحدد في بعض الأحيان مثال على ذلك مشروع خط سكة حديد صابونية - ربيعة وخط سكة بغداد - بيجي واستبدال الجسور الهوائية لمطار بغداد الدولي) وقد اجابت الشركة العامة للسكك الحديد العراقية بموجب كتابها المرقم (٨٠٦٢) في ٢٧/٩/٢٠١٠ فيما يخص مشروع صابونية - ربيعة ومشروع خط سكة بغداد - بيجي ان الشركة قامت باضافة فقرات عديدة على المشاريع في مجسرات لتقاطعات الطرق واستملاك اراضي وزيادة اسعار المواد الأستيرادية والمواد والأعمال المحلية وقد ايدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة مما يؤشر عدم الدقه في احتساب الكلف التخمينية للمشاريع اما مشروع استبدال الجسور الهوائية لمطار بغداد الدولي فقد اجابت الشركة العامة للسكك الحديد بموجب كتابها المؤرخ في ٢٧/٩/٢٠١٠ ان الكلفة التخمينية لـ(٦) جسور للمرحلة الأولى في بناية بابل حددت بمبلغ (٧٨٠٠) مليون دينار بواقع (١٣٠٠) مليون دينار للجسر الواحد وبعد الأعلان وفتح العطاءات وتحليلها تبين ان افضل العروض المقدمة من قبل شركة عبر العالم وتبلغ قيمة العرض (٨٩٧٨) مليون دينار لـ(٦) جسور. وقد ايدت الهيئة الرقابية الملاحظة حيث بلغت الزيادة بنسبة (١٥%) على الكلفة التخمينية وقد وردت الملاحظة الخاصة لمشروع خط سكة حديد صابونية - ربيعة - خط سكة بغداد - بيجي في التقارير المرقمة (١٠/٤/٩/٨٦٨٢) في ٢٢/١٠/٢٠٠٧ عن البيانات المالية للشركة لسنة ٢٠٠٦ (١٠/٤/٩/٩١٢٦) في ٢١/٧/٢٠٠٩ . عن البيانات المالية للشركة لسنة ٢٠٠٧ (١٠/٤/٩/٨٩٠١) في ١٥/٧/٢٠١٠. عن البيانات المالية للشركة لسنة ٢٠٠٨.

## ح- الصلاحيات الإدارية والمالية (عالية)

بينت الشركة (أن الوزير قد خول مدير عام الدائرة الإدارية والمالية يعطاء صلاحيات مالية وإدارية لمعاونيه دون اعلام وزارة التخطيط بذلك) وأجابت الوزارة بموجب مذكرتها المرقمة (٦٥٢٠) في ٢٢/٩/٢٠١٠ بأنه سيتم العمل بالملاحظة وتم توجيه قسم الموازنة

وحسابات الخطة بضرورة إعلام وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وحسب تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة.

#### ط - الملاكات (متوسطة)

بينت الشركة انه (عند مراجعة قسم الموارد البشرية (الأفراد) ومراجعة أوليات ملاك الوزارة لوحظ وجود تعيينات على الملاك الدائم وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية للعراق فقرة التعيين لسنة ٢٠٠٩، وقرار مجلس الوزارة رقم (٤٤٢) بإيقاف التعيينات) وقد أجابت الوزارة بموجب مذكرتها المرقمة (٦٥٢٠) في ٢٢/٩/٢٠١٠ بان قسم الموارد البشرية قد بين بموجب مذكرته ذي العدد (١٨٢٢) في ٢٢/٩/٢٠١٠ بأنه تم تعيين موظفين عدد اثنان من حملة شهادة البكالوريوس وحسب موافقة معالي السيد الوزير وقد أيدت الهيئة الرقابية قيام الوزارة بتعيين موظفين عدد (٢) موظف على الملاك الدائم خلافاً لتعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية.

#### ى - تدني نسب الانجاز (متوسطة)

بينت الشركة أن (من خلال نتائج المراجعة لوحظ تدني نسب الانجاز الفني لعدد من المشاريع على الرغم من انتهاء المدة التعاقدية بعض منها يتم تنفيذها في بعض تشكيلات الوزارة مثال ذلك الخط الدائري حول مدينة بغداد إنشاء خط سكة حديد بغداد - كوت - بصره) وقد أجابت الشركة أن السبب هو عدم توفر التخصيص المالي اللازم ولم تؤيد الهيئة الرقابية إجابة الشركة العامة للسكك الحديد العراقية فالملاحظة متكررة ومستمرة حيث أن السبب هو تأخير إجراءات التعاقد والتلكؤ في تنفيذ العقود المبرمة فالمشروع الأول متوقف منذ عام ٢٠٠٥ وذلك بسبب تأخر الشركة المتعاقد معها (الشركة العامة لتنفيذ المشاريع) في انجاز أعمال دراسات وتصاميم المشروع وتبلغ نسبة الانجاز المادي (٣١%) علماً أن مكتب المفتش العام وبموجب كتابه المرقم (٨٧١٣) في ٨/١١/٢٠٠٩ قد وجه الشركة العامة لتنفيذ مشاريع النقل بإهاء العقد مع الشركة المتعاقد معها , أما المشروع الثاني فهو متوقف منذ عام ٢٠٠٥ وقد حصلت موافقة السيد الوزير على تصفية العقد بموجب هامشه في ٧/٦/٢٠١٠ على أصل مذكرة مكتب المفتش العام في الوزارة

المؤرخة في ٢٠١٠/٦/٣ وقد وردت الملاحظة في كل من التقارير المرقمة (٨٦٨٢/٩/٤٠/١٠) في ٢٠٠٧/١٠/٢٢ عن البيانات المالية للشركة ٢٠٠٦ و (٩١٢٦/٩/٤٠/١٠) في ٢٠٠٩/٧/٢١ عن البيانات المالية للشركة لسنة ٢٠٠٧ و (٨٩٠١/٩/٤٠/١٠) في ٢٠١٠/٧/١٥ عن البيانات المالية للشركة لسنة ٢٠٠٨.

### ك- الشركة العامة للسكك الحديدية - الالتزام بالتخصصات (متوسطة)

بينت الشركة (من نتائج المراجعة لاحظنا قيام الشركة بفسخ او الغاء عقود ابرمتها مع مجهزين او مقاولين بسبب عدم توفر التخصيص المالي مثال ذلك عقد رقم (١٠٧) و (١٧٤) ان هذا الاجراء يضع الشركة تحت التزامات وتعهدات لصالح المجهزين ويخالف ما بينته تعليمات تنفيذ الموازنة الفيدرالية والعقود الحكومية التي الزمت جهة التعاقد بوجود التخصيص المالي اللازم وهو جزء من اجراءات الاعداد لوثائق المناقصة اي حتى قبل الاعلان عنها) وقد اجابت الشركة بموجب مذكرتها المرقمة (عقود/ ١٤٣٣) في ٢٠١٠/٩/٢٢ ان عقدي التجهيز المرقمين (١٠٧) و(١٧٤) المبرمين في عامي (٢٠٠٦ و ٢٠٠٨) على التوالي لتجهيز سيارات حوادث عدد (١٠) مع شركة روافد بيروت والثاني لتجهيز حفارات خنادق مع شركة المطاع للمقاولات المحدودة وتم فسخها رضائياً استناداً الى كتابي وزارة النقل المرقمين (١٦٩٧١) و (١٢٠٦٣) في ٢٠٠٨/٩/٢٨ و ٢٠١٠/٤/٨ على التوالي وذلك لعدم توفر التخصيص المالي لها ولم تتحمل شركة السكك الحديدية أي غرامات او قضايا مع الشركات المتعاقد معها . وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وبينت فيما يخص العقد الأول أن مبلغ العقد ضمن تخصيصات مشروع المستلزمات الأمنية والذي تم إقراره في عام ٢٠٠٤ وتوقف العمل في المشروع في عام ٢٠٠٦ وتحول من حسابات الموازنة الاستثمارية إلى حساب التمويل الذاتي لعدم إدراجه ضمن المنهاج الاستثماري للسنة ٢٠٠٧ وبنسبة (٤١،٨%) وقد تم الإشارة إلى ذلك في تقرير البيانات المالية المرقم (١٥٩٥٩) في ٢٠١٠/١٢/١٩ للشركة لسنة ٢٠٠٩ وعليه لم يتم تنفيذ العقد في حينه ونظراً لعدم حصول موافقة وزارة التخطيط على أدراج المشروع ضمن موازنة عام ٢٠٠٨ وطلب الشركة المجهزة الزيادة على مبلغ العقد تم فسخ العقد.

## ل - الشركة العامة للسكك الحديدية - الاعتمادات المستندية (عالية)

بينت الشركة (من خلال مراجعة الاعتمادات المفتوحة خلال عام ٢٠٠٩ لاحظنا أن إجراءات فتح الاعتماد لعقود التجهيز متأخرة قياساً بتواريخ أبرام هذه العقود وبالمدة المحددة لفتح الاعتماد والمثبتة في بنود العقد مثال ذلك عقد رقم (١٩٨) و (٢٠٢) ) وقد أجابت الشركة بموجب مذكرتها (الاعتمادات/٢٠٣٤) في ٢٢/٩/٢٠١٠ أن تأخر فتح الاعتماد يعود لسببين الأول تأخر إجراءات التعاقد وبالتالي يتم التعاقد في الأشهر الأخيرة من السنة حيث تم توقيع العقد المرقم (١٩٨) لتجهيز ماكنتي ازالة كثبان رملية في ٢٠٠٨/١١/١٢ والعقد المرقم (٢٠٢) لتجهيز (٥٠٠) كم قابلو ضوئي ومعدات لحام ابرم في ٢٠٠٨/١٢/٣١ والثاني تأخر اجراءات فتح الاعتماد لتأخر المراسلات والمخاطبات بين التشكيل ووزارة النقل من جهة ووزارة النقل ووزارتي التخطيط والمالية من جهة اخرى وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وتم الاشارة الى الملاحظة في تقرير الديوان المرقم (٨٩٠١/٩/٤٠/١٠) في ١٥/٧/٢٠١٠ عن البيانات المالية للشركة العامة للسكك الحديدية العراقية لسنة ٢٠٠٨ في الفقرتين (٧ - و - ط) حيث تم التوصيه بأجراء التحقيق إلا أن الشركة العامة للسكك الحديدية لم تقم باتخاذ أي إجراء لغاية تاريخه.

## ٦- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

### أ- لجنة الفتح (متوسطة)

بينت الشركة (لوحظ أن أعضاء لجنة فتح العطاءات دائمين لا يتم تغييرهم بشكل دوري كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة السنوية الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة اشهر حيث لوحظ استمرار اللجنة من تاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٨ ولحين انهاء الزيارة لم يتم تغيير اعضائها ) وقد اجابت الوزارة ان المادة السادسة من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ لاتشير الى تبديل لجنة فتح العطاءات كل ستة اشهر وان التبديل يسري على لجنة تحليل العطاءات المشار اليها في المادة السادسة من التعليمات المذكورة وان الوزارة ملتزمة بتبديل لجان التحليل كل ستة اشهر وقد أيدت الهيئة الرقابية صحة إجابة الوزارة.

### ب- الرواتب (متوسطة)

بينت الشركة (من خلال مراجعة عمليات صرف الرواتب) لوحظ ما يأتي :-  
- أن لجان تسليم الرواتب في مقر الوزارة لا يتم تغيير اعضاؤها بصورة دورية .  
- بعض الموظفين يخولون موظفين اخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة عنهم من دون وجود تفويض وقد اجابت الوزارة من خلال كتابها المرقم (١٢١٤٠) في ٢٨/٩/٢٠١٠ بأنه لاتوجد تعليمات تلزم الوزارة بالاجراء المشار اليه بالملاحظة حول تغيير لجان تسليم الرواتب ولا توجد حالة بأستلام الرواتب بدون مخول وان الرواتب تسلم الى المخولين بموجب تخاويل تحريرية وقد بينت الهيئة الرقابية عدم دقة اجابة الوزارة وتؤيد ملاحظة الشركة .

### ج- عقد تأهيل مركز المعتصم المهني (متوسطة)

بينت الشركة (عدم تجديد كفالة حسن الاداء لهذا العقد وتركه بدون غطاء ضامن علماً ان المقاول متلكئ في تنفيذ المشروع ) وقد اجابت الوزارة بموجب كتابها المرقم (١٢١٤٠) في ٢٨/٩/٢٠١٠ بأنه تم تقديم تجديد خطاب ضمان من قبل شركة الرافد للمقاولات العامة المحدودة رقم (٢٠١٠/٤٦١) تاريخ الاصدار بغداد في ١٤/٦/٢٠١٠ وقد أيدت الهيئة

الرقابية تقديم تجديد خطاب الضمان كما أشارت الوزارة إلى حل كافة الإشكالات مع الشركة المنفذة وان العمل أنجز مؤخراً .

#### د - مشاريع متوقفة (متوسطة)

بينت الشركة (انه من خلال الزيارة لوحظ ان هناك عقود متوقفة نتيجة مشاكل في عملية التنفيذ لم يتم اتخاذ قرار حول هذه العقود مثال على ذلك :-  
اولاً - مشروع تأهيل مركز تدريب مهني في ابي الخصيب .  
ثانياً - دراسات وتصاميم وإنشاء مركز تدريب مهني في كربلاء .  
ثالثاً - مشروع الأيتام وكبار السن /الرصافة .

وقد أجابت الوزارة بموجب كتابها المرقم (١٢١٤٠) في ٢٠١٠/٩/٢٨ فيما يخص المشروع الاول فقد تم المباشرة بالمشروع بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣٠ وقد تم صرف (٣) ذرعات الى الشركة المنفذه وقد بينت الهيئة الرقابية بأنه تم انجاز العمل في المركز حالياً وتم تشكيل لجنة لاستلام العمل.وقد قدمت الوزارة بموجب كتابها المرقم (٢٢) في ٢٠١٠/١٢/٥ كشف صرف الدرعه النهائية أما بالنسبة إلى المشروع الثاني فقد اجابت الوزارة بأنه تم العمل بإنشاء المشروع بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٣ وقد تم تسديد (٩) ذرعات إلى الشركة المنفذة من بداية المشروع لغاية ٢٠١٠/١١/٣١ بموجب كتابها أعلاه وقد أبدت الهيئة الرقابية اجابة الوزارة وأن العمل جاري وبصورة جيدة حيث وصلت نسبة (٨٠%) كما جاء بإجابة قسم الصيانة في دائرة العمل .أما بالنسبة للمشروع الثالث فقد اجابت الوزارة بأنه توجد اجراءات قانونية اصوليه بحق الشركة المنفذة للمشروع (شركة اضواء الهاله) ولا علاقة لإدارة المشروع بتأخير التنفيذ لكون الخلل من الشركة وقد قدمت الشركة طلب لمدة إضافية بسبب توقف العمل وانتقال الدائرة من الوزارة إلى محافظة بغداد في شهر نيسان ٢٠١٠ ثم فك الارتباط وإعادة إلى الوزارة في ٢٠١٠/٧/١٣ وقد حصلت على تمديد قدره (٦٠) يوماً بموجب كتاب الدائرة القانونية / العقود ذي العدد (١٢١٢٠) في ٢٠١٠/٩/٢٨ علماً انه سيتم تسليم الموقع بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٣ .

## هـ - تجهيز منظومة كاميرات المراقبة (متوسطة)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة العقد المذكور لوحظ ان المجهز قد جهز كاميرات صينية المنشأ خلاف الاتفاق بأن تكون من منشأ ياباني بحسب تأييد لجنة الفحص والاستلام التي تم تغييرها لاحقاً بناءً على طلب المجهز كما تم نصب الكاميرات دون تأييد لجنة الفحص والاستلام بمطابقة المواصفات للكاميرات المجهزة). وقد أجابت الوزارة بموجب كتابها المرقم (١٢١٤٠) في ٢٨/٩/٢٠١٠ بان المجهز قام بنصب وتشغيل المنظومة في عام ٢٠٠٩ وأيدت قوة حماية الوزارة بموجب كتابها المرقم (٢٠٦٢) في ١٤/٩/٢٠٠٩ بكفاءة منظومة الكاميرات في ديوان الوزارة إضافة إلى تشكيل لجنة فنية من ذوي الاختصاص بموجب الأمر الإداري المرقم (١٣٨٧) في ١٠/٩/٢٠٠٩ لبيان مدى كفاءة الكاميرات المجهزة وقد أيدت اللجنة بموجب مذكرتها في ١٣/١٠/٢٠٠٩ بانجاز العمل وأوصت بخصم (٢٠%) من سعر الفقرات غير المطابقة للمواصفات بالعرض المقدم من قبل الشركة المجهزة علماً أن الكيبلات وشهادة المنشأ تشير إلى أن الكاميرات يابانية. وأن هذه المعدات تعمل منذ فترة طويلة قبل تشكيل اللجنة ولم يؤشر عليها أية مشاكل علماً أن المبلغ المخصص من العقد (٣١٠٠٠٠٠٠) دينار وقد أيدت هيأتنا الرقابية إجابة الوزارة. وانه لم يتم تغيير لجنة الفحص والاستلام بناءً على طلب المجهز وإنما تم تشكيل لجنة فنية بموجب الأمر الإداري أعلاه وان مبلغ العقد هو (٢٤١٠٠٠٠٠٠) دينار وقد تم خصم مبلغ (٣١٠٠٠٠٠٠) دينار وذلك لوجود بعض فقرات العقد غير المطابقة للمواصفات المتفق عليها وان الكاميرات تعمل بصورة جيدة حسب قرار لجنة الفحص والاستلام.

## و - عقد الأعمال التكميلية لمجمع الايتام وكبار السن (عالية)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة العقد المذكور اعلاه بمبلغ (١٠٥٤٢٣٠٠٠٠) دينار عراقي لوحظ تدني نسب الانجاز بصورة كبيرة جداً حيث ان تاريخ الانتهاء ٤/٤/٢٠١٠ وان الشركة لم تنجز سوى (٣%) ون اعمال العقد لتاريخ انتهاء الزيارة في (آذار / ٢٠١٠) وقد اجابت الوزارة بأنه توجد اجراءات قانونية اصولية بحق الشركة المنفذة للمشروع (شركة اضواء الهاله) ولا علاقه لادارة المشروع بتأخير التنفيذ لكون الخلل من الشركة المنفذة وقد بينت الهيئة الرقابية بان الشركة قدمت طلب لمدة إضافية بسبب توقف العمل

وانتقال الدائرة من الوزارة إلى محافظة بغداد في شهر نيسان ٢٠١٠ ثم فك الارتباط وأعادتها إلى الوزارة في ١٣/٧/٢٠١٠ وقد حصلت على تمديد قدره (٦٠) يوم بموجب كتاب الدائرة القانونية/العقود ذي العدد (١٢١٢٠) في ٢٨/٩/٢٠١٠ على أن يتم تسليم الموقع بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٠ وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٦٥٩٠) في ٣١/٥/٢٠١٠ عن البيانات المالية لدائرة ذوي الاحتياجات الخاصة لسنة ٢٠٠٩.

#### ز- صيانة الموجودات (متوسطة)

ورد في تقرير الشركة (أن الوزارة لم تقم بأعداد برنامج زمني لاعداد الصيانة يراعي فيه اجراء الصيانة الوقائية والدورية لموجوداتها المنقولة وغير المنقولة وهذا مخالف للمادة (١٠) فقرة (ج) من تعليمات تنفيذ الموازنة العامه الاتحادية للعراق لسنة ٢٠٠٩) وقد اجابت الوزارة ان مقر الوزارة عبارة عن بناية تحتوي على الاثاث والاجهزة الكهربائية ولا توجد معدات ومكانن ثقيلة تستوجب اعداد خطة لصيانتها علماً بأن اعمال الصيانة الدورية للموجودات تجري وفق السياقات والتوقيتات المحددة وحسب التخصيصات المالية الموجودة وقد ايدت الهيئة الرقابية اجابة الوزارة .

#### ح- مشتريات الوزارة (متوسطة)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة مشتريات الوزارة خلال عام ٢٠٠٩ لوحظ وجود مشتريات للاثاث بأنواعه وهذا مخالف لقرار مجلس الوزراء رقم (٤٤٢) وكذلك مخالف لمنشور وزارة المالية (صلاحية صرف ) والقاضي بتخفيض شراء الاثاث بأنواعه بنسبة (٨٠%) وقد اجابت الوزارة بموجب كتابها المرقم (١٢١٤٠) في ٢٨/٩/٢٠١٠ بانه لا توجد تعليمات لدى الوزارة بخصوص تخفيض الشراء لعدم ورود قرار رقم (٤٤٢) لسنة ٢٠٠٨ إلى الوزارة ولا توجد ضمن تعليمات الشراء لعام ٢٠٠٩ أي إشارة إلى ما ورد في الملاحظة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن وزارة المالية / دائرة المحاسبة أصدرت منشور عام بتاريخ ٥/١/٢٠٠٩ تضمن التقييد التام بتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ مع مراعاة ما ورد في قرار مجلس الوزراء المرقم (٤٤٢) لسنة ٢٠٠٨.

أ- لجان التحليل (متوسطة)

ورد في تقرير الشركة (خلافًا لتعليمات تنفيذ العقود رقم (١) لسنة/٢٠٠٨ المادة (٧) فقرة (١٣) لم تقم لجنة التحليل بتنظيم جدول مفصل بالعطاءات كافة تبين فيه جميع التفاصيل المتعلقة بها والنواقص إن وجدت مع إجراء مقارنة وتقييم من النواحي الفنية والقانونية والمالية وذكر منها على سبيل المثال عقد (إنشاء أبنية القرى العصرية في محافظة المثنى)، وعقد (إنشاء أبنية القرى العصرية في محافظة الديوانية) وقد أجابت الوزارة بأنه سبق أن تم تسليم كافة الأوليات (جداول مفصلة بالعطاءات المقدمة، محضر لجنة تحليل العطاءات المتضمن تفاصيل بكافة الشركات المقدمة بعروضها وتوصية اللجنة ومصادقة السيد الوزير عليها) للقرى العصرية الثلاث (كربلاء، المثنى، القادسية) إلى السيد رائد جاسم ممثل شركة (K.P.M.G) وعليه فإن الملاحظة غير صحيحة وقد أيدت الهيئة الرقابية إجابة الوزارة بكون الملاحظة (غير صحيحة) مع العرض إن إجابة الوزارة معززة بتأييد استلام أوليات القرى العصرية الثلاثة الخاصة بلجان الفتح والتحليل والعقود (من قبل السيد رائد جاسم).

ب- مؤهلات القوى العاملة (متوسطة)

بينت الشركة (انه من خلال الاطلاع على مؤهلات منتسبي الوزارة وجد منتسبين يحملون شهادة إعدادية ضمن الوزارة لا يتناسب مع العنوان الوظيفي والدرجة الوظيفية الأولى) وقد أجابت الوزارة بعدم وجود موظفين في ديوان هذه الوزارة من خريجي الدراسة الإعدادية مسكنين في الدرجة الأولى وإنما تم تسكينهم في الدرجة الرابعة كحد أعلى وحسب التعليمات المرعية وقد تم تأليف لجنة بموجب الأمر الوزاري المرقم (٢٣٢٦٥) في ٢٠٠٨/١٠/٣٠ بخصوص إعداد الوصف الوظيفي للوزارة وعند إنجازه يتم العمل بموجبه وقد أيدت الهيئة الرقابية إجابة الوزارة فيما يخص عدم وجود موظفين من حملة الشهادة الإعدادية مسكنين في الدرجة الأولى في ديوان الوزارة أما فيما يخص الوصف الوظيفي فلا يوجد وصف وظيفي في الوزارة.

## ج- التعيينات (متوسطة)

بينت الشركة (انه عند مراجعة الأوامر الإدارية لقسم الأفراد لوحظ وجود أوامر متعلقة بالتعيينات على الملاك الدائم وأخرى بصيغة العقد المؤقت وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية للعراق لسنة/٢٠٠٩ ٢٠٠٩ وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (٤٤٢) بإيقاف التعيينات) وقد أجابت الوزارة بأنه لم يتم تعيين موظفين بعقود مؤقتة أو على الملاك الدائم خلافا للموازنة العامة الاتحادية وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (٤٤٢) باستثناء تعيين العاملين بعقود مؤقتة على الملاك الدائم في سنة ٢٠٠٨ بموجب الدرجات الوظيفية الشاغرة والبالغة (٢٥٠٠) درجة المخصصة من قبل وزارة المالية بموجب كتابها المرقم (٣٦٤٣٤) في ٢٥/٩/٢٠٠٨ المخصصة لتعيين العاملين بعقود مؤقتة في هذه الوزارة والدوائر التابعة لها. وقد بينت الهيئة الرقابة أن موافقة وزارة المالية كانت تخص السنة ٢٠٠٨ وليس السنة ٢٠٠٩.

## د- صيانة الموجودات (متوسطة)

بينت الشركة (إن الوزارة لم تقم بإعداد برنامج زمني لأعمال الصيانة يراعى فيه إجراء الصيانة الوقائية والدورية لموجوداتها المنقولة وغير المنقولة وهذا مخالف للمادة (١٠) فقرة (ج) من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية للعراق لسنة/٢٠٠٩) وقد أجابت الوزارة/الدائرة الإدارية بان صيانة الموجودات في الوزارة يكون بشكل فوري بتبليغ شعبة الصيانة/الدائرة الإدارية وقيامهم بالصيانة للموجودات في حال العطلات أو العطب وعليه لا يوجد برنامج زمني لصيانة الموجودات وقد بينت الهيئة الرقابية إن ملاحظة الشركة صحيحة حيث لا توجد صيانة وقائية ودورية وفق برنامج زمني للموجودات.

## هـ- التجاوز على المنح (متوسطة)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة مبالغ المنح المخصصة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء لمشاريع (إنعاش الاهوار، دعم التمور، التصحر، المبادرة الزراعية) والمقيدة كأمانات لوحظ قيام وزارة الزراعة بالصرف منها على الموازنة الاعتيادية دون تعويض الحساب أعلاه الأمر الذي أدى إلى التأخير في تنفيذ المشاريع أعلاه) وقد أجابت الوزارة

بان تلك المبالغ ليست منح وإنما مبالغ مخصصة لتلك المشاريع ضمن الفصل والمادة مبينة  
بجداول تفصيلية كيفية صرف كل من مبالغ المشاريع الأربعة المشار إليها في الملاحظة  
والمبالغ المتبقية وغير المصروفة كما إن تلك المبالغ ليست أمانات باستثناء (دعم التمور)  
فإنها أمانات أما المشاريع الثلاثة الأخرى فإنها مبالغ مخصصة ضمن الفصل والمادة وقد  
بينت الهيئة الرقابية إن إجابة الوزارة على الملاحظة صحيحة ومعززة بجداول تفصيلية  
وكتب ومراسلات تؤيد رأيها. وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في ما يخص دعم التمور في  
التقرير الرقابي المرقم (٥٤٦/١/٣٧/١٠) في ٢٠١٠/١/١٤.

أ- إجراءات التعاقد (عالية)

ورد في تقرير الشركة (من خلال مراجعة عقد تجهيز مولد كهربائي عدد (٢) من شركة الضمان المتموجة للتجارة والمقاولات بمبلغ (٢٨٠٣١٤٠٠٠) دينار عراقي لوحظ انه تم التعاقد عن طريق دعوته مباشرة دون الحصول على عروض تنافسية). وقد أجابت الوزارة/دائرة الأعمار المشاريع قسم العقود بموجب مذكرتها المرقمة (٧٤٠٥/٤) في ٢٢/٩/٢٠١٠ انه استناداً إلى المادة (٤/ارباعاً/٢) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ التي تتضمن على أن (إذا كان الهدف هو تحقيق السرعة والكفاءة في التنفيذ ...) فقد تم استحصال موافقة السيد الوزير بتاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٩ على استخدام أسلوب الدعوة المباشرة لتحقيق السرعة في انجاز العمل وذلك للحاجة الماسة لدائرة البعثات والعلاقات الثقافية للممولات بأسرع وقت بسبب رداءه التيار الكهربائي. وقد أيدت الهيئة ما ورد في تقرير الشركة حيث أن الوزارة تلجأ في بعض عقودها إلى الدعوة المباشرة دون الإعلان عن المناقصة وان العقد لم ينفذ ولم يتم صرف أي مبلغ عليه وهناك إجراءات لسحب العمل من المجهز وإقامة دعوى عليه. وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير المرقم (١٠٦٧٥) في ٢٤/٨/٢٠١٠.

ب- الرواتب (متوسطة)

بينت الشركة في تقريرها (انه من خلال مراجعة قوائم الرواتب لوحظ أن هناك موظفين يخولون موظفين آخرين لاستلام راتبهم بالنيابة عنهم دون وجود تفويض أو اي وثائق مؤيده متوفرة لدى الوزارة للتأكد من أن الممثلين مخولين بتحصيل دفعات الرواتب بالنيابة عن الموظفين). وقد أجابت الوزارة / الدائرة القانونية والإدارية قسم الشؤون المالية بموجب مذكرتها بلا في ٢١/٩/٢٠١٠ انه يتم استلام الراتب بالنيابة عن الموظفين بموجب مذكرة من قبل السيد المدير العام للدائرة القانونية والإدارية أو من قبل السيد مدير قسم الشؤون المالية ويستحصل توقيع الموظف على كشف الرواتب بعد استلام الراتب. وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لازالت الوزارة تسلم بعض المكافآت وأجور الوقود لبعض المنتسبين نيابة عن زملائهم في العمل دون وجود تخويل رسمي وقد

وردت الملاحظة في التقرير المرقم (٦٥٦٤) في ٢٠٠٩/٦/١ عن البيانات المالية لديوان  
الوزارة لسنة ٢٠٠٦ وقد كانت الإجابة غير مستوفية بالتقرير المرقم (٩٢٦٢) في  
٢٠١٠/٧/٢١.

سجل اليومية العامة (متوسطة)

بينت الشركة بانه (من خلال مراجعة سجل اليومية لوحظ عدم تطابق تواريخ سندات الصرف مع تسلسل المستندات المثبتة في السجل) وقد أيدت الهيئة الرقابية الملاحظة علماً أنّها لازالت قائمة لغاية شهر أيلول ٢٠١٠. وقد بينت دائرة الشؤون المالية بكتابها المرقم (٧١٦) في ٢٧/٩/٢٠١٠ بأنه سيتم تلافي الملاحظة خلال سنة ٢٠١١.

## أ- تدني نسب انجاز العقود (متوسطة)

بينت الشركة أنه (ومن خلال مراجعة عينة من العقود لوحظ تدني نسب انجاز العقود مثال ذلك عقد أعمال تبطين بالخرسانة لمشروع تحويلة شط الديوانية، عقد تجهيز ونصب وتشغيل وفحص محطة توليد (٣) ميكا واط لمشروع سد العظيم، إنشاء دار استراحة في محافظة ميسان) وفيما يخص العقد الأول فقد أجابت الوزارة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٣/٩/٢٠١٠ ومرفقها أوليات انجاز العمل إن سبب تدني نسب الانجاز هو تأخر نصب معمل خلط الخرسانة وتأخر المقاول بتجهيز مادة السمنت علما إن العمل أنجز بتاريخ ٢٥/٥/٢٠١٠ بموجب كتاب الهيئة العامة لمشاريع الري والاستصلاح /دائرة المهندس المقيم رقم (٣٢٢٨/١) في ١٣/٦/٢٠١٠ وقد بينت الهيئة الرقابية بأنه تم الاطلاع على الأوليات وتؤيد استلام العمل حيث تم تشكيل لجنة استلام اولي بموجب الأمر المرقم (٨٥٠٠) في ٢٤/٦/٢٠١٠ أما بالنسبة للعقد الثاني فقد أجابت الوزارة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٦/٩/٢٠١٠ المعطوفة على إجابة الهيئة العامة للسدود والخزانات المرقمة (٩٠٢٠) في ٢٦/٩/٢٠١٠ إن أسباب التدني هو إن المجهز ورد معدات غير مطابقة للمواصفات وقد تم تبليغه بعدة كتب آخرها كتاب الهيئة العامة للسدود والخزانات إلى الوزارة تعلمهم بتقديم المقاول تعهد خطي بتنفيذ العمل بموجب الكتاب المرقم (٨٦٥٤) في ٨/٩/٢٠١٠ وقد بينت الهيئة الرقابية انه سبق وان تم إصدار التقرير المرقم (١٦٥٤٢) في ١٤/١٢/٢٠٠٩ حول تدقيق العقد وتؤيد تدني نسب الانجاز للأسباب التي ذكرتها الوزارة والمتابعة مستمرة للتحقق من تنفيذ العقد وتحديد مدة التأخير وقد تم تحميل المقاول غرامات تأخيرية بلغت (١٧٢) مليون دينار أما بالنسبة للعقد الثالث فقد أجابت الوزارة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٦/٩/٢٠١٠ المعطوفة على إجابة الهيئة العامة لمشاريع الري والاستصلاح إن سبب التأخير ظهور مشاكل في نتائج الفحوصات وأنجز العمل وقد ايدت الهيئة الرقابية وجود تأخير إلا انه تم انجاز العمل بتاريخ ١/٩/٢٠١٠ وفق ما ورد بكتاب المهندس المقيم لمشاريع استصلاح أراضي ميسان المرقم (٧٨٩) في ٥/٩/٢٠١٠. وقد تم تحميل المقاول غرامات تأخيرية بالحد الأعلى بنسبة

(١٠%) من قيمة العقد البالغة (١٥٩٤٣٦٠٦) دينار (خمسة عشر مليون وتسعمائة وثلاثة وأربعون الف وستمائة وستة دنانير).

### ب - الاعتمادات المستندية (عالية)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة الاعتمادات المستندية في الوزارة لوحظ هناك تأخر في فتح بعض الاعتمادات المستندية للعقود التي تم توقيعها ولغاية تاريخ إنهاء الزيارة في ٢٠١٠/١/١٤ ومنها (عقد تجهيز بلدوزر وسط عدد/٢٠ مع الأدوات الاحتياطية تاريخ التوقيع في ٢٠٠٩/٥/٧، عقد تجهيز أدوات احتياطية لمولدات بترولي تاريخ التوقيع في ٢٠٠٩/٦/١٠) وقد أجابت الوزارة فيما يخص العقد الأول بمذكرتها المؤرخة في ٢٠١٠/٩/٢٢ إن سبب تأخر فتح الاعتماد لهذا العقد هو صدور قرارات مجلس الوزراء بخصوص المصادقة على العقود ومن ثم إلغائها للفترة من ٢٠٠٩/٤/٨ ولغاية ٢٠٠٩/٦/١٨. وقد بينت الهيئة الرقابية بان ملاحظة الشركة صحيحة وإنها لا تؤيد إجابة الوزارة لان هناك مشاكل في التخصيصات وقد تم الإشارة إلى هذه المخالفات في التقرير المرقم (٤٢٦) في ٢٠١٠/١/١٣ بخصوص تدقيق هذا العقد أما بالنسبة للعقد الثاني فقد أجابت الوزارة بمذكرتها المؤرخة في ٢٠١٠/٩/٢٢ الفقرة (أ) إن سبب التأخير هو حصول مشاكل في توفير التخصيصات الخاصة بالهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري التي هي جهة التعاقد وقد تم فتح الاعتماد بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ ونفذ العقد وتم شحن المواد ووصلت إلى الجهة المستفيدة وقد بينت الهيئة الرقابية بأنها تؤيد تأخر فتح الاعتماد وتم الاطلاع على الأوليات المعززة للإجابة (مستندات الشحن والاستلام).

### ج - الرواتب (متوسطة)

بينت الشركة (انه من خلال تدقيق قوائم رواتب الوزارة لوحظ ما يلي :-  
اولاً - استلام بعض الموظفين لرواتبهم دون التوقيع على قائمة الرواتب.  
ثانياً - يتم إعداد الرواتب بشكل يدوي دون الاعتماد على نظام الكتروني لضمان الدقة والسرعة المطلوبة). وفيما يخص الفقرة (اولاً) فقد أجابت الوزارة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٠١٠/٩/١٩ إن هناك لجنة لاستلام الرواتب ومخولة باستلام

راتب كل دائرة داخل الوزارة وان قوائم الرواتب تعاد بعد توقيعها من قبل الموظفين. وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وهناك بعض الحالات وتشكل نسبة (٢٠%) من القوائم إلى إجمالي قوائم الرواتب يتأخر أعادتها من الإدارات في مقر الوزارة إلى قسم التدريب وقد قامت الوزارة بتشكيل لجان فرعية لكل إدارة في مقر الوزارة لاستلام الراتب وتوزيعه على المتسبين وإعادة القوائم بعد توقيعها وكان هذا الأجراء بتوجيه من الهيئة الرقابية أما فيما يخص الفقرة (ثانياً) فقد أجمت الوزارة بأنه تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بصدد استكمال النظام الخاص بالرواتب إلكترونياً وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وما زال العمل جاري لأعداد نظام الرواتب على الحاسوب. .

#### د - الكلفة التخمينية (متوسطة)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة الكلف التخمينية المعدة من قبل الوزارة لوحظ هناك اختلاف بين الكلفة التخمينية التي تم إعدادها من قبل القسم الهندسي ومبلغ الإحالة نذكر منها ما يلي: (تحويل شط الديوانية، وتجهيز مكائن قطع الأخشاب عدد (١٥) وتنفيذ بناية إدارة سد الفلوجة) وفيما يخص العقد الأول فقد أجمت الوزارة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٨/٩/٢٠١٠ أن المقاول قدم عمل بعض الفقرات بأسعار متدنية وتم اخذ تعهد منه بتنفيذ العمل وفق المواصفات ووفق الأسعار المثبتة وأنجز العمل بنسبة (١٠٠%) وان انخفاض مبلغ العطاء عن الكلفة التخمينية بنسبة (٣٦,٦%) وان تعليمات تنفيذ العقود الحكومية أعطت صلاحية لرئيس جهة التعاقد بالقبول أو الرفض وقد بينت الهيئة الرقابية بأنه تم الاطلاع ومتابعة الأوليات وان العمل أنجز أما بالنسبة للعقد الثاني فقد أجمت الوزارة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٢/٩/٢٠١٠ إن السبب كون المواد المطلوبة ذات مواصفات خاصة تخدم مواقع عمل ومسالك مائة معينة ولصعوبة تثمين هذه المعدات الخاصة ولعدم استيرادها سابقاً فقد تم الاعتماد على أسعار عقود سابقة لمعدات مشابهة كما إن انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة اثر على أسعار العطاءات المقدمة وقد بينت الهيئة الرقابية بأنه سبق وان تم إصدار التقرير المرقم (١٢٦٠٢) في ٢٧/٩/٢٠٠٩ حول العقد وتؤيد ملاحظة الشركة أما بخصوص العقد

الثالث فقد أجابت الوزارة بأنه تم اعتماد الكلف التخمينية الموضوعة لمشاريع مشابهة مثل إنشاء إدارة سدة الكوت وسدة الكوفة وكما في أدناه: -

مبلغ الإحالة الف دينار	الموقع	الكلفة التخمينية ألف دينار
٤١٤٤١٢	سدة الكوت	٥٠٠٠٠٠
٤٨٧٠٠٠	سدة الكوفة	٥٠٠٠٠٠
٣٨٥٣٦٠	سدة الفلوجة	٥٠٠٠٠٠

ولكون الظرف الأمني في الفلوجة خاص عليه تم تكليف إدارة مشروع سدة الفلوجة بإعداد الكلفة التخمينية وقد بينت الهيئة الرقابية بأنه تم التحقق من إجابة الوزارة ويلاحظ إن مبالغ الإحالة والكلف التخمينية للبنىات الأخرى متقاربة والعمل جاري وفق ما ورد في العقد.

#### هـ - عقد رقم (٢٠) (متوسطة)

بينت الشركة إنه (من خلال مراجعة عقد تجهيز لوري قلاب عدد (٢٠) مع الأدوات الاحتياطية بمدة تنفيذ ستة أشهر من تاريخ توقيع العقد في ٢٠٠٨/٨/٢٠ لوحظ لم يتم الالتزام من قبل الجهاز بمدة التنفيذ المثبتة في العقد إذ إن الجهاز لم يتم بتجهيز كامل بنود العقد) وقد أجابت الوزارة بموجب مذكرة الدائرة القانونية والعقود في ٢٠١٠/٩/٢٢ بأنه تم تنفيذ العقد بالكامل في موعده المحدد بموجب محاضر الاستلام المؤرخة في ( ٢٠٠٩/١/٢٥ و ٢٠٠٩/٢/٨ و ٢٠٠٩/٢/١٩ ) وان آخر موعد للتنفيذ هو ٢٠٠٩/٢/٢٠ وقد ظهر نقص في مادتين من الأدوات الاحتياطية بينت الشركة الأجهزة إنما توقفت عن إنتاجها وقد تم استقطاع مبلغها من قيمة العقد وقد أيدت الهيئة الرقابية ما ورد في إجابة الوزارة وان قيمة المادتين غير المجهزة بلغت (١٦٣٢) دولار وان قيمة العقد (٣٢٠٠٠٠٠) دولار وعليه فان الأهمية النسبية للمادتين الناقصتين مع مبلغ العقد قليلة جداً وقد تم إصدار التقرير المرقم (١٢٥٣٥) في ٢٠٠٨/١٠/٢٦ حول تدقيق العقد وقد تم استلام كامل المواد وأدخلت مخزناً

أ - اعتمادات مستندية (عالية)

ورد في تقرير الشركة (لوحظ من خلال مراجعة عقد شراء روبوتات (١- HD) ونتيجة لتأخر فتح الاعتماد طلبت الشركة المجهزة زيادة في الأسعار وتغيير في شروط العقد) وقد أجابت الوزارة / مكتب الوزير/ المديرية العامة للعقود بموجب مذكرتها المرقم (٤٠٦٦) في ٢٢/٩/٢٠١٠ بأنها تؤيد الملاحظة الخاصة بالعقد أعلاه عن شراء (٢٠) ربوت مع الملحقات والتدريب. وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وان تأخير فتح الاعتمادات كان لملاحظات قدمتها وزارة المالية وبعد تدخل الأمانة العامة لمجلس الوزراء تم فتح الاعتماد في ١/١٠/٢٠٠٩ ولا يزال الموضوع قيد المتابعة لوجود خلاف في المواصفات للأجهزة المستلمة البالغة (٥) جهاز من أصل (٢٠) جهاز متعاقد عليها وحصول خلاف بين الوزارة والشركة بخصوص تنفيذ العقد.

ب - تدني نسب الانجاز (متوسطة)

ورد في تقرير الشركة (انه من نتائج المراجعة لوحظ تدني نسب الانجاز الفني لعدد من المشاريع على الرغم من انتهاء المدة التعاقدية مثال ذلك - العقد تجهيز (١٥٥) زورق نجده وعقد تجهيز (١٢٤) كرفان متحرك) وقد بينت الوزارة بموجب أجابتها مكتب الوزير/ المديرية العامة للعقود بالمذكرة المرقمة (٤٠٦٦) في ٢٢/٩/٢٠١٠ بأنها تؤيد الملاحظة الخاصة بالعقدين. وقد اظهرت متابعة العقدين مايلى:-

أولاً) - بالنسبة للعقد (١٥٥) زورق نجده

تم تجهيز (٥٠) زورق بتاريخ ١٨/٤/٢٠١٠ وطلبت الشركة تمديد لمدة شهر وحصلت موافقة السيد الوزير على ذلك وتم تمديد خطاب الضمان من قبل الشركة وقد تم تجهيز (١٠٥) زورق وتم الفحص والقبول وجرى قيد الإدخال المخزني لها بتاريخ (٥/٩/٢٠١٠).

ثانياً) - عقد تجهيز (١٢٤) كرفانات متحركة

حصلت توقيفات بالعمل نتيجة تأخر الوزارة في الاستلام والتسليم لوجود ملاحظات لدى مكتب المفتش العام الذي اجري تحقيق حول الموضوع والذي تم غلقه لاحقاً وحصل توقف بالعقد لمدة (٧) أشهر علماً انه تم استلام (٩٣) كرفان لغاية ٢٠١٠/١٢/٢٠ من أصل (١٢٤) كرفان وبموجب مستندات إدخال مخزني وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق.

## أ - الملاكات (متوسطة)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة الأوامر الإدارية لقسم الأفراد لوحظ وجود أوامر متعلقة بالتعيينات على الملاك الدائم وأخرى بصيغة العقد المؤقت منها (٢٤٠) أمر تقريباً من غير الاختصاصات الطبية وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية للعراق لسنة/٢٠٠٩ و كذلك قرار مجلس الوزراء رقم (٤٤٢) بإيقاف التعيينات). وقد أجابت الوزارة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بإصدار أوامر تعيين على الملاك الدائم وعقود مؤقتة من غير الاختصاصات الطبية ولم يتم التجاوز على ملاك سنة/٢٠٠٩ المصدق وانه تم استحصال الموافقة لكل درجة بأجراء الحذف والاستحداث لأغراض التعيين وإعادة التعيين والتنقلات من قبل وزارة المالية/دائرة الموازنة/قسم الملاك علماً أن الشركة لم تبين أمثلة عن هذه الحالة ليتم متابعتها وقد أيدت الهيئة الرقابية إجابة الوزارة.

## ب - مشتريات الوزارة (متوسطة)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة سندات صرف المشتريات لوحظ وجود مشتريات للأثاث بأنواعه وهذا مخالف لقرار مجلس الوزراء رقم (٤٤٢) وكذلك مخالف لمنشور عام وزارة المالية (صلاحية صرف) والقاضي بتخفيض شراء الأثاث بأنواعه وبنسبة (٨٠%) وقد أجابت الوزارة بان نسبة مشتريات الأثاث خلال سنة/٢٠٠٩ مقارنة بسنة/٢٠٠٨ تبلغ (٢٦%) وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة.

## ج - مناقصة للمشتريات (متوسطة)

بينت الشركة (لدى قسم العقود بالوزارة أوليات عن مناقصة لشراء الأثاث والقرطاسية في بداية سنة/٢٠٠٩) وقد أجابت الوزارة بان قسم العقود لم ينفذ مناقصة لشراء الأثاث بداية سنة/٢٠٠٩ وإنما تم تنفيذ مناقصة لشراء قرطاسية وآلات حاسبة بموجب العقد المرقم (٢٠١٠/١) في ٧/١/٢٠١٠ وكافة أولياته متوفرة وقد أيدت الهيئة الرقابية إجابة الوزارة.

#### د- الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية -تاريخ توقيع العقد (منخفضة)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة أوليات العقود لوحظ عدم كتابة تاريخ العقد ضمن فقرات العقد) وقد أجابت الشركة بموجب مذكرتها المرقمة (٢٨٥٢) في ٢٠١٠/٩/٢٠ بأنه يمكن الرجوع إلى ختم الصادرة وتاريخ توقيع المدير العام وسيتم العمل به في العقود اللاحقة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة حيث إن الملاحظة مشخصة من قبل الهيئة من خلال تدقيق عقود الشركة وقد تم الاشارة اليها في التقارير الرقابية عن العقود المبينة في ادناه وعلى سبيل المثال:-

رقم العقد	تاريخه	الموضوع
١٠١٨٣/٢/٢٠/٦	٢٠٠٩/٨/٩	تدقيق العقد الاستيرادي ٢٢٨/٢٠٠٨/٤٠
١٠٥٥٩/٢/٢٠/٦	٢٠٠٩/٨/١٣	تدقيق العقد الاستيرادي ١٩٥/٢٠٠٨/٤٠
١٠٥٦٠/٢/٢٠/٦	٢٠٠٩/٨/١٣	تدقيق العقد الاستيرادي ٧/٢٠٠٨/٤٠

#### هـ- الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية -الكلف التخمينية (متوسطة)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة أضاير وأوليات العقود لوحظ إن الشركة لا تقوم بإعداد كلف تخمينية لعقود الأدوية والمستلزمات الطبية) وقد أجابت الشركة بموجب مذكرتها المرقمة (٢٨٥٢) في ٢٠١٠/٩/٢٠ بأنه يوجد استثناء من الأمانة العامة لمجلس الوزراء لعقود الأدوية لسنة/٢٠٠٩ من موضوع الكلف التخمينية وقد بينت الهيئة الرقابية بوجود استثناء فعلاً لعقود الأدوية المبرمة ضمن موازنة وزارة الصحة لسنة/٢٠٠٩ فقط والملاحظة مؤشرة من قبل الهيئة ومتابعتها مستمرة في التقارير الرقابية.

#### و- الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية -لجان الرواتب (متوسطة)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة كشوفات الرواتب الخاصة بالوزارة وكذلك الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية لوحظ ما يلي:-  
اولاً- وجود لجنة واحدة تقوم باستلام النقد المسحوب من المصرف لدفع رواتب الموظفين.

ثانياً - من خلال مراجعة كشوفات الرواتب لوحظ إن معظم الرواتب لا يتم استلامها والتوقيع عليها من قبل المستخدمين أنفسهم). وقد كانت إجابة الشركة بالنسبة للفقرة (اولاً) بموجب مذكرتها المرقمة (٢٨٥٢) في ٢٠/٩/٢٠١٠ إن التعليمات نصت على تغيير اللجان كل ستة أشهر ولا يوجد لجنة لاستلام النقد المسحوب من المصرف حيث يتم السحب من قبل أمين الصندوق وهو مؤمن عليه لدى شركة التامين الوطنية وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق، أما بالنسبة إلى الفقرة الثانية فقد أجابت الشركة وبنفس المذكرة أعلاه بان جميع الموظفين يستلمون رواتبهم بأنفسهم ولا يوجد موظف يستلم من آخر إلا بوكالة رسمية، وقد بينت الهيئة الرقابية إن ملاحظة الشركة صحيحة وان إجابة شركة التسويق غير دقيقة حيث لوحظ وجود حالات لبعض المنتسبين يقومون باستلام رواتب آخرين بدون وكالة رسمية.

#### ز - الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية - موازين المراجعة (متوسطة)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة موازين المراجعة الخاصة بالوزارة والشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية لوحظ الآتي -  
اولاً - لم يتم إنجازها بموعدها المحدد.  
ثانياً - لم يتم تدقيقها من قبل قسم التدقيق.  
وقد كانت إجابة الشركة بالنسبة للفقرة (اولاً) بموجب مذكرتها المرقمة (٢٨٥٢) في ٢٠/٩/٢٠١٠ إن الموازين تعد بعد عشرة أيام من الشهر الذي يلي الشهر المطلوب إعداد الميزان الخاص به وذلك لتأخر وصول مقبوضات وإيداعات مخازن بغداد والمحافظات وقد أيدت الهيئة الرقابية إجابة الشركة العامة لتسويق الأدوية. أما بالنسبة للفقرة (ثانياً) فقد كانت إجابة الشركة بموجب مذكرتها أعلاه بأنه لا يتم تدقيق موازين المراجعة حيث يتم تدقيق القيود الشهرية واليومية من قبل قسم الرقابة الداخلية. وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق .

## ح- الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية - صيانة الموجودات (متوسطة)

بينت الشركة (إن وزارة الصحة والشركة اعلاه لم تقم بإعداد برنامج زمني لأعمال الصيانة يراعى فيه إجراء الصيانة الوقائية والدورية لموجوداتها المنقولة وغير المنقولة وهذا مخالف للمادة (١٠) فقرة (ج) من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية للعراق لسنة/٢٠٠٩). وقد أجابت الشركة بأن صيانة الموجودات تكون بشكل فوري بتبليغ شعبة الصيانة وقيامهم بصيانة الموجودات في حال حدوث العطل وانه سيتم إعداد كتاب لجميع الأقسام ومخازن الشركة للقيام بالصيانة الوقائية والدورية للموجودات المنقولة وغير المنقولة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق.

## ١٣ - وزارة التجارة

أ- الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية - عقد شراء نقدي لكمية (١٦٠٠٠) طن مسحوق غسيل (عالية)

بينت الشركة (من خلال مراجعة العقد المذكور اعلاه وبمبلغ (١٥٥٢٠٠٠٠) دولار لوحظ مايلي:-

أولاً- تدني في نسب التجهيز حيث بلغت النسبة (٢٤%) لغاية ٢٠٠٩/١١/١٥ علماً ان اخر موعد للتجهيز هو ٢٠٠٩/١٢/١٢.

ثانياً- أظهرت نتائج الفحص المختبري ان نصف الكمية المستلمة والبالغة (١٦١٢) طن هي غير مطابقة للمواصفات. وقد أجابت الشركة بموجب مذكرة المؤرخه في ٢٠١٠/٩/٢٢ فيما يخص الفقرة (اولاً) من الملاحظة ان نسبة التجهيز هي (٢١%) وليس (٢٤%) اما بخصوص تدني نسب التنفيذ فيعود السبب الى تلوؤ المجهز في هذا الجانب وقد تم مفاثته بعده كتب لغرض الأسراع بالشحن لحاجة الشركة الماسة الى مادة (مساحيق الغسيل) اما فيما يخص الفقرة (ثانياً) من الملاحظة فأن المجهز طلب من الشركة باعادة الفحص لدى طرف ثالث (الجهاز المركزي للتقيس والسيطرة النوعية) للمواد غير المطابقة للمواصفات بموجب كتابه المرقم (ن.ص/٩/١٠) في ٢٠٠٩/٩/١٥ وان خطاب الضمان لازال يمدد وذلك لوجود دعوى قضائية من قبل المجهز ضد الشركة ولازالت مستمرة وسيتم حسم موضوع خطاب الضمان بعد الأنتهاء من حسم الدعوى وقد ايدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة مع ملاحظة أن الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية كانت قد اتخذت إجراءات عديدة بمفاثحة الشركة المجهزة بالالتزام بتنفيذ بنود العقد وابلغ المجهز بموجب كتابها المرقم (٥٧٧) في ٢٠١٠/٤/١٣ بعدم حصول الموافقة على طلبه بتمديد فترة التسليم للعقد المذكور وكذلك تعويض الكمية المرفوضة نظراً لمرور فترة طويله على انتهاء العقد.

ب- الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية - الاحتفاظ بالمواد الموقوفة (متوسطة)

بينت الشركة (أن معظم المخازن التابعة للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية تقوم بالاحتفاظ بالمواد الموقوفة وغير المطابقة للمواصفات وكذلك التأخير بعملية الأتلاف

ان هذا العمل ادى الى شغل مساحات كبيرة من المخازن وتحميل الشركة تكاليف الخزن بالاضافة الى تعرضها الى المسألة القانونية نتيجة الاحتفاظ بهذه المواد).  
وقد اجابت الشركة بموجب مذكرتها المرقمه (ت/٥٧٨ في ٢٠/٩/٢٠١٠) بمابيلي:-  
اولاً- أن عملية إتلاف المواد الموقوفة وغير المطابقة للمواصفات التعاقدية يتم حسب الضوابط والتعليمات ولا يمكن اجراء أي شطب او اتلاف أي مادة خارج هذه التعليمات وان اكثر المواد الموجوده حالياً في مخازن الشركة محالة الى القضاء ولا يمكن اتخاذ أي اجراء الا بعد صدور الأمر القضائي.  
ثانياً- توجد ثلاث لجان شطب واتلاف تشمل كافة فروع الشركة في محافظات العراق ومستمرة بعملها يومياً.

ثالثاً- أن الشركة تستوفي اجور الخزن من الشركات للمواد المطلوب رفعها من قبل الشركات وكذلك التي لم يتم شطبها واتلافها وقد ايدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة حيث ان اجراءات الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية اقتصرت على تشكيل لجان شطب واتلاف الا انه لم يلاحظ اتخاذها أي اجراءات تؤيد صحة اجابتها عدا بعض القضايا في المحاكم لـ (٢٨) شركة مجهزه ولم تستوفي اجور الخزن من الشركات عن المواد المطلوب رفعها الا للبعض القليل منها ولا يوجد هناك مواد تم شطبها واتلافها وقد وردت الملاحظة في التقارير الرقابية المرقمة (٢/٤/١٠/١٠٩٤٥) في ٢٠/٥/٢٠٠٩ عن البيانات المالية لعام ٢٠٠٧ فقرة المخزون و (٢/٤/١٠/١٠٣٤٦) في ١٦/١١/٢٠٠٩ عن البيانات المالية لعام ٢٠٠٨ فقرة المخزون.

### ج- الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية - مؤهلات القوى العاملة (متوسطة)

بينت الشركة (من خلال الأطلاع على مؤهلات منتسبي الشركة وجد ٢٣ منتسب يحملون شهادة اعدادية ضمن الشركة لاتتناسب مع العنوان الوظيفي (مدراء)) وقد اجابت الشركة بموجب مذكرتها المرقمة (٦٨٦) في ٢٢/٩/٢٠١٠ ان المدراء من خريجي الدراسة الأعدادية تم تسكين رواتبهم وعناوين وظائفهم حسب تعليمات وزارة المالية والمعمم بموجب كتاب وزارة التجارة المرقم (٦٢٢٠) في ٤/٧/٢٠٠٤

ولا يوجد سند قانوني لتزليل درجاتهم حالياً لتطبيق الوصف الوظيفي لسنة ٢٠١٠، علماً ان الوزارة قد استفسرت من الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها المرقم (١٦٥٧١) في ٢٠١٠/٥/١٣ والمعتمد بموجب كتاب وزارة التجارة الدائرة الإدارية المرقم (١٠٦٣٥) في ٢٠١٠/٦/٦ بالتريث والأمر قيد الدراسة بالنسبة لخريجي الدراسة الأعدادية. وقد ايدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة . وقد وردت بتقرير نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على رواتب منتسبي الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية للسنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ المرقم (٥٨٠١/١٠/٢/٤) في ٢٠١٠/٥/١٣.

د- الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية - موقف الخزين والتجهيز والعجز والفائض (عالية)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة موقف الخزين والعجز لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١ والمعد من قبل قسم التخطيط والمتابعة لوحظ وجود عجز في جميع المواد المجهزة ماعدا مادتين الدهن وبفائض كبير وكذلك ماده حليب الأطفال وبفائض قليل نسبياً وكما مبين في ادناه:-

المادة	أجمالي المطلوب تجهيزه (طن)	العجز طن	الفائض طن
السكر	٣٤٥،٤٦٢	٣٣٨،٤٠٩	—
الشاي	٥٥،٧٤١	٣٨،٤٤٢	—
حليب أطفال	٥،١٣٧	—	٩٩٥
حليب كبار	١٦،١٣٩	١١،٨١٤	—
دهن	—	—	٢١١،١٩٠
مساحيق	٧٠،١٧٠	٦٧،٤١٠	—
صابون	٥٤،١٨١	٤٤،٩٣٤	—
البقوليات	٤٦،٨٧١	٣٢،٥٣١	—

وقد أجابت الشركة بموجب مذكرتها المرقمة (٣٨١) في ٢٠١٠/٩/٢١ بأن المعلومات المثبتة في ملاحظة الشركة تمثل موقف (الخزين والتجهيز في ٢٠٠٩/١٢/١٠ والعجز والفائض المتوقع في الأرصدة والمطلوب شراؤه لتغطية الحاجة لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١

وهو موقف يصدر اسبوعياً من قسم التخطيط والمتابعة والأرقام المثبتة فيه ارقام متحركة بناءً على مايتضمنه من معلومات قابله للتغيير ولدى القسم جدول يمثل الجهاز فعلاً من حاجة عام ٢٠٠٩ كما في ٢٠/٩/٢٠١٠ بالاضافة الى الكميات المسدده من طلبات عام ٢٠٠٨ خلال عام ٢٠٠٩ والمتبقي غير الجهاز (المستحقات من حصة عام ٢٠٠٩) وان ماتم تجهيزه فعلاً من حاجة عام ٢٠٠٩ تعتمد على الكميات المشتراة والتي تحدد بالتخصيصات المالية المرصده علماً ان النسبه الأكبر من تخصيصات عام ٢٠٠٩ قد استخدمت لتسديد مستحقات عام ٢٠٠٨. وأيدت الهيئة الرقابية ما ورد في اجابة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية حيث ان هناك حصص من مفردات البطاقة التموينية تم توزيعها عام ٢٠١٠ تخص عقود ٢٠٠٩ وان موقف الخزين أعلاه لم يكن لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١ وإنما لغاية ٢٠٠٩/١٢/١٠ لذا فإن الملاحظة غير دقيقة.

#### هـ - الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية-موزاين المراجعة (متوسطة)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة موازين المراجعة لوحظ أن القيد الافتتاحي لم يتم قيده في بداية السنة المالية ولم يتم تدقيقه من قبل التدقيق ولم يتم انجازه بالموعد المحدد) وقد أجابت الشركة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٢/٩/٢٠١٠ أن انجاز القيد الافتتاحي لعام ٢٠٠٩ يتطلب المصادقة على البيانات المالية للشركة لسنة ٢٠٠٨ لغرض تدوير الأرصدة الصحيحة وحيث ان تقرير ديوان الرقابة المالية/دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع المرقم (١٥٣٤٦) صدر بتاريخ ١٦/١١/٢٠٠٩ فقد تعذر على الشركة انجاز القيد الافتتاحي لسنة ٢٠٠٩ في بداية السنة المالية علماً أن تقرير الديوان أعلاه تضمن بعض التحفظات والملاحظات عن البيانات المالية للشركة لعام ٢٠٠٨ وكان رأي الديوان أن البيانات المالية لاتعبر بصورة واضحة وعادله عن الوضع المالي للشركة كما في ٣١/١٢/٢٠٠٨ وعدم المصادقة على البيانات وبالرغم من ذلك ولغرض انجاز الحسابات الختامي لعام ٢٠٠٩ تم انجاز القيد الافتتاحي لعام ٢٠٠٩ في شهر كانون الأول/٢٠٠٩ وقد بينت الهيئة الرقابية أن البيانات المالية للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لسنة ٢٠٠٨ قد صدرت برأي سلمي بموجب التقرير المرقم (١٥٣٤٧) في ١٦/١١/٢٠٠٩ وقد قامت

الشركة بتقديم البيانات المالية لسنة ٢٠٠٨ المعدلة إلى الديوان بموجب كتابها المرقم (١١٣٥٥) في ٢٠١٠/٥/١٣ ومن خلال دراستها تبين وجود العديد من النواقص ومن ضمنها فقرة النقدية التي تمثل نسبة (٥٠%) من التقرير بالإضافة إلى كون الإجابة غير موثقة وقد تم تبليغ الشركة بذلك، وبتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٩ قدمت الشركة مطابقت كشف المصرف إلا أنها لم تتضمن كافة المصارف ولا زالت المطابقة مستمرة وسيتم تقديم البيانات المالية حال الانتهاء من المطابقة.

أما بصدد البيانات المالية لسنة ٢٠٠٩ فقد قامت الشركة بتقديمها إلى الديوان بموجب الكتاب المرقم (١٤٠٠٠) في ٢٠١٠/٦/١٧ وبعد دراستها تبين وجود العديد من النواقص وقد تم أعادتها إلى الشركة بموجب الكتاب المرقم (٩٤٢٨) في ٢٠١٠/٧/٢٦ لغرض استكمال فقرة النقدية وأجراء المطابقات المصرفية. مما تقدم فإن الشركة تعذر عليها تثبيت القيد الافتتاحي في موعده المحدد في بداية السنة.

#### و - الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية - صيانة الموجودات (متوسطة)

بينت الشركة (لوحظ ان الشركة اعلاه لم تقم باعداد برنامج زمني لاعمال الصيانة يراعي فيه اجراء الصيانة الوقائية والدورية لموجوداتها المنقولة وغير المنقولة وهذا مخالف للمادة (١٠) فقرة (ج) من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية للعراق لسنة ٢٠٠٩). وقد اجابت الشركة بموجب كتابها المرقم (١٥٥٧) في ٢٠١٠/٩/٢٩ بانها وجهت المواقع والفروع للقيام باعمال الصيانة الدورية بشكل منتظم وفتح سجلات لتوثيق اعمال الصيانة العامة للمعدات وفتح سجل لكل آليه او مولده يثبت فيها ما يتعلق بتعليمات الصيانة وتم ابلاغ قسم المخازن وقسم التسويق وقسم الرقابة للمتابعة. وقد ايدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة بعدم وجود صيانة دورية وعدم مسك سجل بخصوص ذلك. علماً أن الشركة قامت بالتأكيد على جميع المواقع والفروع بأجراء الصيانة الدورية وبشكل منتظم بموجب كتابها المرقم (١٨٦٢) في ٢٠١٠/١٢/١٣.

### ز - الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية - تاريخ توقيع العقد (منخفضة)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة أوليات العقود لوحظ عدم كتابة تاريخ العقد ضمن فقرات العقد مثل (عقد شراء نقدي لكمية (٥٠٠٠) طن حليب كبار)، وعقد (تجهيز (٣٠٠٠) طن من الشاي الأسود المعب) وقد اجابت الشركة بموجب مذكرتها المرقمة (٧٥١) في ٢٠/٩/٢٠١٠ ان العقد المشار اليه في الملاحظة (عقد شراء نقدي لكمية (٥٠٠٠) طن حليب كبار) هو كتاب عدم ممانعة وليس عقد وقد تم تشبيته في حقل الصادر وليس ضمن فقراته، وهو السياق المتبع بالنسبة لكتب عدم الممانعة ولكونه موقع من طرف واحد هو الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية. وقد ايدت الهيئة الرقابية إجابة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بانه كتاب عدم ممانعة وليس عقد.

### ح - الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية كفالة حسن الأداء (متوسطة)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة عينة من العقود لوحظ وجود تأخير في تقديم كفالة حسن الأداء مثال على ذلك (عقد شراء نقدي لكمية (٥٠٠٠) طن حليب كبار)، وعقد تجهيز (٣٠٠٠) طن من الشاي الأسود المعب) وقد اجابت الشركة بموجب مذكرتها المرقمة (٧٥١) في ٢٠/٩/٢٠١٠ ان خطاب الضمان قد تم تقديمه بتاريخ ١١/٣/٢٠٠٩ قبل توقيع كتاب عدم الممانعة في ١٢/٣/٢٠٠٩ هذا بالنسبة لعقد شراء نقدي لكمية (٥٠٠٠) طن حليب كبار وقد ايدت الهيئة الرقابية اجابة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية. أما بالنسبة إلى عقد تجهيز (٣٠٠٠) طن من الشاي الأسود المعب فقد أجابت الشركة بموجب مذكرتها المرقمة (٦٠٢) في ٢٠/١٢/٢٠١٠ بان الجهاز قدم خطاب ضمان مصدق ككفالة حسن تنفيذ في ٢٢/٦/٢٠٠٩ قبل تاريخ توقيع العقد في ٢٦/٦/٢٠٠٩ وقد قام الجهاز بتغيير البنك المراسل وتقديم كفالة حسن تنفيذ بنسبة (٥%) من قيمة العقد بدل الصك المصدق وقد تم فتح الاعتماد بتاريخ ٦/٨/٢٠٠٩ إلا انه لم يتم تفعيله إلا في ٢٨/١٢/٢٠٠٩ ولم يتم الجهاز بتنفيذ العقد وذلك لطلبه تغيير منشأ البضاعة ولعدم حصول الموافقة اعتذر عن تنفيذ العقد ولذلك تم إلغاء الاعتماد ومصادرة الكفالة الضامنة العائدة له باعتبارها ناكلاً ووضعت الشركة في القائمة السوداء.

## ط - الشركة العامة لتجارة الحبوب - لجان التحليل (متوسطة)

بينت الشركة (انه خلافاً لتعليمات تنفيذ العقود رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (٧) فقرة (١٣) لم تقم لجنة التحليل بتنظيم جدول مفصل بالعطاءات كافة تبين فيه جميع التفاصيل المتعلقة بها والنواقص ان وجدت مع اجراء مقارنة وتقييم من النواحي الفنية والقانونية والمالية وذكر منها على سبيل المثال عقد تنفيذ مسقفات عدد (٢) في صومعة ام قصر / محافظة البصرة) وأيدت الشركة العامة لتجارة الحبوب الملاحظة و اجابت بموجب مذكرتها المرقمه (٣٧٧/١/٥) في ٢٢/٩/٢٠١٠. بانه تم توجيه لجان التحليل بتنظيم جدول مفصل بالعطاءات يبين جميع التفاصيل المتعلقة بها استناداً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وقد بينت الهيئة الرقابية بانه تم توجيه الشركة بتنظيم جدول مفصل بالعطاءات يبين جميع التفاصيل المتعلقة بها . اضافة الى قيام القسم القانوني بتوجيه لجان التحليل بذكر جميع التفاصيل والنواقص بموجب المذكرة المرقمة (١٣٨١) في ٣/١٠/٢٠١٠.

## ك - الشركة العامة لتجارة الحبوب - الكلف التخمينية (متوسطة)

بينت الشركة (من خلال مراجعة كشف الكلف التخمينية لوحظ ان هناك تباين بين الكلف التخمينية التي تم اعدادها من قبل القسم الهندسي ومبلغ الأحالة نذكر منها مايلي:- عقد تبليط الطرق المحيطة بالمخازن الكونكريتية تنفيذ مسقف عدد/١ في صومعة ام قصر) وقد اجابت الشركة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٣/١٠/٢٠١٠ بعدم وجود عقد تبليط الطرق المحيطة بالمخازن الكونكريتية في ام قصر للأعوام (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠) وإنما يوجد عقد تنفيذ مسقفات عدد/٢ في صومعة ام قصر محالة الى شركة الرفيق للمقاولات وان الكلفة التخمينية للمشروع (٨٩١٢٥٠٠٠٠) دينار (ثمانمائة وواحد وتسعون مليون ومائتان وخمسون الف دينار) وان مبلغ العطاء المقدم من قبل شركة الرفيق هو (٦٩٥٥١٠٠٠٠) دينار (ستمائة وخمسة وتسعون مليون وخمسمائة وعشرة الاف دينار) أي انه اقل من الكلفة التخمينية بحوالي (٢٢%) وهو ضمن النسبة المطلوبة من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ المادة

(١١ - سابقاً - ط - ١) وقد بينت الهيئة الرقابية بان تاريخ المشروع في سنة ٢٠٠٨ وقد تم اعتماد تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٧.

#### ل - الشركة العامة لتجارة الحبوب - تنفيذ مسقف عدد (١) صومعة الرفاعي (عالية)

بينت الشركة بأنه (تم استبعاد شركة من محضر التحليل كونها قدمت التأمينات الأولية نقداً علماً ان الشركة تدعي بتقديمها صك مصدق بالرقم (١٤٦٤٧١٧) في ٢٨/٦/٢٠٠٩ والصادر من مصرف الرشيد فرع الناصرية ومثبت بالوصل المرقم (٨٢٦١٤) علماً ان شركة شناسيل الجنوب كانت في التسلسل الأول في لجنة الفتح والتحليل ولم يتم اتخاذ أي اجراءات بخصوص ذلك) وقد اجابت الشركة بموجب مذكرتها المرقمة (٣٧٧/١/٥) في ٢٢/٩/٢٠١٠ ان التأمينات قدمت نقداً وتؤيد الهيئة الرقابية الملاحظة وتم ذكرها في تقريرها المرقم (١٤٦٤٨) في ٤/١١/٢٠٠٩ وقد تم احالة الموضوع الى التحقيق بسبب تقديم التأمينات بصك وليس نقداً بموجب مذكرة قسم الرقابة والتدقيق (٤١٨/١/٥) في ٣/١٠/٢٠١٠.

#### م - الشركة العامة لتجارة الحبوب - تكرار إعادة الإعلان (عالية)

بينت الشركة (بأنه من خلال المراجعة لوحظ إعادة الإعلان عن بعض العطاءات بعد فتح العروض المقدمة لاسباب مختلفة مما يعمل على كشف الأسعار المقدمة من قبل المناقصين لاعضاء اللجان وبالتالي فان سرية العروض المقدمة لاتكون كاملة) وقد اجابت الشركة بانه سيتم درج شرط قيام الشركات المتقدمة في المناقصات بتقديم عرضها المالي مستقلاً عن العرض الفني اما فيما يخص إعادة الإعلان فتكون لاسباب قانونية مثلاً عدم استيفاء المتقدمين لشروط المناقصة وقد اجازت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ ذلك مع ملاحظة ان سرية العطاءات تنتهي بمجرد فتح العطاءات. ولا تؤيد الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق كون أن تعليمات تنفيذ العقود الحكومية اجازت إعادة الإعلان لاسباب عديده.

## أ- عقد استيراد زيت الغاز (٢٠٠٩/٣ gas oil) (متوسطة)

بينت الشركة (بأنه من خلال مراجعة العقد المذكور أعلاه لوحظ إن الفترة بين الدراسة والتحليل وبين فترة الإحالة هي فترة طويلة حيث إن تاريخ إنهاء لجنة الدراسة والتحليل هو ٢٠٠٩/٥/٧ وتاريخ الإحالة هو ٢٠٠٩/١٠/١٥) وقد أجابت الوزارة/دائرة العقود والاستثمارات بموجب كتابها المرقم (١٥٧٩) في ٢٠٠٩/٩/٢٣ بأنه تم التوجيه بالإحالة على شركة نور الصباح من قبل الوزارة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٦ وبموجب كتابها المرقم (١٠١٤)/دائرة العقود ونظراً لتقديم وزارة النفط عرض بتجهيز الوزارة بكميات إضافية من الوقود فقد تم إلغاء المناقصة (كتاب دائرة الإنتاج (١٦١٣) في ٢٠٠٩/٦/١٦) ولعدم استقرار تجهيز الوزارة بالوقود من قبل وزارة النفط تم طلب استكمال الإجراءات الخاصة بالإحالة على الشركة أعلاه واستحصال موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء على الإحالة، تمت الإحالة بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣ بموجب الجلسة (٩١) في ٢٠٠٩/٩/٩ وتحويل المدير العام بالتوقيع على العقد وقد أيدت الهيئة الرقابية إجابة الوزارة.

## ب- عقد تجهيز أنابيب للمراحل لخط كهرباء الهارثة (عالية)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة العقد المذكور أعلاه لوحظ إن عقد تجهيز أنابيب للمراحل لخط كهرباء الهارثة وبمبلغ وقدره (٢٢٢٤,٩٣٢) دولار أمريكي انه تم إعادة الإعلان ولأربع مرات وان عملية إعادة الإعلان تعمل على كشف الأسعار المقدمة حيث لا تكون سرية العروض المقدمة كاملة) وقد قامت الوزارة بتزويد الهيئة بأوليات الإعلان ولدى تدقيق الهيئة الرقابية للأوليات لوحظ مشروعية قيام الوزارة بإعادة الإعلان نظراً لتقديم عرضين فقط في اغلب الأحيان احدهما يكون غير مطابق للمواصفات والآخر لعدم وجود تأمينات أولية ولهذا السبب يتم إعادة الإعلان.

## ج- عقد TAVANIR (عالية)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة العقد (TAVANIR) وبمبلغ إجمالي (٣٤٩٥٦٩٨٢) دولار لوحظ ما يلي:-

اولاً- عدم وجود مقياس دقيق من قبل الجانب العراقي لغرض قياس الطاقة الكهربائية الداخلة إلى العراق علما إن المقاييس المستخدمة تعطي قراءات أعلى من قراءات الجانب الإيراني.

ثانياً- التأخر في ربط المقاييس لخطه خانقين أسوةً بالمقاييس المربوطة في محطة سربيل زهاب.

ثالثاً- هناك إخلال من الجانب الإيراني لتنفيذ بنود العقد ومنها تجهيز الجانب العراقي (MW٢٠٠) بدلا من (MW٣٠٠) كما منصوص بالعقد.

رابعاً- قيام الجانب الإيراني بفصل الخط دون سابق إنذار الغرض منها إجبار الجانب العراقي على تخفيض الطاقة من (MW٢٠٠) إلى (MW١٥٠).

خامساً- عدم وجود أي اعتراض من قبل الجانب العراقي على الأعمال التي قام بها الجانب الإيراني والتي أدت إلى الإخلال بنود العقد.

سادساً- وجود اختلاف بين المبلغ الموجود في الكتاب المرقم (٢٣٤٣٥) في ٢٧/٧/٢٠٠٩ والمبلغ المدرج في الجداول علما انه تم اكتشاف الخطأ من قبل المصرف العراقي للتجارة بعد استلامه من وزارة الكهرباء).

وقد أجابت دائرة نقل الطاقة الكهربائية بموجب كتابها المرقم (١٥٥١) في ٣/١٠/٢٠١٠ فيما يخص الفقرة (اولاً) من الملاحظة تم تنصيب مقياس نوع واحد في كل من طرقي خط الزبير - عبادان (خرمشهر) (٤٠٠ ك ف) من قبل الشركة الإيرانية وتم مفاطحة الجانب الإيراني لإعادة فحص المقاييس ومعالجة الفروقات علما أن فحص المقاييس من مسؤولية الجانب الإيراني وفيما يخص الفقرة (ثانياً) عدم تطابق نسبة التحويل لحولة التيار في محطة خانقين مع نسبة التحويل لمقاييس الطاقة والإجراءات مستمرة من قبل المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية/الفرات الأعلى لمعالجة المشكلة بايجاد محولات تيار أخرى. إما فيما يخص الفقرة (ثالثاً) فيتم تجهيز الجانب العراقي بـ (MW٢٠٠) على خط

خور الزبير-عبادان (خرمشهر) و (MW350) على خط ديالى-كرمنشاه. أما فيما يخص الفقرة (رابعاً ، خامساً) يتم مفاتيحة الجانب الإيراني بالحقوقات المؤشرة. وقد أيدت الهيئة الرقابية الملاحظة كون العقد احتكاري لاستيراد الطاقة (عقد إذعان) حيث لا توجد فيه شروط جزائية وتم سحب كشوفات المصرف العراقي للتجارة ولوحظ بان المبلغ المصروف فعلاً هو (25845183) دولار في 23/8/2009. علماً أن العقود الجديدة لم يتم تضمينها بالشروط الجزائية وحسب قرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (419) لسنة 2010.

#### د - الصلاحيات (عالية)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة وزارة الكهرباء لوحظ قيام مدير عام الدائرة الاقتصادية والمالية بمنح صلاحيات تخويل توقيع لبعض الموظفين علماً إن ذلك مخالف لتعليمات تنفيذ الموازنة وان الموافقة يجب أن تكون من الوزير المختص أو المحافظ مع إعلام وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لدراستها والمصادقة عليها) وقد أجابت الوزارة بموجب كتاب الدائرة الاقتصادية المرقم (1441) في 27/9/2010 بان كافة معاملات الصرف تتم بموافقة السيد الوزير حصراً وقد بينت الهيئة الرقابية بوجود تخويل بالتوقيع على الصكوك بموجب الكتاب المرقم (7163) في 18/3/2008 علماً بان كافة المبالغ المطلوبة للصرف يتم رفع مذكرات بها من قبل مدير عام الاقتصادية إلى السيد الوزير وبعد موافقته يتم توقيع الصكوك فقط من اللجنة المخولة بالصرف.

#### هـ - عقد تجهيز محطة حديثة (400) ك وف (متوسطة)

بينت الشركة (إن المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية (الفرات الأعلى) قامت بعمل عقد تكميلي دون توفر التخصيص المالي) وقد أجابت المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية/منطقة الفرات الأعلى بموجب مذكرتها المرقمة (131) في 22/4/2010 بأنه تم إصدار إحالة بتاريخ 30/9/2009 مشروطة على أن تكون الإحالة سارية المفعول ضمن تخصيص الموازنة التكميلية لعام/2009 ولم يتم المصادقة على الموازنة وتم

تحويلها إلى الموازنة الخاصة لعام/٢٠١٠ وحسب كتاب دائرة الاستثمارات والعقود  
المرقم (٣٤٤٣٦) في ٢٠٠٩/١١/٨ وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وان  
العقد تكميلي لأدوات احتياطية لمخطط حديثه (K.V(٤٠٠) ولم يثبت لدى تدقيق الهيئة  
صحة توفر تخصيص مالي خلال سنة ٢٠٠٩ .

## أ - عقد تجهيز السيارات (عالية)

بينت الشركة (انه خلافاً لأحكام الفقرة (٣) من البند (خامساً) من قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (٢٢٢) لسنة ٢٠٠٠ التي حددت نسبة (٧%) من صافي حصة الحساب المستقل لشراء المستلزمات والأجهزة والمعدات قامت الوزارة بشراء (١٨) سيارة بنسبة تجاوزت (٤٨%) من صافي حصة الحساب المستقل) وقد أجابت الوزارة بموجب كتابها المرقم (٣٤٧٠/١٠/١٠/٦) في ٢٦/٨/٢٠٠٩ الفقرة (٣) من الكتاب انه بالنسبة لسيارات (المني باص) فقد الغي عقدها على وفق الطرق الأصولية أما بخصوص سيارات (صالون سني) فقد استبدلت الجهة المستفيدة من دائرة رعاية القاصرين إلى دائرة الإصلاح العراقية وبالتالي لم يصرف أي مبلغ من رصيد الحساب المستقل على شراء تلك السيارات لانتفاء الحاجة إليها وقد بينت الهيئة الرقابية بأن وزارة العدل قامت بالتعاقد بتاريخ ٢١/١/٢٠٠٩ على تجهيز (٢٠) سيارة نوع هونداي (ميني باص) بمبلغ (٦٤٢٦٠٠) الف دينار (ستمائة واثنان وأربعين مليون وستمائة الف دينار) وكذلك تجهيز (١٨) سيارة نوع نيسان (سني صالون) بمبلغ (٣٢٤٠٠٠) الف دينار (ثلاثمائة وأربعة وعشرين مليون دينار) بنسبة تجاوزت (١٤٦%) ، بالنسبة لسيارات (ميني باص) فقد الغي عقدها أما سيارات سني فقد استبدلت الجهة المستفيدة لهذه السيارات من دائرة رعاية القاصرين إلى دائرة الإصلاح العراقية وبالتالي لم يصرف أي مبلغ من رصيد الحساب المستقل وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في تقريرنا المرقم (٢٨٦٨) في ١٧/٣/٢٠٠٩ .

## ب - عقد تجهيز ملابس (عالية)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة عقود تجهيز ملابس حرس دائرة الإصلاح العراقي لوحظ إبرام عقد بمبلغ (١٤٠٦٠٠٠٠٠٠) دينار وعقد بمبلغ (٨٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار عراقي عدم وجود خطة مركزية للمشتريات تحدد الاحتياجات الفعلية لتجنب عملية تجزئة المناقصة للحصول على عروض تنافسية أفضل) وقد أجابت دائرة الإصلاح بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٧/٩/٢٠١٠ بأنه لا توجد خطة خاصة بالشراء وإنما يتم الشراء حسب الحاجة الفعلية للدائرة عن طريق تقديم الطلبات من قبل

قسم الممتلكات للسيد المدير العام للموافقة على الشراء وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة هذا مع العرض إن كافة التقارير الرقابية السابقة أشارت إلى حالة تجزئة المشتريات من قبل المديرية بما في ذلك تقرير نتائج الأعمال لسنة/٢٠٠٩ المرقم (٨٩٣٩) في ٢٠٠٧/٧/١٨.

### ج - أعمال إضافية (عالية)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة عينة من العقود لوحظ إن الأعمال الإضافية المنفذة من قبل المقاول لعقد تأهيل سجن البلديات الخاص بدائرة الإصلاح العراقية تتطلب مبالغ إضافية تمت من دون حصول موافقات الوزارة والجهات المعنية على هذه الأعمال) وقد أجابت الوزارة بأنها قامت بمفاتيح الجهات المعنية من الأمانة العامة لمجلس الوزراء دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق بموجب كتابها المرقم (٧١) في ٢٠١٠/٢/١١ ووزارة التخطيط دائرة التشييد والإسكان والخدمات بموجب كتابها المرقم (٥٦١٩/٥/٢) في ٢٠١٠/٤/٢٢ وحصلت الموافقة على إضافة مبلغ قدره (١٣١٤٨٨٠٠) دينار وعلى ضوء ذلك تم صرف المبلغ المذكور وقد أيدت الهيئة الرقابية إجابة الوزارة بحصولها على الموافقات الخاصة بذلك.

### د - مشاريع إعادة التصاميم (عالية)

بينت الشركة (إن الوزارة قامت بإعادة التعاقد على بعض مشاريع التصاميم الخاصة بمجمعات دوائر العدل في (العزبية، النعمانية، البصرة والنجف) حيث لاحظنا قيام الوزارة بدفع مبالغ عن مشاريع تم إلغاؤها) وقد أجابت الوزارة بموجب كتابها المرقم (٢٣٦٥/١/٤/١٠) في ٢٠١٠/٩/٢٦ بأنه سبق وإن اتخذت الإجراءات الخاصة بإعداد التصاميم الهندسية والمعمارية لعدد من المشاريع في (محافظة واسط، البصرة، النجف) ونظراً لإضافة بعض المتطلبات الوظيفية التي تتناسب مع المتطلبات الحديثة بناءً على توجيهات السيد الوزير للحاجة الضرورية لها لسد حاجة الدوائر والأجهزة العدلية بما يتناسب مع حجم العمل في تلك الدوائر مما تطلب إعادة النظر في التصاميم بالشكل الذي يسد حاجة الدوائر العدلية وليس دفع مبالغ عن مشاريع تم إلغاؤها حسب ما ورد بكتاب

الشركة وقد بينت الهيئة الرقابية بأنه تم إلغاء تصاميم وليس مشاريع وان المصاريف التي صرفت سابقاً عن تلك التصاميم بلغت (٩٧٥٠٠٠٠) دينار لصالح وزارة الإسكان والتعمير. لذا فإن الملاحظة غير دقيقة لأن المشاريع لم يتم إلغاؤها وإنما تم إلغاء التصاميم.

#### هـ - لجان التحليل (متوسطة)

بينت الشركة (انه خلافاً لتعليمات تنفيذ العقود رقم (١) لسنة/٢٠٠٨ المادة (٧) فقرة (١٣) لم تقم لجنة التحليل بتنظيم جدول مفصل بالعروض كافة تبين فيه جميع التفاصيل المتعلقة بها والنواقص إن وجدت مع إجراء مقارنة وتقييم من النواحي الفنية والقانونية والمالية مثال ذلك عقود إنشاء مجمعات الدوائر العدلية في محافظة النجف ناحية الزهور/بغداد) وقد أجابت الوزارة الدائرة القانونية قسم العقود بمذكرة المؤرخة في ٢٦/٩/٢٠١٠ بأنه سوف يتم الأخذ بنظر الاعتبار مستقبلاً بما جاء في الملاحظة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة.

#### و - تدني نسب الانجاز (متوسطة)

بينت الشركة (انه من نتائج المراجعة لوحظ تدني نسب الانجاز الفني لبعض مشاريع الوزارة رغم انتهاء المدة التعاقدية بعض منها يتم تنفيذها من قبل شركات حكومية مثال ذلك عقود إنشاء مجمعات عدلية في ميسان وناحية الزهور/بغداد) وقد أجابت الوزارة بموجب كتابها المرقم (٢٣٦٥/١/٤/١٠) في ٢٦/٩/٢٠١٠ بأنه لا يوجد ما يشير إلى تدني نسبة الانجاز في مشروع الجمع العدلي في ميسان حيث تم الانتهاء من انجاز العمل في المشروع ضمن المدة القانونية المحددة للمشروع مضافاً إليها المدد الإضافية حسب المتطلبات المستجدة والتي تم تنفيذها في المشروع أما ما يتعلق بمشروع الجمع العدلي في بغداد/ الزهور فقد أجابت الوزارة بموجب كتابها المرقم (٢٤٤٤) في ٣٠/٩/٢٠١٠ أن نسبة الانجاز حالياً (٨٥%) وان سبب التأخير حصول توقفات منذ بداية المشروع في ٢٨/٢/٢٠٠٩ ولغاية ٣٠/٨/٢٠٠٩ بسبب ضعف نتائج فحص المكعبات الخرسانية. وقد أيدت الهيئة الرقابية ذلك وبينت أنها قد أشارت إلى ذلك في الفقرة (٢-ج) والفقرة (٢-هـ) من التقرير المرقم (٤٦١٧) في ١٩/٤/٢٠١٠.

### ز - عقد إنشاء مجمع لدوائر العدل في محافظة النجف (عالية)

بينت الشركة (لوحظ إن مبلغ عقد إنشاء مجمع والبالغ (٥٦٣٦٥٣٠٠٠) دينار وقد تمت زيادته خلال عام/٢٠٠٩ بنسبة (٢٥%) ناتجة بشكل رئيسي عن التأخر في عملية التحليل والإحالة) وقد أجابت الوزارة إن مبلغ العقد هو (١٥٦٣٦٣٥٠٠٠) ألف دينار (مليار وخمسمائة وثلاثة وستون مليون وستمائة وخمسة وثلاثون ألف دينار) بمدة تنفيذ (١٦) شهراً وليس كما ورد في ملاحظة الشركة أن مبلغ العقد (٥٦٣٦٥٣٠٠٠) دينار وقد أيدت الهيئة الرقابية وجود تأخير وقد تم الإشارة إلى ذلك في التقرير المرقم (٤٦١٧/١/٨/٥) في ٢٠١٠/٤/١٩ وكانت هناك محاولة من قبل الشركة لزيادة مبلغ العقد بنسبة (٢٥%) إلا إن العقد وقع بمبلغ (١٥٦٣٦٣٥٠٠) ألف دينار وليس هناك أي تغيير.

### ح - عقد إطعام السجناء (عالية)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة العقد رقم (٣٨) الخاص بإطعام السجناء لوحظ قيام محافظ الديوانية بإلغاء العقد مع شركة الأمير وتوقيع عقد مع شركة زاد المستبعدة من قبل لجنة الإحالة علماً إن وزارة العدل هي الجهة الرسمية الوحيدة المخولة بإلغاء العقد) وقد أجابت دائرة الإصلاح العراقية/السجون قسم الشؤون القانونية بموجب كتابها المرقم (٣٢٢٤) في ٢٠١٠/٩/٢٧ بأنه لم يتم إحالة عقد إطعام محافظة الديوانية إلى شركة (زاد الخير) ولم يلغى عقد شركة الأمير للمطاعم وإنما الذي حصل هو قيام محافظ الديوانية بإلغاء عقد الشركة المذكورة أعلاه والإيعاز إلى المتعهد (زيد كاظم حمود) بالتجهيز الأمر الذي دفع إلى مفاتحة وزارة العدل/الدائرة القانونية/قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (١٣٤٥٨) في ٢٠١٠/٤/١٤ بتصرف المحافظ هذا واعتبر تصرفاً غير ملزم للدائرة حيث قامت الوزارة بموجب كتابها المرقم (٤٢٦) في ٢٠١٠/٧/٢٦ بمفاتحة السيد المحافظ وأخبرته بأنه لا يجوز إلغاء العقد من قبل جهة هي خارج عن طرفي العقد بالإضافة إلا إن الشخص البديل الذي تم تكليفه بالتجهيز مستبعد من قبل مكتب المفتش العام ولا يمكن التعامل معه. وقد بينت الهيئة الرقابية بأنه تم صرف مبالغ إلى المتعهد الجديد (زيد كاظم

محمود) عن طريق خزانة المحافظة. علماً أن شركة التدقيق لم تقم بمتابعة الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة بخصوص تصرف المحافظ.

## أ - مشروع الأعمال التكميلية للمسرح الوطني (متوسطة) .

ورد في تقرير الشركة (من خلال مراجعتنا للعقد المذكور أعلاه لاحظنا اختلاف في تواريخ توقيع أعضاء لجنة مراجعة ومصادقة العقود التي اجتمعت بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١١ كما مثبت في المحضر بينما تاريخ توقيع الأعضاء كان (٢٢ و ٢٣/٢٠٠٩) وقد أجابت الوزارة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٠١٠/٩/٢٦ أن الاختلاف في تواريخ توقيع الأعضاء للجنة المراجعة والمصادقة للعقود التي اجتمعت بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١١ يعود إلى يوم التوقيع بعد طبع المحضر وتوقيع أعضائها بعد طبع المحضر وكل حسب تاريخ توقيعه وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة حيث لوحظ تأخير تاريخ توقيع المحضر من قبل اللجنة أي بعد عشرة أيام من تاريخ اجتماع لجنة المراجعة والمصادقة .

## ب - سجل الموجودات الثابتة (متوسطة)

بينت الشركة (عند تدقيق سجل الموجودات الثابتة الخاص بالسيارات لوحظ ما يلي :-  
أولاً - أن السجل يتضمن فقط السيارات التي تم شرائها خلال ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ وليس كل السيارات المهداة الى الوزارة كما لم يتم تسعيرها قبل ادخالها في سجل المخازن

ثانياً - وجود سيارات غير صالحة للاستخدام لم يتم شطبها واخرى مفقودة لم يتم اتخاذ الاجراءات القانونية فيها وسيارات بذمة مسؤولين سابقين لم يتم اعادتها).  
وفيما يخص الفقرة (أولاً) أيدت الوزارة الملاحظة وحسبما جاء بأجابتهما المؤرخة ٢٠١٠/٩/٢٢ وقد ايدت الهيئة الرقابية الملاحظة وكان قد سبق الإشارة إليها في التقارير المرقمة (٥٥٧٧/١/١١/٥) في ٢٠٠٩/٥/٤ و (١٣١٢٤/١/١١/٥) في ٢٠٠٩/١٠/١٩ وتقرير البيانات المالية ٢٠٠٩ المرقم (١٥٤٥٩) في ٢٠١٠/١٢/٨ أما بخصوص السيارات المهداة الى الوزارة فقد استلمت الوزارة (١٥) سيارة من الشركة العامة للتجهيزات الزراعية واعتبرت هدايا سنة ٢٠٠٥ (بدون بدل) ثم ارسلت الكتاب المرقم (١٢٨١) في ٢٠٠٥/٢/٦ تطالب به الوزارة بتسديد اثمان تلك السيارات

وقد ايدت الهيئة الرقابية اجابة الوزارة . اما بالنسبة للفقرة (ثانياً) فقد اجابت الوزارة انه تم تصليح سيارتين وخمس سيارات اخرى مهياًة للبيع حيث جرى تشكيل لجنة تتولى تسقيط العجلات بموجب الامر الاداري المرقم (١٥٦١٩) في ٢٢/١١/٢٠٠٩ وقد ايدت الهيئة الرقابية الملاحظة حيث تم الإشارة اليها في التقرير المرقم (٥٠٣٧/١/١١/٥) في ٣/٥/٢٠٠٩ اما بخصوص السيارات المفقودة فقد اجابت الوزارة بأنها اتخذت الاجراءات القانونية بحق الموظفين المسؤولين عن فقدان السيارات بتضمينهم أقيام تلك السيارات ولم تؤيد الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة حيث تم الاطلاع على كشف يتضمن الموظفين الذين كانت السيارات المفقودة بحوزتهم اما بخصوص السيارات بحوزة مسؤولين سابقين فإن الوزارة اجابت بموجب مذكرتها المرقمه (٢٤٥) في ٢٩/٩/٢٠١٠ بأنها قامت بتوجيه كتب رسمية الى اصحاب العلاقة بهذا الشأن ومنها الكتب (٣٩٨٤) في ٥/٤/٢٠٠٩ و (١٦٩٩) في ١٤/٣/٢٠١٠ و (٢٩٧٨) في ١٣/٥/٢٠١٠. وقد أيدت الهيئة الرقابية اجابة الوزارة .

الملاكات (متوسطة)

بينت الشركة بأنه (تم تعيين (٤٠) موظفاً على الملاك الدائم دون موافقة وزارة المالية و (٢٤) موظف عقود وذلك خلافاً لتعليمات تنفيذ الموزانة لعام ٢٠٠٩ القسم الثالث (الملاكات) - ١ - التعيين أ) وقد أجابت الوزارة بأنه تم تعيينهم حسب حاجة كل دائرة وبطلبات فردية وبموافقة السيدة الوزير وحسب صلاحيتها . وقد بينت الهيئة الرقابية بان الملاحظة قد تم تشخيصها بموجب تقرير نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على ملاك الوزارة واجراءات التعيين رقم (١٣٠٧٢) في ٢٠٠٩/١٠/٦ بقيام الوزارة بتعيين (٥٤) موظف من ضمنهم (٤٠) موظف على الملاك الدائم والمتبقي بعقود دون حصول موافقة وزارة المالية .

أ - العقود (متوسطة)

بينت الشركة (انه لوحظ في عقدي شركة الارجوان (مشروع انشاء مقر فرع الوزارة في محافظة بابل) وشركة الخطوة الثابتة (مشروع انشاء مقر فرع الوزارة في الديوانية) وجود اخطاء في تصميم مقر فرع الوزارة في بابل والذي تم اعتماده في مقر فرع الوزارة في الديوانية الامر الذي أدى الى توقف العمل) وقد اجابت الوزارة بموجب مذكرتها المؤرخه في ٢١/٩/٢٠١٠ ان التصميم المعد والذي يتم التنفيذ بموجبه هو في الأصل معد لفرع الوزارة في ميسان وتم تعميمه على بقية الفروع وبدون تغيير كما في فرع النجف وفرع بابل ألا ان نتائج فحص التربة لمشروع فرع الوزارة في الديوانية كانت لا تتلائم مع التصميم المعد مسبقاً كما استوجب تعديله وفق نتائج الفحوصات والتي أدت الى تأخر المباشرة في المشروع وفيما يخص الاستعانة بمكاتب استشارية فأن الوزارة متعاقده مع جهة استشارية هي دائرة الاعمار الهندسي لغرض تصميم فرع بابل والديوانية وقد بينت الهيئة الرقابية انه من خلال فحص اوليات العقدتين تبين صحة ما أوضحته الوزارة باعتمادها تصميم واحد والذي تم تعميمه على بقية المحافظات وإنما قد استعانت بدائرة الاعمار الهندسي لغرض تصميم فرع الوزارة في بابل والديوانية وهو خلاف ما ورد في توجيه الشركة .

ب - مشروع انشاء مقر فرع الوزارة في الديوانية (متوسطة)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة عقد شركة الخطوة الثابتة (مشروع انشاء مقر فرع الوزارة في الديوانية ) ان تاريخ تسليم موقع العمل الى الشركة كان بتاريخ ١٧/١٢/٢٠٠٩ بينما تاريخ الأحالة في ٣١/١٢/٢٠٠٩ . وقد أجابت الوزارة بموجب مذكرتها المرقمة (٨٨٨) في ١٤/١٢/٢٠١٠ بان تاريخ تسليم الموقع هو في ١٧/١/٢٠١٠ وان تاريخ توقيع العقد في ١٨/١/٢٠١٠ وان تاريخ تسليم الموقع يتطابق مع محضر استلام الموقع للمهندس المقيم وكتاب شركة الخطوة الثابتة الموجه إلى الوزارة والمرقم (٨) في ١٩/١/٢٠١٠ والذي أشار إلى استلام الموقع في ١٧/١/٢٠١٠ وعليه

فان الفرق هو يوم واحد بين تاريخ تسليم الموقع وتاريخ توقيع العقد وتؤيد الهيئة الرقابية  
إجابة الوزارة بان تسليم الموقع في ٢٠١٠/١/١٧.

## أ- عقد تجهيز أجهزة وأثاث لمديرية بيئة كركوك (عالية)

بينت الشركة أنه (من خلال مراجعة العقد المذكور أعلاه بالمبلغ الإجمالي ٨٧٦٢٥٠٠٠) دينار عراقي لوحظ إن الجهاز قدم خطاب الضمان الخاص بحسن التنفيذ بعد انقضاء المدة التعاقدية بـ (١٣) يوماً بخلاف التعليمات وبنود العقد أيضاً لم تقم لجنة فتح العروض بالتأشير بالأختام والتوقييع على جميع صفحات عرض الشركة المجهزة وان لجنة تحليل العروض لم تضم بين أعضائها عضو قانوني ومالي ولم يكتمل توقييع أعضائها على (المحضر) وقد أجابت الوزارة بموجب كتاب قسم العقود المرقم (٢١٩٧/ع) في ٢٨/٩/٢٠١٠ بوضع خطة جديدة لمتابعة خطابات الضمان وسوف يتم مراعاة ذلك مستقبلاً كما أوضحت بان لجنة فتح العروض تقوم بالتوقييع على جميع العروض المقدمة من قبل الشركات ولا توجد أختام خاصة بأعضاء لجنة الفتح وهناك عضو قانوني والذي يمثله قسم العقود وسوف يتم ذكر العنوان الوظيفي عند التوقييع مستقبلاً وقد بينت الهيئة الرقابية بان العقد منجز مع العلم إن الملاحظة غير دقيقة حيث تم تقديم خطاب الضمان خارج المدة المحددة بموجب بنود العقد بـ (٥١) يوم وليس لـ (١٣) يوم وان جميع صفحات عرض الشركة قد تم توقييعها من قبل لجنة فتح العروض ولكن لم يتم ختمها وهي حالة عامة ولا يوجد أصلاً ختم خاص باللجنة وان اللجنة تضم موظف من القسم القانوني وهو حقوقي قانوني ، إما العضو المالي فقد تم اعتبار عضو مكتب المفتش العام من القسم المالي هو عضو مالي وقد تم توقييع اللجنة المؤلفة من (٣) أعضاء عدا واحد لان كانت لديه حالة وفاة إضافة إلى توقييع رئيس اللجنة.

## ب- الرواتب (عالية)

بينت الشركة انه (من خلال مراجعة عملية صرف الرواتب لوحظ ما يلي:-  
 - عدم وجود فصل كاف للمهام حيث إن الموظف المسؤول عن إعداد الرواتب هو مسؤول أيضاً عن عملية التوزيع.  
 - بعض الموظفين يخولون موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة عنهم من دون وجود تفويض.

- تعد الرواتب يدوياً هذه العملية مجهددة ومستنفذة للوقت بالإضافة إلى ذلك إن الإعداد اليدوي للرواتب يزيد من إمكانية ارتكاب الأخطاء البشرية).  
وقد أجابت الوزارة بان هناك لجنة خاصة لسحب الرواتب وتوزيعها إما إعداد الرواتب فيتم من قبل شعبة الرواتب واستخدام نظام الرواتب الخاص مع العلم يتم تغيير لجنة استلام وتوزيع الرواتب خلال (٦) أشهر هذا فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة إما فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة فقد أجابت الوزارة توجد حالة قيام الموظف باستلام راتب موظف آخر لأسباب محددة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة إما فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة فقد أجابت الوزارة بان يتم إعداد الرواتب عن طريق الحاسوب وباستخدام نظام خاص بالرواتب منفذ إلكترونياً وعلى أساسه يتم الصرف وتوجد سجلات يدوية تشير إلى معلومات عن الموظف وليس على أساسها يتم صرف الراتب وقد أيدت الهيئة الرقابية إجابة الوزارة على هذه الفقرة.

#### ج - مشاريع متوقفة (متوسطة)

بينت الشركة انه (من خلال زيارة الوزارة لوحظ إن هناك مشاريع متوقفة نتيجة مشاكل في عملية التنفيذ لم يتم اتخاذ قرار حول هذه العقود) لم تتم الإجابة عليها من قبل الوزارة وقد تم إعداد مذكرة من قبل الهيئة الرقابية بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٣ إلا إن الوزارة طلبت تحديد أسماء تلك المشاريع من قبل الشركة المدققة لغرض الرجوع إلى مدراء المشاريع للتعرف على أسباب التوقف وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة .

#### د - الجرد (عالية)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة الجرد لوحظ إن الوزارة لم تقم بمطابقة الجرد حتى تاريخ إنهاء الزيارة بتاريخ (٢٥/٣/٢٠١٠) وقد أجابت الوزارة بأنه تم إصدار أمر إداري رقم (٥١٤٦) في ٢٠/١٢/٢٠٠٩ لتشكيل لجنة جرد الموجودات الخاصة بالوزارة وقد بينت الهيئة الرقابية بان الوزارة قامت بعملية الجرد وقد تم تشكيل لجان خاصة بذلك إلا

انه لم يجر تشكيل لجان لأغراض المطابقة إضافة إلى عدم إصدار تعليمات تشير إلى الإجراءات الواجب اتخاذها في عملية الجرد وان ملاحظة الشركة المدققة صحيحة.

## هـ - فصل المهام (عالية)

بينت الشركة إنه (من خلال مراجعة المطابقات المصرفية لوحظ إن قسم الرقابة والتدقيق الداخلي يقوم بإعداد المطابقات المصرفية ويقوم بعملية تدقيقها علماً إن موظفي القسم المالي يقومون بالتوقيع على هذه المطابقات) وقد أجابت الوزارة إن المطابقة يتم إعدادها من قبل القسم المالي ويصادق عليها من قبل قسم الرقابة والتدقيق لغاية ٢٠٠٩/١١/٣٠ وبناءً على طلب هيئة الرقابة المالية تم تحويل إعداد المطابقة إلى قسم الرقابة والتدقيق ويتم توقيعها من قبل القسم المذكور والمصادقة عليها من قبل مدير عام الدائرة الإدارية والمالية وقد بينت الهيئة الرقابية أنه استناداً إلى التعليمات المرقمة (٥٠٢٢٦) في ١٩٨٦/١٢/٢١ الصادرة من ديوان الرئاسة المنحل تم توجيه الوزارة بقيام أجهزة التدقيق الداخلي بإجراء عملية المطابقة.

## و - عقد إنشاء بناية لمديرية بيئة الانبار (متوسطة)

بينت الشركة إنه (من خلال مراجعة العقد المبرم مع شركة ساحل الخليج بمبلغ إجمالي (١٠١٣٩٢٦٥٠٠) دينار عراقي لوحظ إن الوزارة وقبل التعاقد لم تقم باستحصل موافقات الجهات المعنية على موقع المشروع وإزالة المشاكل القانونية والمادية كجزء من إجراءات إعدادها لوثائق المناقصة رغم علمها بوجود تجاوزات على الموقع مما أدى إلى حدوث توقفات في سير عمل المشروع، العمل متوقف حالياً بسبب ظهور مالك جديد للأرض) وقد أجابت الوزارة بموجب كتابها المرقم (٢٠٩٧/ع) في ٢٠١٠/٩/٢٨ بعدم وجود أي تجاوز حاصل تم إزالته وحسب سند الملكية الخاصة بالأرض الذي يعود إلى مديرية بيئة الانبار وقد بينت الهيئة الرقابية بان سند الملكية الخاص بالأرض يعود كون العقار قطعة ارض ملك صرف إلى مديرية بيئة الانبار من عام/٢٠٠٢ وان ادعاء الشخص بكونه مالك الأرض هو شخص متجاوز على الأرض وان الدائرة القانونية أجابت بموجب كتابها المرقم (ق/ح/٢٢٦٢) في ٢٠٠٩/١٠/٢٧ بعدم وجود أضرار ناجمة عن التجاوز

الحاصل على قطعة الأرض. وقد تم استلام بناية مديرية بيئة الأنبار استلام أولي بموجب  
محضر الاستلام الموقع في ١١/١٢/٢٠١٠.

## ٢٠ - وزارة الإسكان والأعمار

### أ - الملاكات (متوسطة)

بينت الشركة أن الوزارة قامت بتعيين موظفين على ملاكها الدائم دون الحصول على موافقة وزارة المالية خلافاً لتعليمات تنفيذ الموازنة القسم الثالث /١- التعيين / (أ) ) وقد اجابت الوزارة بموجب كتابها المرقم بـ(٢٧٩/٣/٩/م) في ٢١/٩/٢٠١٠ ان تعليمات الموازنة لدائرة التمويل المركزي سد الشاغر المتوفر من الملاك المصادق وحسب حاجة العمل وسيتم ملاحظة ما جاء في ملاحظات الشركة في الحالات المماثلة مستقبلاً وقد بينت الهيئة الرقابية عدم صحة اجابة الوزارة حيث ان التعليمات واضحة بضرورة مفاحة دائرة الموازنة بشأن الوظائف الشاغرة او التي ستشغر خلال السنة وان ملاحظة الشركة صحيحة وتم تشييتها في تقرير الديوان للبيانات المالية لسنة ٢٠٠٨ رقم (١٠/٣٩/١/٢٠٠٩ في ١٧/٨/٢٠٠٩) وتقرير البيانات المالية لسنة ٢٠٠٩ رقم (١٠/٣٩/١/٢٠٠٩ في ٣٠/٨/٢٠١٠) .

### ب - لجان المشتريات (متوسطة)

بينت الشركة (من خلال مراجعة اجراءات لجنة الشراء لوحظ ان اعضاء لجنة الشراء لا يتم تغييرهم بشكل دوري كما هو مطلوب حسب تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير اعضاء اللجان كل ستة اشهر) وقد اجابت الوزارة بموجب كتابها المرقم (٢٧٩/٣/٩/م) في ٢١/٩/٢٠١٠ بأنها لا تؤيد الملاحظة حيث يتم تغيير اعضاء لجان المشتريات كل ثلاثة اشهر وحسب اوامر وزارية وقد ايدت الهيئة الرقابية اجابة الوزارة حيث يتم تغيير لجان الشراء كل ثلاثة او اربعة اشهر وحسب اوامر وزارية ولا تتجاوز مدة (٦) اشهر وعليه ملاحظة الشركة غير صحيحة .

### ج - لجان الجرد (عالية)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة عملية جرد الموجودات لوحظ ان مدير قسم المخزون وامين المخزن عضوان ضمن لجنة جرد الموجودات مما يؤدي الى انعدام

الاستقلالية في الاداء) وقد اجابت الوزارة بأنه سيتم العمل بها مستقبلاً وايدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة .علماً أن الوزارة قامت بإصدار أوامر إدارية بلجان الجرد دون أدراج أمين المخزن ومدير المخازن ضمن لجنة جرد الموجودات خلال السنة ٢٠١٠ .

#### د- الصلاحيات المالية والإدارية (عالية)

بينت الشركة (لوحظ عند مراجعة الصلاحيات المالية والادارية ان الوزيرة قامت بتحويل معاون المدير العام الدائرة الادارية والمالية كافة الصلاحيات المالية والادارية لمدير عام الدائرة الادارية والمالية في حال عدم تواجده لمدة لاتزيد عن عشرة ايام دون اعلام وزارة التخطيط بذلك خلافاً لتعليمات تنفيذ الموازنة ٢٠٠٩) وقد أجابت الوزارة بموجب كتابها المرقم بـ (٢٧٩/٣/٩/م) في ٢٠١٠/٩/٢١ ان صلاحية السيدة الوزيرة تكليف السيد معاون المدير العام للقيام بأعمال المدير العام وخلال مدة تقل عن عشرة ايام في حال تمتع المدير العام بأجازة اعتيادية او مرضية او غير ذلك اما في حالة زيادة المدة عن عشرة ايام فيتم تحويل من هو بدرجة مدير عام للقيام بأعمال المدير العام المتمتع بأجازة او امر ايفاد وحسب ما ورد بالنظام الداخلي للوزارة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة حيث لم تقدم الوزارة ما يثبت أنها قامت بأعلام وزارة التخطيط .

#### هـ- لجان تحليل العطاءات (متوسطة)

بينت الشركة ( لوحظ عند مراجعة العقود ان لجان التحليل في مقر الوزارة لاتقوم بتنظيم جدول تفصيلي بالعطاءات كافة تين فيه جميع التفاصيل المتعلقة بها خلافاً لتعليمات تنفيذ العقود ٢٠٠٨ ( المادة -٧- ثلاثة عشر) وقد اجابت الوزارة بموجب كتابها المرقم بـ (٢٧٩/٣/٩/م) في ٢٠١٠/٩/٢١ يتم درج جميع مفردات الجداول التفصيلية الخاصة بالمناقصات بشكل نقاط ضمن محضر اللجنة وكذلك بصيغة ملاحق ترفق مع قرار التوصية والتي تغطي جميع متطلبات تحليل العطاءات. وقد بينت الهيئة الرقابية بعدم صحة الملاحظة حيث يتم تنظيم جدول من قبل لجنة تحليل العطاءات يتضمن مبالغ العطاءات المقدمة ورأي اللجنة بالإحالة والتوصية.

## و- التدقيق الداخلي (عالية)

بينت الشركة (انه عند مراجعة المطابقات المصرفية لوحظ ان قسم الرقابة والتدقيق الداخلي لا يقوم بتدقيق المطابقات المصرفية) وقد أجابت الوزارة بموجب كتابها المرقم بـ(م/٢٧٩/٣/٩) في ٢٠١٠/٩/٢١ أن القسم يقوم بتدقيق كشوفات مطابقة المصرف المرسله له من قسم المالية وان كانت هناك حاله او حالات لم يتم تدقيقها فسيتم ملاحظة ذلك مستقبلاً وقد بينت الهيئة الرقابية ان ملاحظة الشركة صحيحة وتم تقييم نظام الرقابة الداخلية ضمن تقارير الديوان للسنوات (٢٠٠٧-٢٠٠٩) وتم تشخيص ملاحظة عدم شمول اجراءات التدقيق لانشطة الوزارة كافة بالتقارير المرقمة (٧٦٨٨) في ٢٠٠٨/٧/١٦ عن حسابات ٢٠٠٧ ، (١٠٩٣٨) في ٢٠١٠/٨/٣٠ عن حسابات ٢٠٠٩ .

## ز- الهيئة العامة للطرق والجسور - صكوك مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر(متوسطة)

بينت الشركة (انه عند مراجعة مطابقات الحسابات المصرفية لوحظ ان هناك صكوك قد مضي على تاريخ اصدارها اكثر من ستة اشهر ) وقد أجابت الهيئة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٠١٠/٩/٢٩ ان الصكوك الموقوفة تخص الضرائب والصحف وتم اتخاذ اجراء بأبطالها حسب الكتاب المرقم (١٩١١٣) في ٢٠٠٩/١٠/١٤ وقد بينت الهيئة الرقابية بأنه تم الاشارة الى الملاحظة في تقرير الديوان المرقم (١٣٣١٠) في ٢٠١٠/١٠/١٩ .

## ح- الهيئة العامة للطرق والجسور - التأمينات الأولية (منخفضة)

بينت الشركة (عند الإعلان عن المناقصات لايتم ذكر مقدار التأمينات الاولية خلافاً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لعام /٢٠٠٨ المادة (٥) الإعلان عن المناقصات (هـ) وقد أجابت الهيئة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٠١٠/٩/٢٩ بأنه يتم ذكر مقدار التأمينات الاولية المطلوبة في الاعلان وفي جميع المناقصات المعلن عنها وايدت الهيئة الرقابية اجابة الهيئة وعليه فأن ملاحظة الشركة غير دقيقة .

ط - الهيئة العامة للإسكان - صكوك مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر (متوسطة)

بينت الشركة (انه عند مراجعة مطابقات الحسابات المصرفية لوحظ ان هناك صكوك قد مضي على تاريخ إصدارها أكثر من ستة أشهر ) وقد اجابت الهيئة العامة للإسكان بموجب كتابها المرقم بـ(١٠١٣٨) في ٢٥/٨/٢٠١٠ بأنه تم ابطال الصكوك الواردة في الملاحظه اعلاه بموجب القيد المرقم (١) في ١٢/١/٢٠١٠ وقد بينت الهيئة الرقابية بأنه تم تشخيص الملاحظة في تقرير الديوان عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على الهيئة لسنة/٢٠٠٩ رقم (٨٩٧٣/١٢/٣٩/١٠) في ١٨/٧/٢٠١٠ وتؤيد اجراء الهيئة العامة للإسكان بأبطال تلك الصكوك .

## ٢١ - وزارة البلديات والأشغال العامة

### أ - عقد بناية مركز مجاري الهندية في كربلاء (عالية)

بينت الشركة (أن عقد بناية مركز مجاري الهندية بمبلغ (٢٧٦٩٥٥٨١٦) دينار قد تمت زيادته خلال عام ٢٠٠٩ بنسبة (١٠٦%) ناتجة بشكل رئيسي عن تأخر في تسليم موقع العمل الى الشركة المنفذة) وقد اجابت الوزارة بموجب مذكرتها المرقمة (١١٦٥) في ٢٦/١١/٢٠٠٨ وكتابها المرقم (ج/س/٢٤٠٧) في ٢٦/٨/٢٠٠٨ انه عند احالة المشروع في نهاية سنة ٢٠٠٦ تم اكتشاف ان الارض يخترقها مبزل قديم مما يجعل التربة هشة وتحتاج الى رفع ودفنها لمسافة محدودة ولكثرة المخاطبات بين المديرية العامة للمجاري ومجاري كربلاء والشركة تم الاتفاق على تغيير قطعة الارض مما تطلب اجراء فحوصات مخبرية جديدة وحذف وازافة واستحداث كميات في جدول الكميات مما تطلب تلك الزيادة علماً ان المديرية اشارت في اجابتها على حصولها على موافقة وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وحسب الكتاب المرقم (٩٢٤٤/٨/٢) في ١٢/٨/٢٠٠٨ وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وان نسبة الانجاز للمشروع بلغت ١٠٠% واستلم مؤخراً وذلك من خلال اخر متابعة قامت بها الهيئة مع صحة مضاعفة الكلف.

### ب - تكرار إعلان العطاءات (عالية)

بينت الشركة (أن الوزارة تقوم بأعادة الاعلان عن بعض العطاءات بعد فتح العروض المقدمة لاسباب مختلفة مما يعمل على كشف الاسعار المقدمة من قبل المناقصين لاعضاء اللجان وبالتالي فإن سرية العروض المقدمة لا تكون كاملة) وقد اجابت الوزارة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٢/٨/٢٠١٠ وكتابها المرقم (ج س/٣٧٣٨) في ٣٠/٩/٢٠١٠ بأن اعادة الاعلان تكون لاسباب تراها اللجنة مهمة لذلك يبني عليها هكذا قرارات ولا تكون عشوائية بل استناداً لتعليمات وشروط معينة وحين لا تتوفر في المتقدمين الشروط المطلوبة فمن الطبيعي اعادة الاعلان حفظاً لمصلحة المديرية وبأعادة الاعلان تنتفي السرية عن تلك العطاءات وذلك لانتفاء موضوعها ويبدأ اعلان جديد يكون عملاً مستقلاً آخر من كل حيثياته وانها لا تؤيد ملاحظة الشركة حيث ان إعادة الإعلان يتم وفق ما نصت عليه المادة (٥) خامساً (أ، ب، ج) وسادساً (أ، ب، ج، د، هـ،

(و) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وقد أيدت الهيئة الرقابية  
إجابة الوزارة .

### ج- عقد موقف سيارات متعدد الطوابق في كربلاء (عالية)

ورد في تقرير الشركة (من خلال مراجعتنا لعقد موقف السيارات بمبلغ اجمالي  
(٤٤٣٦١١٢٧٠٤) دينار عراقي لاحظنا بأن المديرية قامت بفسخ العقد رضائياً مقابل  
مبلغ (٦٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار للمقاول بسبب عدم صلاحية تربة الموقع في  
٢٠٠٩/١١/١٤ قامت المديرية بتوقيع عقد مجمع تجاري على نفس موقع العمل بمبلغ  
(٧٥٦٧١٩٦٤٠٠) دينار عراقي) وقد ايدت المديرية ملاحظة الشركة الا انها لم تقدم  
الأوليات بسبب تقديمها الى مكتب المفتش العام في ٢٠١٠/١٠/٣ وقد أيدت الهيئة  
الرقابية الملاحظة بخصوص اجراء تغيير لمشروع موقف السيارات في كربلاء حيث تم تغيير  
العقد من أنشاء كراج متعدد الطوابق في كربلاء الى مشروع انشاء سوق تجاري وفسخ  
العقد مع الشركة المذكورة بدفع مبلغ (٦٥٠) مليون دينار كتسوية رضائية بين الطرفين  
علماً ان التغيير جاء نتيجة عدم حصول موافقة مجلس المحافظة بكتابها المرقم (٣٤) في  
٢٠٠٩/٩/٢٦ وذلك لاحتمال هدمه نتيجة توسيع منطقة ما بين الحرمين علماً ان الوزارة  
قد اعلمت وزارة التخطيط بذلك بكتابها المرقم (١٥٩) في ٢٠٠٩/٧/١٩. وان المبلغ  
المستحق للشركة عن قيمة ذرعة منجزة وتأمينات مسجلة لصالح المقاول هو (٢٠٦)  
مليون دينار بعد استقطاع السلفة الممنوحة للمقاول البالغة (٤٤٤) مليون دينار هذا وقد  
تضمن العقد العديد من الملاحظات المهمة والمخالفات بضمنها عدم اتخاذ الوزارة إجراءات  
لحاسبة المكاتب الاستشارية التي اعدت التصاميم واجراء المسح للتربة علماً ان العقد تم  
احالته الى هيئة النزاهة.

### د- عقد تنفيذ شبكة مجاري في حي العباس - كربلاء (متوسطة)

بينت الشركة (من خلال مراجعتنا لعقد تنفيذ شبكة مجاري لاحظنا ان مبلغ العقد  
(٤٩١٩٥٧٠٠٠٠) دينار عراقي وهو اعلى من الكلفة التخمينية بنسبة (٦٠%) ) وقد  
اجابت الوزارة /المديرية العامة للمجاري بموجب مذكرتها المرقمة (٣٨) في ٢٠٠٧/٢/١٥

ان العرض المشار اليه هو اقل العطاءات وقد أيدت الهيئة الرقابية عدم دقة الكلف التخمينية الموضوعة وعدم وضعها اعتماداً على اسس موضوعة وصحيحة وأن المبلغ المثبت في ملاحظة الشركة غير صحيح فأن الاحالة تمت بمبلغ (٤٩٣٢٥٣٠٠٠٠)دينار وليس (٤٩١٩٥٧٠٠٠٠) دينار ولم تقم المديرية بأرسال العقد لديوان الرقابة المالية لغرض تدقيقه وعدم قيام المديرية بأستحصال موافقة وزارة التخطيط لزيادة تلك الكلفة ولم تقم بأعادة الاعلان بسبب عدم جواز أحالة العقد عند تجاوز النسبة إلى (٣٠%) من الكلفة التخمينية وحسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ . وقد بلغت نسبة الانجاز (١٠٠%) واستلم المشروع.

#### هـ - لجان الجرد (متوسطة)

بينت الشركة (من خلال مراجعة عملية جرد الموجودات في مديرية المجاري لاحظنا ان مدير قسم المخزون وامين المخزن عضوان ضمن لجنة جرد الموجودات مما قد يؤدي الى انعدام الاستقلالية في الاداء)وقد أجابت الوزارة / المديرية العامة للمجاري قسم العقود بموجب كتابها المرقم (ج س / ٣٧٣٨) في ٢٠١٠/٩/٣٠ بأنه تم إلغاء قسم المخازن وادمج مع قسم التشغيل كشعبة وحسب صلاحية الوكيل الفني لوزارة البلديات والأشغال وسوف يتم العمل بهذا التوجيه مستقبلاً وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة . وان تبرير الوزارة غير دقيق حيث أن إلغاء قسم المخازن ليس له علاقة بأعضاء لجنة الجرد كما أن عملية الإلغاء والدمج تتطلب استحصال موافقات خاصة بذلك.

## ٢٢ - وزارة الصناعة والمعادن

### الملاك المصدق (متوسطة)

بينت الشركة (أن الملك المشغول الفعلي قد تجاوز عن الملك المصدق عليه من قبل وزارة المالية للدرجات الأولى، الرابعة، السابعة، الثامنة، العاشرة) وقد أجابت الوزارة بموجب مذكرتها المرقمة (١١٠٢) في ٢٣/٩/٢٠١٠ بأنهما قد حاولت مع وزارة المالية/دائرة الموازنة على معالجة الملك لمركز الوزارة إلا أنها لم توافق على استحداث الدرجات المطلوبة لمعالجة التجاوز على الملك المصدق، وقد تم مناقشة الموضوع معها من خلال إجراء الحذف والاستحداث وسوف تستمر محاولة الوزارة في معالجة الموضوع وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة.

## ٢٣ - وزارة الدفاع

### أ - عقود (متوسطة)

ورد في تقرير الشركة (من خلال مراجعتنا العقود العائدة لسنين سابقة لاحظنا): -

اولاً - عقد (ط/٢/٢٠٠٥)

لم تتوفر معلومات عن استلام (٤) سيارات مدرعة لدى مديرية التسليح والتجهيز (الجهة المتعاقدة) من خلال مستند (١٠٢) المؤيد لاستلام السيارات سوى وجود هامش من الأمين العام لوزارة الدفاع ينص بأنه تم استلام (٤) سيارات مدرعة أما بخصوص سيارات عدد (٢) لم يتم تجهيزها لغاية إنتهاء زيارتنا في ٢٠١٠/٦/١٧ علماً انه تم صرف مبلغ العقد بالكامل. وقد بينت الوزارة/المديرية العامة للتسليح والتجهيز بموجب كتابها المرقم (٤٨٤٣) في ٢٠١٠/١٠/٣ بان جميع العقود التي أبرمتها الوزارة خلال عامي (٢٠٠٤, ٢٠٠٥) والنصف الأول من عام/٢٠٠٦ لم يتم اعتماد طريقة فتح الاعتمادات المستندية لصالح الجهة المتعاقد معها، وإنما تم اعتماد طريقة الدفع المباشر بعد توقيع العقود وخلال فترة التنفيذ وقد رافق هذه العقود مخالفات قانونية في إجراءات التعاقد ومخالفات مالية وإدارية وتنظيمية مع وجود خلل في إجراءات الرقابة الداخلية ومتابعة التنفيذ واستلام المواد المتعاقد عليها حيث جرت خلافاً للإجراءات والسياقات الإدارية المعتمدة في الجيش العراقي ومن اجل معالجة تلك المشاكل التي رافقت هذه العقود وحفاظاً على المال العام شكلت لجنة لهذا الغرض وحسب تنسيب السيد وزير الدفاع بموجب كتاب أمين السر العام المرقم (٨٠٠٩) في ٢٠٠٩/٣/٥ تنفيذاً لما جاء بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ش.ل.أ/١٠/١٠/٤٠٤٤) في ٢٠٠٩/٢/١٢ حيث أنجزت اللجنة أعمالها ومن توصياتها إدراج العقود غير المنفذة أو المنفذة جزئياً أو التي لا يوجد موقف دقيق بتجهيزها وأقيمت دعاوى قضائية بحق الشركات المتعاقد معها لإحلالها بالتزاماتها التعاقدية. وأيدت هيئتنا الرقابية ما ورد في التقرير وان هناك كتاب تأييد صادر عن المديرية العامة للتسليح والتجهيز موجه إلى الشركة المجهزة (شركة سفين للتجارة العامة) برقم (بلا) في ٢٠٠٥/٢/٦ جواباً على كتابها المرقم (أ/٢٧) في ٢٠٠٥/٢/٣ يؤيد استلام المواد المتعاقد عليها في هذا العقد وعقود أخرى.

## ثانياً - عقد (ط/٨/٢٠٠٥)

من خلال مراجعة العقد والمحال على شركة العين الجارية بمبلغ مقداره (٩٩٦٢٠٠) دولار والذي ينص على تجهيز (١٨٠٠٠) بندقية (ثمانية عشر ألف بندقية خشبية) و (١٢٠٠٠) بندقية لاحظنا حسب كتاب مديرية الميرة المرقم (عينة/٢٦/١٩٢٠) في ٢٠٠٦/٣/٥ الذي ينص بورود (٥٦٠٠) بندقية مستعملة في ٢٠٠٦/١/٢٢ ، وفي تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٨ تم ورود شحنة بنفس العدد وكانت مستعملة أيضا وغير مطابقة للمواصفات، تم صرف مبلغ العقد بالكامل للشركة المجهزة. وقد أيدت الوزارة/المديرية العامة للتسليح والتجهيز بموجب كتابها المشار إليه أعلاه ما جاء بالملاحظة حيث أكدت بان دائرة المستشار القانوني العام للوزارة أقامت دعاوى تباعاً والمتابعة مستمرة من اجل حسم موضوع العقود والعقود الأخرى ومنها قرار الحكم الصادر لصالح الوزارة من قبل محكمة بداءة الكرخ في الدعوى المرقمة (١٩١/ب/٢٠١٠) في ٢٠١٠/٣/١ والذي تضمن إلزام شركة العين الجارية بتأدية مبلغ قدره (٢٧٩٨١٤٥٤) دولار (سبعة وعشرون مليون وتسعمائة وواحد وثمانون ألف وأربعمائة وأربعة وخمسون دولار) والذي يمثل غرامات نتيجة لإخلالها بالتزاماتها التعاقدية وإعادة مبالغ صرفت زيادة عن الاستحقاق نتيجة لإخلالها بالتزاماتها التعاقدية. كما أيدت الهيئة المختصة ما ورد في التقرير وبينت إن الوزارة لم تنظم أية مستندات باستلام أية كمية من مواد العقد، ولا توجد محاضر أصولية بالفحص والاستلام والتسليم باستثناء مخاطبات بين الدوائر المعنية في الوزارة بورود كميات من تلك البنادق.

## ثالثاً - عقد (ط/٢٦/٢٠٠٤)

(من خلال المراجعة للعقد المحال على شركة سفين بمبلغ (٣٨٢٨١٥٠٠) دولار بتاريخ تعاقدي ٢٠٠٤/١١/٢٤ وبمدة تنفيذ (٦) أشهر، لم يتم تجهيز مواد العقد بالكامل ولغاية الآن لم تجهز الشركة (٢٩) ناقلة ومدرعة، علماً إن مبلغ الناقلة المدرعة الواحدة (٣٣٣٠٠٠) دولار وقد نص الكتاب الصادر من المديرية العامة للتسليح والتجهيز المرقم (٨٨٩/٣/أ) في ٢٠٠٨/٢/٢٨ بعدم قيام الشركة بتجهيز المواد الاحتياطية المتفق عليها في العقد ونص كتاب مديرية التسليح والتجهيز القوات البرية والصنوف العدد

(أ/٨/ق/٣/٦٥٨٤) في ٢٠٠٩/١٠/٥ الفقرة الثالثة منه على مجموع الكلي لمبلغ المواد غير المجهزة والغرامات التأخيرية تساوي (١٥٧٧٧٥٤٠) دولار تم صرف المبلغ بالكامل ولا يمتلك العقد غطاء ضامن كونه لم يقدم كفالة حسن التنفيذ).  
وقد أيدت الوزارة /المديرية العامة للتسليح والتجهيز بموجب كتابها المشار إليه في الفقرة (ب) ما جاء بالملاحظة. كما أيدت الهيئة الرقابية المختصة ما ورد في الملاحظة باستثناء كيفية احتساب الغرامات التأخيرية لعدم معرفة الأساس المعتمد في احتسابها.

#### رابعاً- عقد (ط/٢٢/٢٠٠٤)

خلال مراجعة العقد المخال على شركة ينبوع الخليج للتجارة وبمبلغ إجمالي (٣٤٥٠٠٠٠٠٠) دولار لاحظنا حصول موافقة نائب الأمين العام على تغيير فقرة مناشئ أخرى وتمديد تنفيذ العقد وتسديد مبلغ العقد خارج الصلاحية المخولة له وان الأسلحة المجهزة صينية المنشأ خلافاً لمواصفات العقد على أن تكون روسية أو من دولة الاتحاد السوفيتي السابق أو أوروبا الشرقية ومستند الإدخال لم يحمل رقم وتاريخ ومواصفات المواد الداخلة. وقد أيدت الوزارة / المديرية العامة للتسليح والتجهيز بموجب كتابها المشار إليه آنفاً ما ورد بالملاحظة. كما أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بالملاحظة بشكل كامل.

#### خامساً- عقد (ط/٨/٢٠٠٤)

لاحظنا إن العقد مستمر ولم ينفذ لغاية الآن (عدم تنفيذ المادة سابعاً من العقد والتي نصت على إكمال فحص المواد المجهزة في بلد المنشأ قبل شحنها إلى العراق). وقد أيدت الوزارة/المديرية العامة للتسليح والتجهيز بكتابها المشار إليه آنفاً عدم تنفيذ المادة سابعاً من العقد وكذلك عدم تجهيز مواد العقد مع وجود كتاب سري وشخصي بدون رقم وتاريخ يؤيد استلام مواد العقد موقع من قبل مدير عام المديرية آنذاك (د. زياد القطان) ومصادق بختتم الوزارة معنون إلى شركة سفين للتجارة العامة ولا توجد مستندات أصولية باستلام مواد العقد وهناك دعوى قضائية مقامة ضد الشركة لعدم وضوح تجهيز مواد العقد. وأيدت الهيئة الرقابية المختصة ما جاء بالملاحظة والإجابة

الواردة من الوزارة حيث إن الأضابير الخاصة بالعقد لم تتضمن أية أوليات أو مخاطبات أو مستندات تشير إلى استلام مواد العقد من قبل الوزارة وهناك دعاوى قضائية ضد الشركة بشأن العقد ولم تحسم لغاية تاريخها. وتم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢٢٨٢) في ٢٠٠٥/٥/١٦.

سادساً - عقد (ط/٤/٢٠٠٤) نفس الملاحظة أعلاه وقد أيدت الوزارة/المديرية العامة  
سابعاً - عقد (ط/٦/٢٠٠٤) للتسليح والتجهيز بكتابها المشار إليه آنفاً ما ورد بالملاحظة  
إضافة إلى ذلك أيدت الهيئة الرقابية المختصة ما ورد  
بالملاحظة أيضاً.

#### ب - التعاقدات (عالية)

ورد في تقرير الشركة ( من خلال المراجعة للعقود الموقعة في أعوام سابقة لاحظنا وجود (١٣) عقد موقع مع شركة العين الجارية وقد تم صرف جميع مستحقاتها ولغاية الآن لم يتم تنفيذ جميع هذه العقود بالكامل) ومثال ذلك:-

رقم العقد	سنة العقد	مدة تنفيذ العقد
ط/م/٣/٢٠٠٥	٢٠٠٥	(٥) أشهر
ط/٣٩/٢٠٠٤	٢٠٠٤	(١٨) شهر
ط/م/٢/٢٠٠٥	٢٠٠٥	(٣) سنة

وقد أيدت الوزارة/المديرية العامة للتسليح والتجهيز بكتابها المشار إليه آنفاً ما جاء بالملاحظة. كما أيدت الهيئة الرقابية المختصة ما ورد في تقرير الشركة مع الإشارة إلى إن عدد العقود المبرمة مع الشركة المذكورة بلغت (٤٣) عقداً إجمالي مبالغها بحدود (٩٤٩) مليون دولار (تسعمائة وتسعة وأربعين مليون دولار) وقد تم تشخيص هذه الملاحظة في التقرير الصادر عن هذا الديوان رقم (٢٢٨٢) في ٢٠٠٥/٥/١٦.

## ج- تدني نسبة الانجاز (عالية)

ورد في التقرير انه من خلال مراجعة عينة من العقود لوحظ تدني نسب الانجاز لبعض العقود وعدم الجدوية في التنفيذ ومثال على ذلك:-

اسم العقد	تاريخ الانجاز	نسبة الانجاز
أ- إنشاء أبنية أفواج حماية أنابيب النفط	٢٠٠٨/١/٢١	١٠%
ب- مذخر تموين كركوش	٢٠١٠/٣/٢٢	١٥%
ج- مذخر تموين الديوانية	٢٠١٠/٣/١٩	٣٠%

وقد أيدت الوزارة / مديرية الأشغال بكتابها المرقم (ق٤/١٢٤٥٢) في ٢٠١٠/٩/٣٠ تدني نسبة الانجاز لعقد إنشاء أبنية أفواج حماية أنابيب النفط (بغداد - بيجي) المرحلة الثانية حيث بلغت نسبة الانجاز (٢٣%) والعمل متوقف حاليا بسبب وجود مشاكل داخل الشركة المنفذة (شركة خالد محمود احمد للمقاولات) ولم يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقها من قبل الوزارة لغاية تاريخه خلافا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨. وأيدت الهيئة الرقابية المختصة ما ورد بإجابة الوزارة حيث تم الإشارة إلى ذلك في تقارير البيانات المالية للسنتين (٢٠٠٧, ٢٠٠٨). أما بشأن مذخري تموين كركوش والديوانية فقد أيدت الوزارة / مديرية الأشغال تدني نسب انجازها والتي بلغت (٢٠%) ، (٣٣%) على التوالي لغاية أيلول/ ٢٠١٠ بسبب تلكؤ الشركة المنفذة (شركة المعتصم العامة للمقاولات الإنشائية) إحدى تشكيلات وزارة الاعمار والإسكان. كما أيدت الهيئة الرقابية المختصة ما ورد في إجابة الوزارة مع الإشارة إلى وجود مخاطبات بين الوزارة والشركة تشير إلى إن أسباب التلكؤ في التنفيذ يعود إلى تأخر الوزارة في صرف مستحقات الشركة المنفذة والذي دفع الشركة إلى المطالبة بمدد إضافية خلافاً للفقرة (٢) من البند (١) من المادة الثانية والستون من شروط المقاولات لأعمال الهندسة المدنية وقد تم الإشارة إلى ذلك أيضا في تقرير الديوان المرقم (٨٨٥٢/١/٦/٥) في ٢٠١٠/٧/١٥ والذي تضمن نتائج تدقيق عينة من عقود إنشاء مذخر التموين. علما بان كتاب مكتب المفتش العام المرقم (٤/٢٦٧١/١٥) في ٢٠١٠/٩/١٩ إشارة إلى

عقد اجتماع بين وزيرى الدفاع والاعمار والإسكان للتباحث فى أسباب التأخير فى إنجاز مشاريع مذاكرة التموىن وتقرر من خلال ذلك تشكيل لجنة مشتركة بهدف تذليل الصعوبات والمعوقات ووضع الحلول والمعالجات وإنجاز المشاريع.

#### د- إنشاء مستشفى عام للقوات المسلحة (عالية)

ورد فى تقرير الشركة انه (من خلال مراجعة العقد المحال على شركة (أر- فا) التركىة بمبلغ (١٤٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار بتاريخ تعاقدى ٢٩/١٢/٢٠٠٩ لاحظنا:-  
اولاً- تأخر تسليم الموقع إلى الشركة لأكثر من (٣) أشهر مما يترتب على الوزارة أعباء مالية.

ثانياً- تم صرف الدفعة الأولى البالغة (٢٠%) من مبلغ العقد قبل تسليم موقع العمل.  
ثالثاً- توقيع العقد قبل صدور كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالموافقة على التعاقد).  
وقد أيدت الوزارة / مديرية الأشغال بموجب كتابها المرقم (ق/٤/١٢٤٥٢) فى ٣٠/٩/٢٠١٠ بتأخير تسليم موقع إنشاء المستشفى للشركة المنفذة بسبب وجود متجاوزين من الأهالى فى الموقع، أما بخصوص صرف السلفة المقدمة البالغة (٢٠%) من مبلغ العقد قبل تسليم الموقع خلافاً لبنود العقد قد تم بموافقة السيد وزير الدفاع أما بشأن توقيع العقد قبل صدور كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء فقد أجابت الوزارة بكتابها أعلاه بان الموافقة جاءت فى اجتماع مجلس الوزراء بجلسته السادسة والأربعين المنعقدة بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٩. وأيدت الهيئة الرقابىة المختصة ما جاء بالملاحظة وإجابة الوزارة، علما بأنه تم الإشارة إلى تلك الملاحظات بتقرير السديوان المرقم (٥/٦/١/٣٧٤٤) فى ٢٩/٣/٢٠١٠.

#### هـ- كفالة حسن التنفيذ (عالية)

اولاً- ورد فى التقرير انه (من خلال مراجعة العقد المرقم (خ- ٠٩- ٠٠٧) لاحظنا إن الشركة لم تقم بتقديم كفالة حسن التنفيذ خلال (١٥- ٣٠) يوم من تاريخ توقيع العقد خلافاً لبنود العقد الموقع بين الطرفين.

ثانياً - خلافا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة/١٥ التأمينات والغرامات التأخيرية والتحميلات الإدارية/أولا - التأمينات القانونية-د-) لم تقم الوزارة بطلب كفالة حسن التنفيذ والبالغة (٥%) من قيمة العقد) مثال ذلك:-

رقم العقد	مبلغ العقد بالدولار
(خ-٠٩-٠٠٠٦)	٩٥٦٩٠٥٢
(خ-٠٩-٠٠٠٨)	٣٠٠٠٠٠٠
(خ-٠٩-٠٠٠٥)	٨٠١٢٢٥

وجاء في إجابة الوزارة / المديرية العامة للعقود والمبيعات بكتابها المرقم (٣١٣٣/٧/م) في ٢٠١٠/٩/٣٠ بخصوص الفقرة (اولاً) الخاصة بعدم قيام شركة جينو الكورية بتقديم كفالة حسن التنفيذ خلال (١٥ - ٣٠) يوم من تاريخ توقيع العقد خلافاً لبنود العقد المبرم ما يلي:-

- (١) - تم توقيع العقد في كوريا الجنوبية في ٢٠٠٩/٤/٢٠.
- (٢) - تم المصادقة على العقد من قبل لجنة العقود المركزية في الوزارة بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٧.
- (٣) - تم مصادقة العقد من قبل المستشار القانوني في الوزارة بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٤.
- (٤) - تم عرض العقد على اللجنة العليا للتسليح والتجهيز برئاسة دولة رئيس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٨.
- (٥) - تم تقديم كفالة حسن التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٥.

وسيتم تلافي هذا التأخير مستقبلاً علماً بان العقد نفذ بالكامل. وقد أيدت هيئة الرقابة المالية المختصة ما جاء بإجابة الوزارة.

أما بشأن العقود الواردة بالفقرة (ثانياً) من ملاحظة الشركة فان الوزارة / المديرية العامة للعقود والمبيعات فقد أيدت ما جاء بالملاحظة وأشارت إلى أن الوزارة حجزت (٥%) من قيمة كل عقد من تلك العقود عن استحقاق الشركات المجهزة كتأمينات كفالة حسن الأداء. و أيدت هيئة الرقابة المالية

المختصة ما ورد بملاحظة الشركة وبينت إن العقد (خ-٠٩-٠٠٦) في ٢٠٠٩/١١/١٢ وان التنفيذ من ٢٠٠٩/٥/٢٠ - ٢٠٠٩/٦/١٦ والعقد (خ-٠٩-٠٠٨) في ٢٠١٠/١/٥ وان التنفيذ من ٢٠٠٩/١٠/١٥ - ٢٠١٠/٢/٧ أي إن العقدين تم توقيعهما بعد التنفيذ حيث تم صرف مستحقات الأول ولم تصرف مستحقات الثاني لغاية تاريخه بالرغم من تنفيذ العقد بالكامل، أما العقد الأخير فقد تم استقطاع كفالة حسن الأداء بشكل نقدي من استحقاق الشركة. وقد أيدت الهيئة الرقابية ما جاء بإجابة الوزارة بشأن قيام الشركة بتقديم كفالة حسن التنفيذ في ٢٠٠٩/١٠/٥ أي تأخرت عن الموعد المحدد وهو بتاريخ التعاقد وقد خضع العقد لأعمال الرقابة والتدقيق وصدوره بشأنه التقرير المرقم (١١٧٠٥) في ٢٠٠٩/٩/٣.

#### و - ملفات العقود (متوسطة)

ورد في تقرير الشركة (إن الوثائق الخاصة بكل عقد موزعة بين قسم المناقصات، قسم الملفات، وقسم العقود الخارجية التي تمثل أقسام مديرية العقود الخارجية علما بان الوثائق الخاصة بالجزء المالي من العقد يتم الاحتفاظ بها في المديرية العامة للموازنة والبرامج أي لا يوجد ملف مركزي للعقد). وقد أيدت الوزارة /المديرية العامة للعقود والمبيعات بكتاها المشار إليه آنفا ما جاء بملاحظة الشركة حيث إن كل قسم من الأقسام المشار إليها يحتفظ بالوثائق التي تتعلق باختصاصه وليس هناك تداخل في الاختصاصات وإنما تكامل بينهم وعليه فان ملف كل قسم يعتبر مركزياً بحد ذاته بما يحتويه من وثائق. وأيدت هيئة الرقابة المالية المختصة ما جاء بإجابة الوزارة حيث إن اضبارة العقد الرئيسية تحفظ لدى الجهة التعاقدية، وتحتفظ باقي الجهات والأقسام بما يخصها من الأوليات المتعلقة بالعقد.

## ز - إجراءات الإحالة (عالية)

ورد في تقرير الشركة (من خلال مراجعة عقد لشركة بالرقم (خ-٠٨-٠٠١)) لوحظ تأخر في عملية الإحالة حيث إن محضر لجنة فتح العطاءات بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢١ أما تاريخ محضر اجتماع لجنة العقود المركزية ومصادقة الوزير بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٩ علما بان توقيع ومصادقة العقد بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٩ وتم التعديل وإصدار ملحق عقد اعتمد تاريخ توقيعه كبدائية لمدة التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٢). ولم تؤيد الوزارة/المديرية العامة للعقود والمبيعات بكتابها المشار إليه آنفا التواريخ المثبتة في ملاحظة الشركة حيث بينت إن تاريخ محضر فتح العطاءات كان في ٢٠٠٨/٤/٢٢ وليس في ٢٠٠٧/١١/٢١ وان تاريخ محضر لجنة العقود المركزية بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٤ وليس ٢٠٠٨/١١/٢٩ وان توقيع مصادقة العقد بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٥ وليس ٢٠٠٨/١١/١٩. وقد أيدت هيئة الرقابة المالية المختصة ما جاء في إجابة الوزارة بالنسبة للعقد موضوع البحث.

## ح - إنشاء ملعب نادي الجيش (عالية)

ورد في تقرير الشركة (انه من خلال مراجعتنا للعقد المذكور اعلاه بمبلغ إجمالي (٦٦١٧٧٢١٣٥) دينار لاحظنا وجود اختلاف بين المخططات وجدول الكميات المعد والمعتمد من قبل الوزارة والمخططات وجدول الكميات التي تم التعاقد عليها والتي تم تسليمها إلى الشركة عند شراؤها للتندر حيث أنجز المقاول بعض الفقرات الموجودة في المخططات المتعاقد عليها وغير الموجودة في المخططات وجدول الكميات المعدة والمعتمد من قبل الوزارة حيث تم رفع دعوى قضائية على الوزارة لعدم صرف مستحقات الشركة بالفقرات المنفذة وان العمل متوقف ولم يحسم الموضوع لغاية انتهاء زيارتنا للوزارة). وقد أيدت الوزارة/مديرية الأشغال ملاحظة الشركة ضمناً في إجابتها المشار إليها آنفا حيث تطرقت الإجابة إلى التوصية المقدمة من قبل الشركة بشأن معالجة الملاحظة ولم تتطرق إلى الملاحظة. وأيدت هيئة الرقابة المالية المختصة ما جاء بملاحظة الشركة مع العلم بان نسبة الانجاز المالي (٧٦%) لغاية تاريخه وكما جاء ذلك بكتاب المديرية العامة للموازنة والبرامج المرقم (١٥٩٧١) في ٢٠٠٨/١٠/٢٩ حيث إن العمل متوقف في المشروع منذ ذلك التاريخ وان إجمالي المبالغ المصروفة على ثلاث دفعات بلغ بمحدود (٥٠٣) مليون دينار

(ﺧﻤﺴﻤﺎﺋﺔ ﻭﺛﻼﺋﺔ ﻣﺎﻟﻴﻴﻦ ﺩﻳﻨﺎﺭ) ﻣﻦ ﻗﻴﻤﺔ ﺍﻟﻌﻘﺪ ﺍﻟﺒﺎﻟﻐﺔ ﺑﺤﺪﻭﺩ (٦٦٢) ﻣﻠﻴﻮﻥ ﺩﻳﻨﺎﺭ (ﺳﺘﻤﺎﺋﺔ ﻭﺍﺛﻨﺎﻥ ﻭﺳﺘﻴﻦ ﻣﻠﻴﻮﻥ ﺩﻳﻨﺎﺭ)، ﻭﺗﺆﻳﺪ ﺑﺎﻥ ﻫﻨﺎﻙ ﺩﻋﻮﻯ ﻗﻀﺎﺋﻴﺔ ﻣﻘﺎﻣﺔ ﻣﻦ ﻗﺒﻞ ﺍﻟﻤﻘﺎﻭﻝ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻮﺯﺍﺭﺓ ﺑﺸﺎﻥ ﻋﺪﻡ ﺗﺴﺪﻳﺪ ﻣﺴﺘﺤﻘﺎﺗﻪ ﻭﻟﻢ ﺗﺤﺴﻢ ﻟﻐﺎﻳﺔ ﺗﺎﺭﻳﺨﻪ.

## أ- كفالة حسن الأداء (عالية)

بينت الشركة (من خلال زيارة الوزارة وخلال تدقيق عينة من العقود لوحظ إن كفالة حسن الأداء المقدمة من المجهزين كانت اقل من (٥%) مثال على ذلك تأهيل السفارة في مدريد) وقد أجابت الوزارة بموجب كتابها المرقم (١٢٢٧٦٠/١٧) في ٢٧/٩/٢٠١٠ إن كفالة حسن الأداء تقدم بعد أن تتم إحالة العمل بعهددة الشركة، وان ما يقدم خلال تقديم العروض هو فقط تأمينات بنسبة (١%) يتم استرجاعها للشركة المحال عليها العمل وتقدم خطاب ضمان حسن الأداء بنسبة (٥%) من مبلغ العقد أي لا تشمل جميع المشاركين في المناقصة وقد بينت الهيئة الرقابية بأن الشركة المنفذة قدمت خطاب ضمان بمبلغ (٣٨٦١٧,٣٨) يورو والذي يمثل نسبة (٥%) من مبلغ العقد البالغ (٧٧٢٣٤٧,٥٣) يورو وبموجب كتاب وزارة الخارجية/ الدائرة الهندسية ذي العدد (١٢٣٤٤٩/١٧) في ١٩/١٢/٢٠١٠ .

## ب- تأهيل مبنى السفارة في باريس (متوسطة)

بينت الشركة (من خلال مراجعة عقد تأهيل مبنى السفارة في باريس لوحظ إن مبلغ العقد (١٢٠٠٠٠٠٠٠) يورو أعلى من الكلفة التخمينية بنسبة ٥٠%) وقد اجابت الوزارة بموجب كتابها المرقم (١٢٣٤٤٩/١٧) في ١٩/١٢/٢٠١٠ شرحاً لتغيير الكلفة التخمينية من مبلغ (٦٩٣٦) ألف يورو وبعد انجاز المشروع ارتفعت الكلفة إلى (١١٩٦٠) ألف يورو بالإضافة إلى ظهور أعمال إضافية وفقاً لمتطلبات البلدية وبموجب قانون مدينة باريس مما استوجب تقديم كلف إضافية من قبل الاستشاري وقد بينت الهيئة الرقابية إن مثل هذه الأعمال تستوجب إعداد الكلف التخمينية بشكل دقيق ووفقاً للقوانين والتعليمات المعمول بها من قبل تلك الدول بالإضافة إلى استحصال الموافقات اللازمة من مقر وزارة الخارجية حول زيادة الكلف التخمينية للمشروع وان ملاحظة الشركة صحيحة وان إجابة الوزارة هي تبريرية وان النسبة تتجاوز (٥٠%) من الكلف التخمينية. علماً بأن المشروع قيد التنفيذ وسيتم الاستلام خلال شهر نيسان/٢٠١١ .

## ج - صيانة الموجودات (متوسطة)

بينت الشركة (إن الوزارة لم تقم بإعداد برنامج زمني لأعمال الصيانة يراعى فيه إجراء الصيانة الوقائية والدورية لموجوداتها المنقولة وغير المنقولة وهذا مخالف للمادة (١٠) فقرة (ج) من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية للعراق لسنة/٢٠٠٩) وقد أجابت الوزارة بموجب كتابها المرقم (١٧/١٢٢٧٦٠) في ٢٧/٩/٢٠١٠ فيما يخص مشاريع الموازنة التشغيلية والتي تشمل صيانة أبنية السفارات ودار سكن السفير المملوكة لجمهورية العراق في الخارج، حيث إن الدائرة الهندسية تقوم بإعداد برنامج سنوي لتأهيل الأبنية العائدة لجمهورية العراق وحسب الأولوية والحالة العامة للمبنى وقد بينت الهيئة الرقابية إن ملاحظة الشركة صحيحة بالإضافة إلى إن موجودات الوزارة هي من المباني والآليات فقط ولا يوجد لديها مثل هذا الجدول الزمني لإجراء الصيانة.

## كتاب الإدارة الخاص بالمحافظات

### ١ - محافظة صلاح الدين

#### أ - الرواتب (متوسطة)

بينت الشركة ما يأتي:-

اولاً- من خلال مراجعة ملاك المحافظة لوحظ عدم مطابقة إعداد العناوين الوظيفية المحدد بموجب الملاك الدائم المصدق في سنة/٢٠٠٨ مع العناوين الوظيفية المشغولة.

ثانياً- خلال مراجعة ملفات الموظفين لوحظ عدم اكتمال الوثائق الثبوتية المطلوبة للتوظيف في بعض ملفات الموظفين مثل شهادة التخرج، السيرة الذاتية، أوامر التعيين، وقد أجابت المحافظة فيما يخص الفقرة (اولاً) إن الملاك تمت المصادقة عليه في عام/٢٠٠٧ وحصلت كثير من التغييرات على العناوين الوظيفية والمطابقة تمت مع الملاك المشغول لعام/٢٠٠٩ ولم يصدق ملاك للمحافظة لغاية التاريخ وقد أيدت الهيئة الرقابية الملاحظة حيث إنهما لا تزال قائمة وقد تم الإشارة إليها في تقرير الديوان المرقم (١٠٤٩١) في ٢٠٠٩/٨/١٣ أما فيما يخص الفقرة (ثانياً) من الملاحظة فقد أجابت المحافظة بان النقص حصل بعد نشوب الحريق في مبنى المديرية والمحافظة وجاري إكمال النواقص وقد أيدت الهيئة الرقابية الملاحظة والمحافظة جارية بإكمال النواقص ووردت الملاحظة في تقرير الديوان المرقم (١٠٤٩١) في ٢٠٠٩/٨/١٣.

#### ب - كفالة حسن الأداء (متوسطة)

بينت الشركة (بأنه لوحظ إن قسم الحسابات في المحافظة لا يقوم بمتابعة كفالة حسن الأداء الخاصة بمنح السلف التشغيلية المقدمة من قبل المقاولين بالتنسيق مع دائرة العقود والتأكد من مبالغها وصحة صدورها ولا يوجد لدى القسم سجل يدرج فيه مبالغ وأرقام وصلاحيه كفالة حسن الأداء ولأي مشروع أو بلدية) وقد أجابت المحافظة بأنها تقوم بالتأكد من صحة صدور خطابات الضمان ومتابعتها ولم يتم منح سلف تشغيلية خلال عام/٢٠٠٩ سوى سلفة واحدة وان خطاب الضمان تم تجديده لأكثر من مرة وقد أيدت الهيئة الرقابية إجابة المحافظة وان ملاحظة الشركة غير دقيقة.

## ج- صكوك مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر (متوسطة)

بينت الشركة (انه عند مراجعة الحسابات المصرفية لوحظ إن هناك شيكات قد مضي على تاريخ إصدارها أكثر من ستة أشهر) وقد أجابت المحافظة بأنه تم تصفية كافة الصكوك الموقوفة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وقد قامت المحافظة بتصفية كافة الصكوك الموقوفة حيث لا يظهر في مطابقة كشف المصرف لسنة/ ٢٠١٠ أي صك مضت عليه المدة القانونية.

## د- سلف المشتريات (متوسطة)

بينت الشركة (من خلال تدقيق ملف المشتريات لوحظ ما يلي:-  
اولاً- عدم وجود خطة مركزية للمشتريات تحدد الاحتياجات الفعلية من الموجودات الثابتة خلال الفترة.  
ثانياً- وجود وصولات ضمن مستندات الصرف لم يتم توقيعها من قبل لجنة المشتريات مثال على ذلك الوصل المرقم (٢) في ٢٣/٦/٢٠٠٩ محلات الشرق عن شراء (كاربت تركي) علما إن الوصل المذكور أعلاه قد تم إرفاقه ضمن وصولات شهر تشرين الأول).  
وفيما يخص الفقرة (اولاً) فقد أجابت المحافظة بأنه تم الشراء وفق الحاجة الفعلية للاقسية والنواحي وأيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة.  
وفيما يخص الملاحظة (ثانياً) فقد أجابت المحافظة إن الوصل الوارد في الملاحظة عن شراء كاربت لمكتب المحافظ وتم توقيعها لاحقاً وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة.

## هـ- الموازنة التشغيلية (عالية)

بينت الشركة (خلافًا لتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية للعراق لسنة/ ٢٠٠٩) (الذي ينص على تقديم ميزان المراجعة مع التقرير إلى وزارة المالية /دائرة المحاسبة في موعد لا تتجاوز مدته (١٠) أيام من نهاية كل شهر) لاحظنا التأخر بتقديم الموازين إلى وزارة المالية وكما يلي:-

تاريخ التقديم إلى وزارة المالية/دائرة المحاسبة	جدول الحسابات
٢٠٠٩/٨/٢٣	شهر تموز
٢٠٠٩/٩/٣٠	شهر آب
٢٠٠٩/١١/٢٢	تشرين الأول

وقد أجابت المحافظة بأنها تقوم بإرسال الموازين خلال الأسبوع الأول من كل شهر وسبب التأخير في الأشهر الواردة في الملاحظة لكثرة المستندات والصكوك الخاصة بالتعويضات التي قررتها الجهات المسؤولة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وان تم تجاوزها لاحقاً.

#### و - الموجودات الثابتة (عالية)

بينت الشركة (فيما يتعلق بإدارة الموجودات الثابتة لوحظ ما يلي:-  
عدم وجود سجل موحد لتسجيل موجودات أقسام المحافظة، لا تحتوي السجلات المستخدمة على قيمة دفترية للموجودات وإنما يتم تسجيل الكميات فقط، لا يتم تحديث سجلات الموجودات بموجب سندات الإدخال والإخراج المخزني، الأمر الذي يؤدي إلى عدم القدرة على تتبع حركة الموجودات من خلال هذه السجلات، عدم وجود مطابقة بين الجرد الفعلي والسجلات، لاحظنا إن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة) وقد أجابت المحافظة بأنه تم مسك سجل للأثاث ويتم الترحيل لكل حالات الشراء إلا انه لم يكتمل الترحيل به وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة ولا تزال قائمة وقد وردت في التقرير المرقم (٧٧٦٥) في ٢٢/٦/٢٠١٠ .

#### ز - الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي (متوسطة)

بينت الشركة (لوحظ عدم وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة) وقد أجابت المحافظة بأنها كانت تابعة إلى وزارة البلديات والأشغال العامة وان تلك الوزارة لم تصادق على الهيكل التنظيمي وبعد صدور قانون المحافظات رقم (٢١) لسنة/٢٠٠٨ اعتبرت المحافظة من الدوائر غير المرتبطة بوزارة وأعد هيكل تنظيمي خلال سنة/٢٠١٠ وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وقد وردت في التقرير المرقم (١٠٤٩٣) في ١٣/٨/٢٠٠٩ .

## ح- فصل المهام (عالية)

بينت الشركة (بأنه لوحظ قيام اغلب الموظفين بعدة مهام وواجبات مثال ذلك وجود محاسب واحد لحسابات الخطة الاستثمارية والتشغيلية وكذلك قيام موظف واحد بالتسجيل والتبويب والترحيل) وقد أجابت المحافظة بأنه يتم الفصل بين المهام عند توفر الكادر وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وتم الفصل بين المهام بعد حصول الموافقة على التعيينات/٢٠١٠.

## ط- مشروع تجهيز سيارات مدرعة لمحافظة صلاح الدين (عالية)

بينت الشركة (انه من خلال نتائج المراجعة والتدقيق لمشروع تجهيز سيارات درع بمبلغ إجمالي (٥٧٥٠٠٠٠٠٠) دينار عراقي لوحظ:-

- عدم إتباع التعليمات والضوابط الخاصة بعمليات الشراء.
- تم تشكيل لجنة لتنفيذ مشروع شراء سيارات مدرعة خلافاً لكتاب مجلس المحافظة المرقم (٤٢١) بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١١ القاضي بتوجيه دعوات مباشرة.
- لم تتم الإشارة في وثائق المشروع إلى الجهة التي تم الشراء منها.
- لم تقم المحافظة بمفاتيحة الشركة العامة لتجارة السيارات لغرض التجهيز.
- لم تقم المحافظة بالإجابة على الملاحظة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وقد وردت في التقرير المرقم (٧٧٦٥) في ٢٢/٩/٢٠١٠.

## ي- عقد رقم (٣) لتجهيز مواد متنوعة لتطوير شبكة كهرباء سامراء (عالية)

بينت الشركة (انه من نتائج المراجعة لعقد تجهيز مواد متنوعة لتطوير شبكة كهرباء سامراء بمبلغ إجمالي (٧١٠٣٥٩٢٥٠) دينار عراقي لوحظ:-

### لجنة فتح العروض

- عدم وجود أختام للجنة وتوقيع أعضائها على جميع صفحات العروض المقدمة من المقاولين وجميع صفحات جدول الكميات المسعر لعرض الطرف الثاني.
- لم يتم الإشارة في محضر اللجنة إلى الملاحظات الخاصة بكل عرض بشكل واضح وصريح.
- عدم اكتمال توقيع كافة أعضاء اللجنة على المحضر.

## لجنة تحليل العروض

- لم يوضح محضر تحليل العروض إجراءات المقارنة والتقييم من النواحي الفنية والمالية والقانونية للشركات المتنافسة.

- لم تبين اللجنة أسباب استبعاد (٢٠) عرضاً من محضرها.

- لم يعلق محضر اللجنة بتاريخه حيث لوحظ تباين في تواريخ توقيع الأعضاء للمحضر، وقد أجابت المحافظة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٠١٠/٩/٥ من قبل قسم العقود فيما يخص لجنة فتح العروض إن جميع أعضاء اللجنة موقعين على المحضر باستثناء ممثل هيئة النزاهة وممثل مجلس المحافظة وتم تأشير عدد من الملاحظات على الشركات منها عدم وجود أعمال مماثلة وعدم وجود تحليل سعري مع الإشارة إلى إن لجنة فتح العروض قد أشارت بشكل مفصل لحتويات كل عرض من العروض. أما فيما يخص لجنة تحليل العروض فقد بينت المحافظة بان اللجنة ممثل فيها كل الاختصاصات الهندسية والفنية والمالية وتم استبعاد بقية العروض كونها مخالفة أو خارج السعر التخميني واختلاف تواريخ توقيع أعضاء اللجنة بسبب كثرة انشغال الأعضاء وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة ووردت ملاحظة مشابهة في التقرير المرقم (٧٧٦٥) في ٢٠١٠/٦/٢٢ .

## ك - عقد رقم (١) لترميم بناية مجلس محافظة صلاح الدين (عالية)

بينت الشركة (من خلال مراجعة عقد ترميم مبنى مجلس محافظة صلاح الدين مع بناء مطعم ودار ضيافة بمبلغ إجمالي (١٦٠٤٦٩٢٠٠٠) دينار عراقي لوحظ:-

- إحالة المشروع بأسلوب الدعوة المباشرة دون بيان الأسباب المبررة للإحالة بهذا الأسلوب ومن دون الحصول على عروض تنافسية.
- الموافقة على الإحالة مشروطة بان لا يقدم الطرف الثاني كشف إضافي مستقبلاً إلا انه قدم كشفاً إضافياً وتم الموافقة عليه.

وقد أجابت المحافظة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٠١٠/٩/٥ بان الدعوة مباشرة تمت بموجب قرار مجلس المحافظة وكذلك الكشف الإضافي تم بناءً على توجيه مجلس المحافظة أيضاً وقد أيدت الهيئة الرقابية صحة ملاحظة الشركة وقد وردت في التقرير المرقم (٧٧٦٥) في ٢٠١٠/٦/٢٢ .

## ل - مشاريع متوقفة (متوسطة)

بينت الشركة (من نتائج عملية المراجعة لعينة من العقود لوحظ وجود مشاريع تم فسخ عقودها مع الطرف الثاني ولأسباب مختلفة، المشاريع حالياً متوقفة ولم تقم المحافظة بمتابعتها واتخاذ قرار بشأنها حين إنهاء الزيارة في ٢٦/١١/٢٠٠٩ مثال ذلك:-

- إكمال تنفيذ محطة حي الصادق لرفع المياه الثقيلة الثانوية/بلد.
- إكمال نواقص محطة مجاري مياه الأمطار الأولى خلف القائم مقامية مع إنشاء سياج للسقف رقم (١) بلد.

وقد أجابت المحافظة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٥/٩/٢٠١٠ بالنسبة للمشروع الأول فقد سحب العمل لعدم مباشرة المقاول وقام مجلس المحافظة بإلغاء المشروع وحولت تخصيصاته إلى مشاريع/ ٢٠٠٩ والمشروع الثاني تم سحب العمل من المقاول لعدم مباشرته وتم إعادة الإعلان وتم إلغاء المشروع من قبل مجلس المحافظة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وتبرير المحافظة غير صحيح وذلك لعدم اتخاذ إجراء قانوني بحق المقاولين الناقلين والمفروض أن يتم أحالتها على المقاول الثاني وفق لأحكام الفقرة ثانياً من المادة (١٧) الآثار القانونية الناجمة عن إخلال المتعاقدين بالتزاماتهم التعاقدية .

## م - سحب العمل (عالية)

بينت الشركة (من خلال مراجعة عينة من العقود لوحظ ولأسباب مختلفة سحب العمل من بعض المقاولين لعدد من المشاريع وقيام المحافظة بإعادة إبرامها من جديد مع مقاولين آخرين مثال ذلك:-

- شبكة مجاري حي الجمهورية.
  - تنفيذ مجاري الصرف في حي الوحدة.
- وقد أجابت المحافظة بأنه تم سحب العمل وذلك لتلكو المقاولين بالعمل في المشروع وان المشاريع منجزة في الوقت الحاضر وقد أيدت الهيئة ملاحظة الشركة وسبق للديوان أن اشر حالة مشابهة في التقرير المرقم (٣٩١٩) في ٦/٤/٢٠٠٩ .

## ن - الإعلان عن المشاريع (متوسطة)

بينت الشركة (بان المحافظة قامت بالإعلان عن مشاريع ولبعضها أكثر من مرة دون أن تتوفر لها التخصيصات المالية اللازمة لكل مشروع لم يبين الإعلان تبويب المناقصة المدرج في الموازنة وتم فقط استلام عروض للشركات دون فتح أو تحليل للعروض المقدمة مثال ذلك:-

### المشروع

- دراسة وإعداد التصاميم مع جداول الكميات المطلوبة لإحياء جدولي الحميدية والحميسية.
  - إنشاء غابات صناعية في منطقة الاسحافي.
  - إنشاء بناية شعبة الموارد المائية / العلم.
  - تأهيل قسم تربية الطوز / الطوز / المركز.
- وقد أجابت المحافظة بأنه تم إلغاء المشاريع التي لا توجد تخصيص مالي لها وقد أيدت الهيئة الرقابية صحة الملاحظة وتوجد ملاحظة مشابهة في التقرير المرقم (٧٧٦٥) في ٢٢/٦/٢٠١٠ .

## س - إحالة المشاريع (عالية)

بينت الشركة (من نتائج المراجعة للملفات عينة من عقود المحافظة لوحظت بت رئيس لجنة تحليل العروض بإحالة المشروع لشركة معينة قبل أن تنتهي اللجنة مهامها ومحضرها المختوم والموقع بتاريخه من رئيس اللجنة والأعضاء ومثال ذلك:-

العقد	المبلغ / دينار	تاريخ بت رئيس اللجنة	تاريخ محضر اللجنة
تجهيز مواد متنوعة تطوير شبكة كهرباء سامراء	٧١٠٣٥٩٢٥٠	٢٠٠٩/٩/١٥	٢٠٠٩/١٠/١٩
إنشاء مكتبة عامة في الطوز	٥٠٠٨٧٢٠٠٠	٢٠٠٩/٩/١٥	٢٠٠٩/٩/٣٠
إيصال التيار الكهربائي إلى منطقة الرياش /بيجي	٦١٢٢٥٢١٠٠	٢٠٠٩/٩/١٥	٢٠٠٩/٩/٣٠

وقد أجابت المحافظة بأنه يكون تاريخ توقيع رئيس لجنة تحليل العروض قبل بعض الأعضاء لتأخير قسم منهم بالتوقيع بسبب انشغالهم بمسؤولياتهم وقد أيدت الهيئة الرقابية الملاحظة وتوجد ملاحظة مشابهة في التقرير المرقم (٣٩١٩) في ٦/٤/٢٠٠٩ .

## ع- مصروفات مشاريع تنمية الأقاليم (متوسطة)

بينت الشركة (لدى تدقيق عينة من سندات صرف مبالغ مشاريع تنمية الأقاليم لوحظ صرف مبالغ لا علاقة لها بتلك المشاريع والتي تخص الإنفاق التشغيلي مثال ذلك:-

رقم وتاريخ سند الصرف

١٤٣٨ في ٢٠٠٩/٩/١٣

١٥٥٨ في ٢٠٠٩/١٠/١٣

وقد أجابت المحافظة بأنه يتم الصرف من مبلغ الإشراف والمراقبة للأقسام العاملة على تنمية الأقاليم لعدم وجود تخصيصات كافية لهم وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وتوجد ملاحظة مشابهة في تقرير الديوان المرقم (٧٧٦٥) في ٢٠١٠/٦/٢٢.

## ف- سيارات مجهولة المصير (عالية)

بينت الشركة (من نتائج المراجعة لمتلكات وموجودات المحافظة وزيارة قسم الخدمات الإدارية والقسم القانوني لوحظ إن هناك (٣٢) سيارة والية عائدة لديوان المحافظة لا يعلم مصيرها بين فقدان أو سرقة ولم يتخذ القسم القانوني أي إجراء بصدها حين إنهاء الزيارة للمحافظة، يعود تاريخ فقدان هذه السيارات إلى سنوات سبقت عام/٢٠٠٩.

وقد أجابت المحافظة إن السيارات المشار إليها مفقودة قبل عام/٢٠٠٦ وكانت متخذة بصدها الإجراءات القانونية إلا إن نشوب الحريق في ديوان المحافظة أدى إلى تلف معظم الموجودات في القسم القانوني واحترقت كافة أضاير تلك السيارات وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وقد وردت في تقرير الديوان المرقم (٧٧٦٥) في ٢٠١٠/٦/٢٢.

## ص- عقد تنظيف مدينة تكريت (عالية)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة عقد تنظيف مدينة تكريت بمبلغ (٤٢٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار عراقي للشهر الواحد وبمدة (٥) أشهر المبرم مع شركة الجنائن لخدمات تنظيف المدن لوحظ ما يلي:-

-إحالة المشروع بطريقة الدعوة المباشرة بخلاف تعليمات العقود الحكومية رقم (١) لسنة/٢٠٠٨ الخاصة بوجود الأسباب المبررة لإحالة المناقصة بهذه الطريقة.

- كما مثبت في محضر فتح العطاءات لم يقدم الطرف الثاني هوية التصنيف الصادرة من وزارة التخطيط ولم تثبت الشركة عنوانها الصريح.

- تبين بالنسبة للمبالغ المصروفة لتنظيف مدينة تكريت والبالغ (٤٢٥٠٠٠٠٠٠) دينار عراقي للشهر الواحد مع المبالغ المصروفة لتنظيف سبعة أفضية بمبلغ إجمالي (٥٣٠٢٣٤٤٦٠) دينار عراقي.

- نص العقد بأحد بنوده على الزام الطرف الثاني بإيفاد عدد من المهندسين والإداريين واللجنة المشرفة إلى خارج القطر وإشراكهم في دورات تدريبية إلا انه لم نجد ما يبين تطبيق الشركة لهذا البند.

وقد أجابت المحافظة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٠١٠/٩/٥ بأن المشروع تم عن طريق الدعوة المباشرة حسب قرار مجلس المحافظة المرقم تنمية (٤٥١) في ٢٠٠٩/٦/١٨ المتضمن توجيه الدعوات المباشرة إلى خمس شركات وتم توجيه الدعوات وذلك لإصرار مجلس المحافظة على التنفيذ بهذه الطريقة رغم وجود مذكرة للدائرة المستفيدة وقسم العقود، توصي بإتباع أسلوب المناقصة العامة ولم تقوم الشركة بتنفيذ كل فقرات العقد وكانت محل خلاف بين المجلس والمحافظة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وقد وردت في التقرير المرقم (٧٧٦٥) في ٢٠١٠/٦/٢٢ .

#### ق - مشروع بناء (١٠) مدارس في صلاح الدين (عالية)

- بينت الشركة (انه من خلال تدقيق عقد بناء المدارس لوحظ ما يلي:-

- تم إحالة مشروع بناء (١٠) مدارس بأسلوب الدعوة المباشرة دون وجود تبريرات موثقة للإحالة بهذا الأسلوب.

- رغم اعتمادها أسلوب الدعوة المباشرة تم توجيه الدعوة إلى (٣) شركات بدلا من (٥) كما نصت التعليمات.

- عدم اكتمال توافيق لجنة الفتح والتحليل على محضري الفتح والتحليل.

- تم إحالة مشروع بناء المدارس إلى شركة الصهوة إذ لاحظنا قيام المحافظة بتجزئة المدارس إلى عدة عقود وإرفاق نسخ لنفس الأوليات كـ (محضر الفتح والتحليل هوية تصنيف المقاولين وكتاب الإحالة مع كل عقد دون القيام بالإعلان أو توجيه الدعوة إلى مقاولين آخرين.

- تم التنازل من قبل شركة الصهوة إلى شركة مسار البرق عن (٣) مدارس على الرغم من إن شركة مسار البرق لم تكن ضمن الشركات المقدمة لعطاءاتها وكما مبين في لجنة الفتح والتحليل.

- لوحظ بموجب المذكرة الصادرة من شركة الصهوة ذي العدد (٧٥) في ٢٠٠٩/٧/١٩ الموجهة إلى السيد المحافظ وجود هامش مفاده إن التنازل تم بدفع مبلغ (١١٠) ألف دولار (مائة وعشرة ألف دولار) إلى شركة الصهوة.

وقد أجابت المحافظة إن الموضوع محل خلاف بين المحافظة ومجلس المحافظة وتوجد فيه إشكالات وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وقد وردت في التقرير المرقم (٧٧٦٥) في ٢٠١٠/٦/٢٢.

#### ر - ضبط الدوام (منخفضة)

بينت الشركة (لوحظ إن ضبط الدوام يتمثل بأوراق عادية يتم التوقيع عليها من قبل الموظفين لدى الحضور صباحاً وانه ليس هناك أي نظام لضبط انتهاء الدوام, إن عدم وجود نظام ضبط دوام آلي (ساعات ضبط دوام آلية) قد يؤدي إلى ضعف في الرقابة على دوام الموظفين). وقد أجابت المحافظة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٩/١ إن آلية الحضور والانصراف محكومة بنظام ورقي حسب ما مبين في الملاحظة أعلاه لعدم وجود البديل المتمثل بالنظام الآلي (ساعات ضبط الدوام الآلية) وسيتم عرض موضوع شراء ساعات ضبط الدوام على مسؤولي المحافظة لزيادة إجراءات ضبط الدوام وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة.

## ٢ - محافظة بابل

### أ- الرواتب (متوسطة)

بينت الشركة ما يلي:-

- من خلال مراجعتنا لعملية صرف الرواتب لاحظنا إن بعض الموظفين يطلبون من موظفين آخرين لاستلام رواتبهم نيابة عنهم دون وجود تفويض أو أي وثائق مؤيدة متوفرة لدى المحافظة للتأكد من إن الممثلين مخولين لتحصيل دفعات الرواتب بالنيابة عن الموظفين.
- من خلال مراجعتنا لملفات الموظفين لاحظنا عدم اكتمال الوثائق الشبوتية المطلوبة للتوظيف في بعض ملفات الموظفين مثل شهادة التخرج والسيرة الذاتية لطالب التعيين.
- لاحظنا إن المحافظة تعد الرواتب يدويا هذه العملية مجهددة ومستنفذة للوقت بالإضافة إلى ذلك إن الإعداد اليدوي للرواتب يزيد من إمكانية ارتكاب الأخطاء البشرية.
- وقد أيدت المحافظة صحة الملاحظة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٠١٠/١٠/٥ وقد بينت هيئتنا الرقابية بان الملاحظة صحيحة وتم الإشارة إليها في تقرير الديوان المرقم (٣٢٧٢) في ٢٠٠٩/٣/٢٤ الخاص بالبيانات المالية لعام/٢٠٠٨ ولم تتخذ المحافظة الإجراءات اللازمة بشأن تلافيها.

### ب- الموجودات الثابتة (عالية)

- بينت الشركة (بأنه من خلال زيارتنا إلى مخازن محافظة بابل لاحظنا ما يلي:-
- عدم صلاحية الموقع المستخدم من قبل المحافظة كمخزن لحفظ موجوداتها.
- يحتوي المخزن على مواد لا تعود إلى المحافظة.
- لاحظنا وجود مواد متروكة في العراء والتي يمكن الاستفادة منها في المشاريع التي تخص المحافظة.
- يحتوي المخزن على أجهزة الكترونية حساسة تحتاج إلى مكان خاص للمخزن علما إن المخازن غير صالحة لحزن مثل هكذا مواد لوجود تشققات في السقوف والرطوبة مما يعرض هذه المواد إلى التلف.
- عدم وجود نظام الكتروني يضمن السيطرة على الموجودات المخزنية والموجودات الثابتة للمحافظة.

- سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة، إن تخصيص الرقم التعريفي لكل أصل يساعد المحافظة على تتبع اثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويوفر إمكانية المسائلة فيما يتعلق بالموجودات الثابتة بالإضافة إلى ذلك فإنه يسهل من عملية التحقق من الوجود الفعلي لهذه الموجودات الثابتة.

وأيدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة وبينت بأنها وردت في تقريرنا ذي العدد (٣٢٧١) في ٢٠٠٩/٣/٢٤ .

### ج- فصل المهام (عالية)

ورد في تقرير الشركة إن قسم الرواتب يعد كشف الرواتب ويستلم النقد من المصرف ويقوم بدفع الرواتب إلى موظفي المحافظة وبالتالي لا يوجد فصل للمهام بشكل كافي في وظائف قسم الرواتب.

إلا إن نتائج متابعة هيئتنا الرقابية أظهرت إن قسم الرواتب يقوم بإعداد قوائم الرواتب وأكدت وجود لجنة مشكلة بالأمر الإداري المرقم (٧٧٣) في ٢٠١٠/١/١٣ تقوم باستلام المبالغ من المصرف لتوزيعها على موظفي المحافظة وبالتالي فإن هناك فصل للمهام.

### د- مشاريع المجلس الأعلى للأعمار (عالية)

ورد في تقرير الشركة (انه من خلال مراجعتنا لعقود مشاريع المجلس الأعلى لأعمار المدارس / قطاع التربية / محافظة بابل محافظة بابل لغاية ٢٠٠٩/١١/١ لاحتنا تدني نسب انجازها الفني رغم انتهاء مددها التعاقدية مثال على ذلك (مدرسة جعفر الطيار، مدرسة السعيد، مدرسة سفير الحسين، مدرسة الغزالي، مدرسة الديار).

ولم ترد إجابة المحافظة بخصوص الملاحظة إلا انه من خلال متابعة هيئتنا الرقابية تبين إن الانجاز الفني (١٠٠%) للمدارس المذكورة عدا مدرسة الغزالي حيث بلغت نسبة الانجاز الفني (٦٥%) ويعود السبب إلى تلكؤ الشركة في انجاز المشروع.

## هـ - لجان الفتح وتحليل العروض (عالية)

بين تقرير الشركة (بأنه من خلال نتائج عملية المراجعة لعينة من عقود المحافظة لاحظنا في إجراءات ما قبل الإحالة والتعاقد إغلاق محاضر لجنتي الفتح والتحليل دون حضور كافة أعضاء اللجنة مثال ذلك:-

### محضر لجنة الفتح

- عقد ترصيف شوارع في حي مصطفى راغب بمبلغ (٢٣١٧٠٠٠٠٠٠٠) د.ع.
- عقد إنشاء مبنى المكتبة الوثائقية في مديرية الوقف الشيعي بمبلغ (٢٤٢٥٨٠٠٠٠) د.ع.
- عقد ترميم أكاديمية شرطة بابل بمبلغ (١٠٤٨٣٤٩٠٠) د.ع.
- عقد إكمال بناية الجنسية والأحوال المدنية في ناحية أبي غرق بمبلغ (١٣٨٨٥٨٢٠٠) د.ع.

### محضر لجنة التحليل

- عقد تجهيز ونصب مولدة (KVA ١٠٠٠) في مستشفى الحلة التعليمي بمبلغ (٢٦٠٣٥٠٠٠٠) د.ع.
  - عقد تبليط طريق قرية البدعة بطول (٧,٩٠) كم / المحاويل بمبلغ (١١٦٩١٨١٧٥٠) د.ع.
  - عقد إنشاء مبنى المكتبة الوثائقية في مديرية الوقف الشيعي بمبلغ (٢٤٢٥٨٠٠٠٠) د.ع.
  - عقد إيصال التيار الكهربائي للحي السكني منطقة هور حجاب/التحتية بمبلغ (٤١٢٥٦٣٠٠٠) د.ع.
- ولم ترد إجابة المحافظة على ملاحظة الشركة وقد أيدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة وذلك من خلال اطلاعها على أضاير تلك العقود أما في العقود المبرمة في عام/٢٠١٠ فقد تم تلافي ذلك.

## و- دائرة العقود (عالية)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة دائرة العقود الحكومية في مبنى المحافظة لاحظنا ما يلي:-

- عدم التغيير الدوري لأعضاء لجنتي الفتح والتحليل من نهاية عام/٢٠٠٨ ولغاية نهاية عام/٢٠٠٩.

- لا تعتمد الدائرة نظام لترقيم وفهرسة العقود.

- لا يوجد ملف مركزي يضم كافة الوثائق المتعلقة بالعقد أو المناقصة.

ولم ترد إجابة المحافظة على ملاحظة الشركة إلا انه ومن خلال متابعة هيئتنا الرقابية تبين إن لجان الفتح والتحليل تتغير دورياً لعام (٢٠٠٨، ٢٠٠٩) وكما مبين أدناه:-

البيان	رقم الأمر الإداري وتاريخه
تشكيل لجنة فتح العطاءات	٤٧٢٧ في ٢٠٠٨/٤/٧
تشكيل لجنة فتح العطاءات	١٣٧٦ في ٢٠٠٨/٥/٧
تشكيل لجنة فتح العطاءات	٦٠٠٣ في ٢٠٠٨/٤/٣٠
تشكيل لجنتي تحليل وفتح العطاءات	٦٦٩٨ في ٢٠٠٩/٨/٢٧

أما بخصوص نظام الترقيم فقد أيدت هيئتنا الرقابية ملاحظة الشركة بخصوص عدم وجود نظام لترقيم وفهرسة العقود، كما أيدت هيئتنا الرقابية ملاحظة الشركة بخصوص عدم وجود ملف مركزي يضم كافة الوثائق المتعلقة بالعقد أو المناقصة.

## ز- سيارات مفقودة (عالية)

بينت الشركة (من نتائج المراجعة لممتلكات وموجودات المحافظة لاحظنا وجود (٢٨) سيارة والية مسروقة أو مستخدمة خارج إطار المحافظة يعود تاريخ فقدان هذه السيارات لسنوات سبقت عام/٢٠٠٩ غير إن الموضوع لم يحسم لحين إنهاء زيارتنا للمحافظة) .  
وقد أجابت المحافظة بموجب مذكرتها المرقمة (١١٩) في ٢٠١٠/٩/٢ بوجود (٢٧) سيارة مسروقة ووجود دعاوى مقامة لا زالت في دور التحقيق وحالياً محالة إلى هيئة النزاهة كما

بينت وجود سيارة واحدة مستلمة من قبل المفتش العام في وزارة البلديات وقد أيدت هيئتنا الرقابية الملاحظة وتم الإشارة إليها في تقريرنا المرقم (٣٢٧١) في ٢٤/٣/٢٠٠٩ الخاص بالبيانات المالية لعام/٢٠٠٨ .

### ح- مشاريع محالة لم يتعاقد عليها (عالية)

ورد في تقرير الشركة (من نتائج المراجعة لاحظنا وجود (٣) مشاريع تمت إحالتها في ٢٤/١/٢٠٠٩ بحسب محاضر لجنة تحليل العروض ولم يتم التعاقد عليها قبل إنهاء زيارتنا إلى المحافظة بتاريخ ١٠/١١/٢٠٠٩ بسبب عدم توفر التخصيص المالي اللازم لكل مشروع مثال ذلك (نصب وحدات ماء مجمعة).  
وقد بينت المحافظة بموجب مذكرتها في ٦/٩/٢٠١٠ وجود (٢٤) مشروع لم يتم توقيع عقودها لعدم وجود تخصيص مالي .

### ط- عقد تجهيز ونصب كرفانات عدد (٥٠) لمديرية شرطة بابل (عالية)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعتنا للعقد المبرم مع شركة النور الأزلي بمبلغ إجمالي (٨٥٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار عراقي لاحظنا ما يلي:-

- إغلاق محضر فتح العروض بغياب نصف أعضاء اللجنة تقريباً.
- لم يبين محضر تحليل العروض الأسس التي استندت إليها اللجنة في ترشيحها للمجهز وأسباب استبعاد (٤) عروض من بينها عرض لشركة حكومية.
- تم تثبيت مدة التجهيز بـ (٩٠) يوم) بدون زيادة أو نقصان في بنود الإعلان والعقد وان الشركة باشرت في شباط/٢٠٠٩ غير إن المجهز ولغاية ٢٠/١٠/٢٠٠٩ لم يجهز سوى (٢٠) من أصل (٥٠) كرفان.

ولم ترد إجابة المحافظة إلا إن نتائج متابعة هيئتنا الرقابية أظهرت ما يلي:-

- أولاً- إغلاق محضر فتح العروض بغياب (٢) من أعضاء اللجنة من أصل (٩) عضو وليس كما ظهر بملاحظة الشركة والذي تبين غياب نصف أعضاء اللجنة.

ثانياً - من خلال المتابعة تبين إن الإحالة تمت على شركة (يوم الغدير) لاستيفائها الشروط المطلوبة ولكونها أوطأ العطاءات علماً انه تم استبعاد عرضين أحدهما عرض الشركة العامة لصناعة السيارات من أصل أربع عروض.

ثالثاً - أظهرت نتائج متابعتنا انه تم تجهيز كامل العقد البالغ (٥٠) كرفان بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٥. حيث تم توقيع العقد بتاريخ ٢٥/١/٢٠٠٩ وبمدة تنفيذ (٩٠) يوم وليس كما ورد في تقرير الشركة.

### ي - عقود ملغاة (عالية)

من خلال المراجعة التي قامت بها الشركة لعينة من عقود المحافظة لاحظت قيام المحافظة ولأسباب مختلفة بإلغاء عقود مشاريع كانت قد أبرمتها مع جهات منفذة، هذا الإجراء يضع المحافظة تحت التزامات وتعهدات لصالح المجهزين والمتعاقدين مثال ذلك:-

- توسيع مشروع ماء المسيب.
- مشروع إيصال التيار الكهربائي لمنطقة هور حجاب.
- تبليط الشارع الواصل بين تقاطع عشتار وشارع الكورنيش.
- بينت المحافظة بوجود عقد واحد ملغي خلال عام/٢٠٠٩ وهو (عقد مشروع إيصال التيار الكهربائي إلى الحي العسكري المجاور) لعدم توفر التخصيص المالي.

### ك - مشاريع غير مدرجة ضمن الخطة (عالية)

ورد في تقرير الشركة (انه لدى مراجعتنا لعقد ترميم أكاديمية شرطة بابل المبرم مع شركة الأماكن العامرة بمبلغ إجمالي (١٠٤٨٣٤٩٠٠) دينار عراقي لاحظنا قيام المحافظة في ٢٧/١/٢٠٠٩ بالتعاقد قبل إن يتم إدراج المشروع في جدول خطة/٢٠٠٩ مما ترتب عليه عدم صرف سلفه للمقاول من قبل المحافظة رغم مصادقة الجهة المستفيدة على سلفه للمشروع الذي وصل إلى نسبة انجاز (١٤٠%) بتأييد مديرية الأشغال الهندسية لمديرية شرطة محافظة بابل الأمر الذي أدى إلى إيقاف العمل من قبل المقاول للفترة من ٢٩/٣/٢٠٠٩ ولغاية ٢٦/٤/٢٠٠٩ والمطالبة بمستحققاته.

ولم ترد إجابة المحافظة على الملاحظة وقد أظهرت نتائج متابعة هيئاتنا الرقابية عدم دقة ملاحظة الشركة حيث بينت إن المشروع مدرج ضمن خطة /٢٠٠٩ المصادق عليها من قبل وزارة التخطيط.

#### ل- محضر لجنة تحليل العطاءات (عالية)

ورد في تقرير الشركة (من نتائج مراجعتنا لعينة من مشاريع وعقود المحافظة لاحظنا بالنسبة للجنة تحليل العروض ما يلي:-

- لم يبين المحضر لأغلب العقود إعطاء نسب ترجيح للعروض المالية والفنية للعطاءات المقدمة وإجراء مقارنة وتقييم للعروض المقدمة لغرض المفاضلة والترشيح أو الأسس التي بموجبها تم ترشيح العطاء الأفضل.

- لا تقوم اللجنة بحسب محاضرها بتنظيم جدول مفصل تدرج فيه كافة العروض المقدمة لأغلب العقود.

- إن من مهام لجنة تحليل العروض التأكد من صحة صدور المستمسكات المطلوبة في المناقصة لكل عطاء قبل البت بالإحالة وليس بعد قرار اللجنة بالإحالة وكما مثبت بأغلب المحاضر وان تقوم اللجنة القانونية بالتحري عن تلك المستمسكات.

- لاحظنا في بعض محاضر تحليل العروض تباين تواريخ توقيع أعضاء اللجنة مما يعني إن المحضر لم يغلط بتاريخه وبحضور كافة أعضاء اللجنة عملية التحليل كما في عقد تجهيز ونصب مولد (KVA ١٠٠٠) في مستشفى الحلة التعليمي بمبلغ (٢٦٠٣٥٠٠٠٠) دينار عراقي.

وقد بينت الهيئة الرقابية بأنه تم طلب أضاير العقود الواردة في التقرير بموجب المذكرة المرقمة (١٣١) في ١/٩/٢٠١٠.

#### م- مشاريع التنظيف (عالية)

بينت شركة التدقيق (من خلال عملية المراجعة والتدقيق لاحظنا إدراج مشاريع التنظيف التي هي من ضمن النفقات التشغيلية ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية حيث بلغت إجمالي مشاريع التنظيف في المحافظة (٨٦٩٢١٨٠٠٠٠) دينار عراقي خلال عام/٢٠٠٩، اغلب

مشاريع التنظيف هذه تمت من خلال التنفيذ المباشر ويقتصر دور المحافظة في هذه المشاريع على الصرف والتدقيق للتقارير الواردة من البلدية صاحبة المشروع دون مشاركة ضمن اللجان ومتابعة مستمرة لسير المشروع.

وبينت هيئتنا الرقابية بان الملاحظة وردت في تقريرنا المرقم (٣٢٧٢) في ٢٤/٣/٢٠٠٩ علما إن المبلغ الإجمالي للمشاريع الخاصة بمخطة أعمار محافظة بابل هو (٨٦٩٢) مليون دينار (ثمانية مليارات وستمائة واثنان وتسعون مليون دينار) والمبلغ المصروف (٨٠٢٦) مليون دينار (ثمانية مليارات وستة وعشرون مليون دينار) .

### ن - نسب انجاز المشاريع (عالية)

بين تقرير الشركة (من خلال متابعتنا لمصروفات المشاريع خلال عام/٢٠٠٩ ومقارنتها مع نسب الانجاز الفني لاحظنا وجود مشاريع نسب انجازها المالي أعلى من نسب انجازها الفني مثال ذلك:-

المشروع	الانجاز المالي	الانجاز الفني
اكساء شوارع حي الشاوي	%٩٨,٠٠	%٢٠
إيصال التيار الكهربائي لقرى وإحياء في الشوملي	%٨٣,٥٥	%٢٠
إيصال التيار الكهربائي في أبي غرق والكفل	%٥٧,٨٥	%١٤
إعادة بناء جامع أسامة بن زيد/الإسكندرية	%٨٥,٥٢	%١٥

ولم ترد إجابة المحافظة وقد أظهرت نتائج متابعة هيئتنا الرقابية عدم دقة الملاحظة حيث بينت عدم ارتفاع نسب الانجاز المالي عن الانجاز الفني سوى مشروع واحد وكما مبين أدناه:-

المشروع	الانجاز المالي	الانجاز الفني
اكساء شوارع حي الشاوي	%٣١	%٢٨
إيصال التيار الكهربائي لقرى وإحياء في الشوملي	%٦٨	%٥٣
إيصال التيار الكهربائي في أبي غرق والكفل	%٨١	%٣٤
إعادة بناء جامع اسامة بن زيد/الإسكندرية	%٣٥	%٤٠

### س - تكرار إعادة الإعلان (متوسطة)

بينت الشركة (لاحظنا خلال مراجعتنا إن المحافظة تقوم بإعادة الإعلان عن بعض العطاءات بعد فتح العروض المقدمة لأسباب مختلفة مما يعمل على كشف الأسعار المقدمة من قبل المناقصين لأعضاء اللجان وبالتالي فإن سرية العروض المقدمة لا تكون كاملة. أجابت المحافظة بموجب مذكرتها المرقمة (٣٧٤) في ٢٠١٠/٩/٦ بان تكرار إعادة الإعلان تم بسبب وجود شركة واحدة متقدمة أو لأسباب تعود إلى لجنة تحليل العطاءات.

### ع - حسابات الخطة الاستثمارية (عالية)

ورد في تقرير الشركة (لم تقدم الوحدة الحسابية في محافظة بابل ميزان المراجعة الختامي لحساب الموازنة الاستثمارية لعام/٢٠٠٨ كجزء من متطلبات إعداد البيانات المالية خلافاً لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٢٧٣٩٨) في ٢٠٠٨/١٠/٢٧ إلى هيئة الرقابة المالية العاملة في المحافظة). ولم ترد إجابة المحافظة وقد أيدت هيئتنا الرقابية الملاحظة وبينت بان الوحدة الحسابية لم تقدم ميزان المراجعة لحسابات الموازنة الاستثمارية لعام/٢٠٠٨ كجزء من متطلبات إعداد البيانات المالية وان الملاحظة وردت بتقريرنا المرقم —(٣٢٧٢) في ٢٠٠٩/٣/٢٤ واستمرت قائمة خلال عام/٢٠٠٩.

### ف - الموازنة التشغيلية (عالية)

بينت الشركة (خلافاً لتعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية للعراق لسنة/٢٠٠٩ (الذي ينص على تقديم ميزان المراجعة مع التقرير إلى وزارة المالية/دائرة المحاسبة في موعد لا تتجاوز مدته (١٠) أيام من نهاية كل شهر) لاحظنا التأخر بتقديم الموازين إلى وزارة المالية). وقد أظهرت نتائج متابعة هيئتنا الرقابية بموجب مذكرتها (١٣٤) في ٢٠١٠/٩/١ وإجابة المحافظة بمذكرتها المؤرخة في ٢٠١٠/٩/١ بان ميزان المراجعة يقدم مع التحاليل إلى وزارة المالية/دائرة المحاسبة في مدة أقصاها (١٢) يوم أو (١٥) يوم من الشهر لترسل باليد مما يدل على عدم إرسالها بكتاب الأمر الذي يؤكد عدم إرسالها بالفترة المحددة والتأخر في إرسالها إلى وزارة المالية.

### ص- الهيكل التنظيمي (متوسطة)

ورد في تقرير الشركة (بأنه لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة) ولم ترد إجابة المحافظة وقد أيدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة وبينت بأنه هناك مخطط للهيكل التنظيمي دون وجود وصف وظيفي تفصيلي رسمي ولم يتم تزويد الهيئة به رغم طلبها بموجب مذكرتها (١٦٥) في ٢٠١٠/١٠/٤ .

### ق - ضبط الدوام (منخفضة)

بينت الشركة إن ضبط الدوام يتمثل بأوراق عادية يتم التوقيع عليها من قبل الموظفين لدى الحضور صباحاً وانه ليس هناك أي نظام لضبط انتهاء الدوام، إن عدم وجود نظام ضبط دوام آلي (ساعات ضبط دوام آلية) قد يؤدي إلى ضعف الرقابة على دوام الموظفين. ولم ترد إجابة المحافظة وأيدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة.

### ر - الإنذارات (عالية)

ورد في تقرير الشركة ( من نتائج المراجعة في دائرة العقود العامة للمحافظة لاحظنا ارتفاع عدد الإنذارات الموجهة للطرف الثاني خلال عامي (٢٠٠٨، ٢٠٠٩) قياساً بعدد عقود مشاريع المحافظة حيث تبين إن كثير من مشاريع المحافظة لم يلتزم أي طرفان فيها بالمدة التعاقدية وإنما في حالة متلكئة ونسب انجاز متدنية أيضا لاحظنا حالة توجيه إنذارات للطرف الثاني المحال إليه أكثر من مشروع ولأغلب مشاريعه ، هذه الحالة موجودة في عام/٢٠٠٨ وتكررت خلال عام/٢٠٠٩ مثال ذلك (جميع المشاريع المحالة على شركة اتحاد بابل، جميع المشاريع المحالة على شركة مجموعة الأصول).

وقد وجهت هيئتنا الرقابية مذكرتها المرقمة (١٣١) في ٢٠١٠/٩/١ بهذا الخصوص وكانت إجابة المحافظة بمذكرتها المرقمة (٣٧٤) في ٢٠١٠/٩/٦ بأنه تم توجيه عدة إنذارات للشركات لغرض حثها على تنفيذ التزاماتها وقد أدت إلى انجاز عدد اكبر من المشاريع.

## ش - سحب العمل (عالية)

ورد في تقرير الشركة (من نتائج مراجعتنا لعينة من عقود المحافظة لاحظنا إن كثير من عقود المشاريع تم سحب العمل عليها من الطرف الثاني لسنوات (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) ولأسباب مختلفة، إن التكرار المستمر لهذه الحالة يعني تأخر المحافظة في تنفيذ خططها الاستثمارية وتدني نسب الانجاز وضعف واضح بإجراءات الترشيح والإحالة مثال ذلك (تجهيز معمل إسفلت وتجهيز ونصب وحدات مجمعة واكساء شوارع وإحياء الوحدة والعمال والكرامة والرسالة).

وقد بينت المحافظة بموجب مذكرتها المرقمة بـ(٣٧٤) في ٢٠١٠/٩/٦ إجابة على مذكرة هيئتنا الرقابية رقم (١٣١) في ٢٠١٠/٩/١ بأنه تم سحب العمل بسبب تلك الشركات في تنفيذ التزاماتها وقد تم سحب العمل لـ(٤٢) مشروع .

### ٣ - محافظة البصرة

#### أ- أسلوب الدعوة المباشرة (عالية)

ورد في تقرير الشركة انه (من خلال المراجعة لعينة من العقود المحالة بأسلوب الدعوة المباشرة لاحظنا وجود أكثر من عقد قد تمت أحالته بهذه الطريقة علماً أن هذه العقود ليست ذات طابع تخصصي أو الهدف منها تحقيق السرعة والكفاءة بالتنفيذ كما جاء بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية مثال على عقودكم يتم الاستحصال على عروض تنافسية مثال ذلك (عقد/ماء/٢٠٠٦) المحال إلى شركة البرهان للأعمال الهندسية العامة , عقد رقم م/١ ديوان المحافظة تجهيز آلات خفيفة موديل/٢٠٠٨ , عقد تجهيز مواد احتياطية إلى مخازن المحافظة , عقد تجهيز ومد شبكة أنابيب ماء في شارع ١٤ تموز) ولم تقم المحافظة بالإجابة على الملاحظة. وقد أيدت هيئتنا الرقابية المختصة ملاحظة الشركة وبينت بأن العقود التي تم أحالتها بأسلوب الدعوة المباشرة مشخصة ووردت ضمن تقريرها المرقم (١١١٦٥) في ٢٥/٨/٢٠٠٩.

#### ب- (١٥ / بلدية / ٢٠٠٧) (عالية)

أشار تقرير الشركة انه (من خلال مراجعة العقد أعلاه لاحظنا أحالة العقد على شركة الأشقاء للمقاولات والتي هي أعلى عطاء وأعلى مدة تنفيذ ولديه صك مصدق لا يغطي النسبة المطلوبة) ولم ترد إجابة المحافظة . وقد أيدت الهيئة الرقابية ما ورد في الملاحظة.

#### ج- عقود تجهيز غير مطابقة للمواصفات (عالية)

اشاره تقرير الشركة إلى (من خلال مراجعتنا لعينة من عقود التجهيز في المحافظة لوحظ اختلاف في مواصفات المواد المستلمة مع ما المذكور في العقد مثال (٣- عقد- (٢٧)/ ماء /٢٠٠٦) حيث تم تجهيز مضخات للسحب الواطنى وليس غطاسات , عقد تجهيز ونصب وتشغيل أجهزة طبية أن بعض المواد المجهزة معطلة) ولم ترد إجابة المحافظة. وقد أيدت الهيئة الرقابية ما ورد في الملاحظة وبينت بأنها سبق وان تم تشخيص الملاحظة ضمن التقرير المرقم (٣٦٨٩) في ٢٨/٣/٢٠١٠ .

#### د- تجديد كفالة حسن الأداء (عالية)

ورد في تقرير الشركة من خلال مراجعة خطابات الضمان الخاصة بالعقود المستمرة لاحظنا عدم تجديد خطابات الضمان لهذه العقود وتركها بدون غطاء ضامن في حالة تلوّن المقاول او حدوث مشاكل في العقد ومثال ذلك :-

اولاً- عقد/١/توزيع/بناء وتجهيز ونصب معدات لمخاطات في الماجدية/الهارة

ثانياً- عقد /٢٣/ ماء/ تجهيز ونصب وتشغيل وحدة ماء /حي الحسين

ثالثاً- مناقصة م/ ١٠٥ / بلديات /عقد تجهيز سيارات لوري قلاب عدد ١٦٥

ولم ترد اجابة المحافظة وقد ايدت الهيئة ما ورد في الفقرة وبينت بأنه تم تجديد خطابات الضمان بعد انتهاء فترة النفاذ وبعد انتهاء زيارة فريق عمل شركة (KPMG) وكما مبين أدناه:-

رقم المناقصة	رقم خطاب الضمان	كتاب التجديد وتاريخه
١/توزيع	١٧٦/١٠/٣١	٣٦٤ في ٢٠١٠/٧/١٩
٢٣/ماء	٢٠٠٧/٧٦٥/٢١٣	٣٧٧ في ٢٠١٠/١/٢٦
١٠٥/ماء	٢٠٠٧/٧٦٥/٣٢٦	٢٦٤٥ في ٢٠١٠/١/٩

#### هـ- كفالة حسن الأداء(عالية)

ورد في تقرير الشركة (من خلال تدقيق عينة من العقود لاحظنا ان كفالة حسن الاداء المقدمة من قبل المجهزين او المقاولين كانت اقل من ٥% ومثال ذلك:-

اولاً- عقد /١٥/ بلدية/اعمال زراعية لتطوير الجزيرة الوسطية بين الجمعيات وحي الحسين

ثانياً- عقد /٢٧/ ماء/ تجهيز ونصب وحدة ماء مجمعة في شفية /الدير) ولم ترد اجابة المحافظة

ولم تؤيد هيئتنا الرقابية الملاحظة وبينت بأنه تم احتساب تأمينات نظامية وخطاب الضمان لتكون النسبة ٥% لكل العقود وان فريق شركة (KPMG) قد احتسب التأمينات النظامية فقط دون ذكر لخطابات الضمان وكما في أدناه:

رقم المناقصة	نوع التأمينات	المبلغ المحتسب/دينار	البيان
١٥ / بلدية	تأمينات نظامية	١٥٠٠٠٠٠٠٠	بموجب الصك ٤٢٠٠٣٣٧
			٢٠٠٧/٥/٢٩
	خطاب الضمان	١٤١٠٠٠٠٠٠	رقم خطاب الضمان ٢٧٥١
			٢٠٠٧/١١/١
٢٧ / ماء	تأمينات نظامية	٧٧٦٨٧٥٠	بموجب الصك ٦٨١٩٥٤٥
			٢٠٠٧/٧/٣٠

#### و - مناقصة رقم م / ١ ديوان المحافظة (عالية)

ورد في تقرير الشركة (من نتائج مراجعة عينة من العقود والمشاريع لاحظنا فيما يخص عقد تجهيز آليات خفيفة موديل ٢٠٠٨ بمبلغ (١٣١٠٦٢٥٠٠٠) دينار ما يلي:-

اولاً- المشروع غير مدرج ضمن مشاريع تنمية الاقاليم.

ثانياً- لم تقم المحافظة بمفاتيح الجهات الحكومية كالشركة العامة لتجارة السيارات لغرض التجهيز.

ثالثاً- صرف مستحقات الجهاز قبل التأكد من صحة صدور براءة ذمة الجهاز من الضريبة) ولم ترد اجابة المحافظة. وقد أيدت الهيئة الرقابية ما ورد في التقرير وبينت بأن الشراء تم خلال السنة ٢٠٠٨ قبل التوجه للشراء من الشركة العامة للسيارات استناداً الى ما جاء بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (٩٦٣٩) في ٢٣/٣/٢٠١٠ وتم شراء الآليات من مبالغ الاشراف والمراقبة وقد تم تشخيص الملاحظة في التقرير المرقم (١٩) في ٤/١/٢٠٠٩ من الفقرة (٨) الملاحظات الخاصة .

## ز - منشأ مواد عقود التجهيز (عالية)

- بين التقرير انه (من خلال مراجعة عينة من عقود التجهيز لاحظنا عدم تثبيت منشأ المواد المطلوب تجهيزها ضمن بنود العقد المبرم بين المحافظة والجهاز مثال :
- تجهيز ومد شبكة انابيب في شوارع مناوي باشا والاستقلال بمبلغ (١٦١٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار.
- تجهيز ونصب وحدة ماء مجمعة في ناحية الامام الصادق بمبلغ (١١٤٧٦٧٦٠٠٠) دينار) ولم ترد اجابة المحافظة. ولم تؤيد الهيئة الرقابية المختصة ما ورد في الفقرة حيث بينت بأنه تم تثبيت منشأ المواد المراد تجهيزها في جدول الكميات حيث تضمنت العقود فقرة قضت على ان المواصفات الفنية وجدول الكميات المسعر متممه للعقد .

## ح - عقد تجهيز مواد احتياطية الى مخازن المحافظة (عالية)

- ورد في تقرير الشركة انه (من خلال مراجعة العقد اعلاه وبمبلغ (٨٣٨٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار والمبرم في ٢٠٠٨/١٢/٢٨ لاحظنا ما يلي :-
- أولاً- أن تاريخ مباشرة الجهاز في ٢٠٠٨/١٢/١٨ وهذا بخلاف محاضر لجان الفتح والتحليل لعروض المناقصة الصادرة في ٢٠٠٨/١٢/٢٤ .
- ثانياً- أن تواريخ بعض ايصالات شراء المواد من قبل الجهاز كانت قبل تاريخ توقيع العقد .
- ثالثاً- خلافاً لبنود العقد القاضي بأستقطاع مبلغ (١٠%) من قيمة العقد لاغراض فترة الصيانة والضمان قامت المحافظة بتخفيض النسبة الى (٢,٥%) وحصلت موافقة رئيس جهة التعاقد على صرف فرق المبلغ للجهاز والذي بلغ (٦٢٨٥٠٠٠٠٠٠) دينار ولم ترد اجابة المحافظة. وأيدت الهيئة الرقابية ما جاء بالفقرتين ( اولاً و ثانياً) وكذلك شخصت ما ورد في الفقرة ثالثاً في التقرير المرقم (٢٧٣) في ٢٠١٠/١/٧ ضمن الفقرة (٦ - ب) الملاحظات الخاصة.

## ط - عقد تجهيز ومد شبكة انابيب ماء في شارع ١٤ تموز (عالية)

ورد في تقرير الشركة انه (من خلال مراجعة العقد اعلاه المبرم بتاريخ ١٥/١٠/٢٠١٠ لاحظنا ما يلي:-

اولاً- عرض الشركة الفائزة بالمنافسة بموجب محضر فتح العروض بمبلغ (٢٩٠٣٨٠٠٠٠٠٠) دينار (اقل العروض) وبحسب محضر التحليل والاحالة بلغ (٣١٦٣٨٠٠٠٠٠٠) دينار (أعلى العروض).

ثانياً- تم صرف السلفة الثالثة للمقاول رغم عدم اكتمال اجراءات العرض للانابيب المجهزة.  
ثالثاً- شكلت المحافظة لجنة تحقيقية حول انجاز اعمال المشروع رغم عدم اجراء الفحص) ولم ترد اجابة المحافظة. وقد بينت الهيئة المختصة فيما يخص الفقرة (أولاً) بأن لجنة فتح العطاءات تقوم بتثبيت مبلغ العطاء المقدم من واقع حال العطاء اما لجنة التحليل والدراسة للعطاءات تقوم بتدقيق مفردات جدول الكميات لهذا ظهر الفرق والمبلغ المعتمد في المناقصة هو المبلغ الذي تم اعتماده من لجنة التحليل والدراسة للعطاءات.  
وقد أيدت الهيئة ما ورد في الفقرتين (ثانياً - ثالثاً) وبينت بأن العمل غير منجز بسبب عدم اجراء الفحص الهيروستاتيكي للانبوب (٥٠٠) ملم وهو من ضمن فقرات الكشف الخاص بالمنافسة حيث تم توجيه عقوبة الفات نظر للمهندس المسؤول وذلك لعدم انجاز العرض المذكور ولاهيمته في اعمال المشروع.

## ي - الدعاوى (متوسطة)

أولاً- ورد في تقرير الشركة انه هناك عدد من الشكاوى المقدمة من قبل المحافظة على شركات ومجهزين حول موضوع تقديم وثائق مزورة او بيانات كاذبة وايضاً وجود دعاوى تخص بعض مشاريع المحافظة التي فيها مخالفات مثال (خطاب ضمان مزور مقدم من شركة فيض الامين , براءة ذمة مقدمة من شركة العنوان , وجود نواقص في محطة الضخ الرئيسية ورغم ذلك تم صرف مستحقات الشركة).

ثانياً- ( من نتائج المراجعة لممتلكات وموجودات المحافظة لاحظنا وجود سيارات مسروقة او مستخدمة خارج اطار المحافظة يعود تاريخ فقدان هذه السيارات لسنوات سبقت عام ٢٠٠٩ , غير ان الموضوع لم يحسم حين انتهاء زيارة المحافظة) ولم ترد اجابة المحافظة

وقد بينت الهيئة الرقابية بأنه تم ادراج الشركات المشار اليها في الملاحظة (اولاً) بالقائمة السوداء وان الهيئة في متابعة مستمرة وحسب مذكرة الهيئة المرقمة (٣٤٤) في ٢٠٠٩/٧/٢٩ وقد ايدت الهيئة صرف المستحقات وكذلك ما ورد في الفقرة (ثانياً) حيث لم يتم حسم موضوع السيارات المسروقة لغاية تاريخه.

### ك- التخصيصات (عالية)

ورد في تقرير الشركة انه (من خلال مراجعة الموازنة الاستثمارية الالتزامات التعاقدية لمشاريع المحافظة لعام ٢٠٠٩ لاحظنا أن الالتزامات التعاقدية البالغة (٣٣٤٤٨٧٠٥٤٥٩٩) دينار أعلى من التخصيصات المرصدة والبالغة (٢٣٧١٣٥٥٦٥٧٨٨) دينار خلافاً للمادة (٧) الفقرة (أ) من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠٠٩) وقد بينت المحافظة أن الالتزامات التعاقدية البالغة (٣٣٤) مليار دينار (ثلاثمائة وأربعة وثلاثون مليار دينار) كانت لمشاريع متعاقد عليها في السنوات (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) لم تنجز والتخصيصات وردت في سنة ٢٠٠٩ بمقدار (٢٣٧) مليار دينار (مئتان وسبعة وثلاثون مليار دينار) استناداً إلى كتابي وزارة التخطيط ذي العدد (٢٥١١/٨/٢) في ٢٠٠٩/٣/٥ و (٢٠٧/٨/٢) في ٢٠٠٩/١/١١ حيث لم تنفذ كل المشاريع التي خطط لها في سنة ٢٠٠٩ بسبب عدم كفاية التخصيص أعلاه . وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وبينت أن سبب ذلك نتيجة لعدم تنفيذ العقود أو المشاريع المخطط لها للسنوات ( ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ) وإعادة التخطيط لتنفيذها في سنة ٢٠٠٩ .

### ل- مصاريف تنمية الاقاليم(عالية)

ورد في تقرير الشركة (لاحظنا قيام المحافظة بصرف مبالغ من الحساب الخاص بمشاريع تنمية الاقاليم لفقرات ليست لها علاقة بالحساب كصرف مكافآت ) ولم ترد اجابة المحافظة. وقد أيدت الهيئة الرقابية الملاحظة.

### م- الملاك (متوسطة)

ورد في تقرير الشركة (لوحظ ان الملاك المؤقت في المحافظة البالغ (٤٩٧) متعاقد يفوق الملاك الدائم (٤٧٧) موظف الامر الذي قد ينعكس سلباً على اداء المحافظة من خلال اشراك البعض منهم في اقسام مهمة كالحسابات و التدقيق والتعاقدات) ولم ترد اجابة المحافظة. وقد أيدت الهيئة الرقابية ما ورد في تقرير الشركة.

### ن - مشاريع متوقفة (متوسطة)

ورد في تقرير الشركة انه (لاحظنا وجود مشاريع متوقفة تخص مشاريع تنمية الاقاليم تسريع الاعمار وانعاش الاهوار تعود الى عام (٢٠٠٦, ٢٠٠٧, ٢٠٠٨) لم يتم انجازها لغاية تاريخ الزيارة ٢٩/٣/٢٠١٠ على الرغم من انتهاء مدتها التعاقدية). ولم ترد اجابة المحافظة. وقد بينت الهيئة الرقابية أن سبب المشاريع المتوقفة هو إيقاف الصرف نتيجة لفك ارتباط المحافظة بالخزينة بتاريخ ١/٢/٢٠٠٩ وتم إطلاق الصرف بموجب كتاب وزارة المالية / الخاسبة ذي العدد (١٤٠٨٤) في ٧/١٠/٢٠٠٩ الذي نص على أن يتم الصرف من الخاسب لغاية ٣١/١٢/٢٠٠٩ وعليه توقفت المشاريع ولم يتم تعزيز الرصيد في سنة ٢٠١٠ حيث لازالت متوقفة لغاية تاريخه.

### س - سلف تقدم العمل (عالية)

ورد في تقرير الشركة انه (من خلال مراجعة عينة من سندات الصرف الخاصة بالذرات المنجزة لاحظنا صرف سلفتين في نفس اليوم او في اليوم التالي خلافاً لتعليمات تنفيذ العقود مثال:-) (عقد تجهيز مواد احتياطية الى مخازن المحافظة صرفت بمبالغ مجموعها (٧٠٨٥٩٣٦٠٠٠) دينار لصالح الجهاز بموجب سندي صرف صدرت بنفس اليوم بتاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٨ احدهما بمبلغ (٥٢٧٩٤٠٠٠٠٠) دينار والآخر بمبلغ (١٨٠٦٥٣٦٠٠٠) دينار) (عقد تجهيز ومد شبكة انابيب ماء في شارع ١٤/تموز صرفت المحافظة سلفتين للمقاول في (٣٠, ٣١/١٢/٢٠٠٨). ولم ترد اجابة المحافظة. وقد أيدت الهيئة الرقابية ما ورد في التقرير وبينت بأنها قد شخصت هذه الحالة في تقريرها المرقم

(٣٦٨٩) في ٢٨/٣/٢٠١٠ (٢٣) مجاري/تنفيذ شبكات ومحطات مجاري المياه الثقيلة والامطار , ٦٠/بلديات/ تأهيل مدخل ناحية النشوة , ٢٢/اعمال تنظيف بلدية القرنة).

### ع- محاضر لجان الفتح والتحليل (عالية)

ورد في تقرير الشركة انه (من خلال مراجعة عينة من محاضر الفتح والتحليل لاحظنا غلق المحاضر بغياب نصف اعضاء اللجنة او غياب رئيس اللجنة مثال (عقد/٢٧/ماء/٢٠٠٦) مناقص م/ديوان المحافظة) ولم ترد اجابة المحافظة. وقد أيدت الهيئة ما ورد في الملاحظة وبينت بأن الاوامر الادارية الخاصة بلجان الفتح والتحليل للقطاعات في سنة ٢٠٠٦ كانت تصدر من مجلس المحافظة وليس من المحافظة..

أ - الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي (متوسطة)

بينت الشركة (لوحظ عدم وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة) . وقد أجابت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٨٨٣٨) في ٢٠١٠/١٠/٥ يوجد هيكل تنظيمي غير (محدث) ولا يوجد توصيف وظيفي إلا إن تحديد الصلاحيات والمسؤوليات يتم بإصدار أوامر إدارية . وقد بينت الهيئة الرقابية بوجود هيكل تنظيمي ولكن يعود لسنة ٢٠٠١ وان الملاحظة تم تأشيرها في تقرير نظام الرقابة الداخلية لسنة ٢٠٠٧ .

ب - مشتريات المحافظة (متوسطة)

بينت الشركة (إن من خلال مراجعة الموجودات الثابتة لعام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩) لوحظ وجود زيادة في مشتريات الأثاث بأنواعه والسيارات وهذا مخالف لقرار مجلس الوزراء رقم (٤٤٢) وكذلك مخالف لـ(منشور عام) وزارة المالية (صلاحية صرف) , والقاضي بتخفيض التخصيصات المعتمدة إزاء حساب السيارات , والأثاث بأنواعه بنسبة (٨٠%) . وقد اجابت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٨٨٣٨) في ٢٠١٠/١٠/٥ بأنه لم يتم تخفيض التخصيصات في موازنة/٢٠٠٩ اضافة الى ان المبالغ المصروفة لم تتجاوز التخصيصات المقررة في الموازنة (اثاث وسيارات).وقد بينت الهيئة الرقابية بأنه تم الإشارة إلى الملاحظة في التقارير الصادرة عن المحافظة للسنوات (٢٠٠٧ , ٢٠٠٨ , ٢٠٠٩) وهي على التوالي (٧٠٤٨) في ٢٠٠٧/٨/٣٠ , (١٢٣٣٩) في ٢٠٠٨/١٠/٢١ , (٩٦٨٢) في ٢٠٠٩/٧/٢٩ .

ج - ملاك المحافظة (متوسطة)

بينت الشركة (عدم مصادقة ملاك المحافظة لعام ٢٠٠٩ من قبل وزارة المالية) وقد اجابت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٨٨٣٨) في ٢٠١٠/١٠/٥ بأنه تمت المصادقة على الملاك في شهر تشرين الأول/٢٠١٠ وقد أيدت الهيئة الرقابية إجابة المحافظة .

#### د- السلف (متوسطة)

بينت الشركة (من خلال مراجعة حساب السلف لاحظنا وجود أرصدة تعود لعام ٢٠٠٤ لم يتم تصفيتها لغاية تاريخ انتهاء الزيارة في ٢٠/٥/٢٠١٠) وقد أجابت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٨٨٣٨) في ٥/١٠/٢٠١٠ إن السلف مقيدة بذمة أعضاء من حزب البعث (المنحل) حيث يقوم قسم منهم بتسديد تلك السلف وقد بينت الهيئة الرقابية بأنه تم الإشارة إليها في التقارير الصادرة للسنوات ٢٠٠٣ لغاية ٢٠٠٨ وان إجراءات تسويتها مستمرة إلا إنها بطيئة بسبب تعلقها بأعضاء في حزب البعث (المنحل) .

#### هـ- سندات الصرف (متوسطة)

بينت الشركة (لدى مراجعة عينة من سندات الصرف لوحظ ان بعض سندات الصرف خالية من أختام وتواريخ المحاسب وقسم التدقيق الداخلي) وقد أجابت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٨٨٣٨) في ٥/١٠/٢٠١٠ بأنه يوجد مستند واحد وتم استكمال الناحية الشكلية للمستند المذكور وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة حيث لم تزود بنسخة من المستند.

#### و- السحب على المكشوف من الحساب المصرفي (متوسطة)

بينت الشركة (من خلال زيارة محافظة واسط لوحظ إن الحسابات المصرفية للمحافظة كانت مكشوفة) وقد أجابت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٨٨٣٨) من ٥/١٠/٢٠١٠ إن سبب ذلك يعود إلى تأخر تمويل الحساب الجاري علماً إن الرصيد في ٣١/١٢/٢٠٠٩ ظهر مديناً وقد أيدت الهيئة الرقابية إجابة المحافظة .

#### ز- صيانة الموجودات (متوسطة)

بينت الشركة (إن المحافظة لم تقم بإعداد برنامج زمني لأعمال الصيانة يراعى فيه إجراء الصيانة الوقائية والدورية لموجوداتها وهذا مخالف للمادة (١٠) , فقرة (ج) من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية للعراق لسنة ٢٠٠٩) . وقد أجابت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٨٨٣٨) في ٥/١٠/٢٠١٠ بأنه سيتم العمل بذلك في سنة ٢٠١١ وقد

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة حيث تم الإشارة إليها في التقارير للسنوات ٢٠٠٧ , ٢٠٠٨ , ٢٠٠٩ وهي على التوالي (٧٠٤٨) في ٢٠٠٧/٨/٣٠ , (١٢٣٣٩) في ٢٠٠٨/١٠/٢١ , (٩٦٨٢) في ٢٠٠٩/٧/٢٩ .

### ح - مكننة النظام المحاسبي (متوسطة)

بينت الشركة (إن عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها إلى الأستاذ العام واستخراج ميزان مراجعة والتقارير تتم بشكل يدوي) وقد أجابت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٨٨٣٨) في ٢٠١٠/١٠/٥ بأنها لا توجد تعليمات تلزم المحافظة بمسك حساباتها بشكل آلي وتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمسك الحسابات (آلياً) بعد توفر البرنامج اللازم لذلك وقد أيدت الهيئة الرقابية إجابة المحافظة.

### ط - ضبط الدوام (منخفضة)

بينت الشركة (إن ضبط الدوام يتمثل بأوراق عادية يتم التوقيع عليها من قبل المستخدمين لدى الحضور صباحاً وانه ليس هنالك أي نظام لضبط انتهاء الدوام، إن عدم وجود نظام ضبط دوام إلى (ساعات ضبط دوام آلية) يؤدي إلى ضعف في الرقابة على دوام الموظفين). وقد أجابت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٨٨٣٨) في ٢٠١٠/١٠/٥ بأنه يوجد سجل للدوام الرسمي في الاستعلامات يتم تثبيت حضور الموظفين صباحاً وعند المغادرة بعد الساعة الثالثة بعد الظهر من خلال توقيعهم في السجل المذكور وتتم متابعة السجل من قبل شعبة الأفراد وتم العمل في هذا النظام في عام/٢٠٠٥ ولغاية تاريخه وقد أيدت الهيئة الرقابية إجابة المحافظة بوجود سجل الدوام الرسمي في الاستعلامات يثبت به حضور الموظفين ومغادرتهم .

### ي - الرواتب (عالية)

بينت الشركة (إن لجان تسليم الرواتب في مقر المحافظة لا يتم تغيير أعضائها بصورة دورية وإن بعض الموظفين يخولون موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة من دون وجود تفويض وإن الرواتب تعد يدوياً وهذه العملية مجهددة ومستنفذة للوقت بالإضافة إلى ذلك إن

الإعداد اليدوي للرواتب يزيد من إمكانية ارتكاب الأخطاء البشرية وعدم وجود فصل كاف للمهام حيث إن الموظف المسؤول عن إعداد الرواتب هو مسؤول أيضاً عن عملية التوزيع) ، وقد أجابت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٨٨٣٨) في ٢٠١٠/١٠/٥ بأنه تم ملاحظة ذلك مع العلم بأنه تم تشكيل لجنة تسليم الرواتب كل ستة أشهر وسيتم استبدالها وسيتم الأخذ بالملاحظات وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة.

#### ك - مشاريع متوقفة (عالية)

بينت الشركة (إنه من خلال زيارة المحافظة لوحظ إن العقد رقم (٢٠٠٨/٧/١٨٥) متوقف نتيجة مشاكل في عملية التجهيز ، لم يتم اتخاذ قرار حول هذا العقد حتى تاريخ الزيارة في أيار/ ٢٠١٠ علماً إن العقد موقع في ٢٠٠٨) وقد أجابت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٨٨٣٨) في ٢٠١٠/١٠/٥ إن العقد المشار إليه يخص تجهيز ونصب مجمع ماء قرية ٦ كانون الدور في الموقية حيث تم سحب العمل من الجهة المنفذة وتم تشكيل لجنة تنفيذ العمل في ضوء الاستلام الأولي حيث تم تشكيل لجنة لاستلام العمل وذلك بموجب الأمر الإداري المرقم (١٩٠٨) في ٢٠١٠/٩/١٥ وقد أيدت الهيئة الرقابية إجابة المحافظة.

#### ل - ملف مركزي للعقود (متوسطة)

بينت الشركة (من خلال زيارة المحافظة لوحظ أنه لا يوجد ملف مركزي لحفظ العقود التي أبرمتها المحافظة حيث إن وثائق ملفات العقود موزعة بين مديرية الحسابات ومديرية الخدمات الهندسية) وقد أجابت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٨٨٣٨) في ٢٠١٠/١٠/٥ بأنه يوجد إضبارة خاصة بكل عقد محفوظ بها كافة المراسلات ابتداءً من الإعلان إلى نهاية الاستلام النهائي مع النسخة الأصلية للعقد وبالإمكان مراجعتها للتأكد من ذلك وقد أيدت الهيئة الرقابية إجابة المحافظة.

### م- ترقيم العقود (متوسطة)

بينت الشركة (إن جميع عقود المحافظة لا يتم إعطاؤها أرقام تعريفية) وقد أجابت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٨٨٣٨) في ٢٠١٠/١٠/٥ بوجود سجل في القسم القانوني الذي يقوم بمصادقة العقود يدرج فيه رقم العقد وتثبت على صيغة العقد الأصلية وقد أيدت هيئتنا الرقابية إجابة المحافظة بوجود سجل يدرج فيه أرقام العقود.

### ن- تدني نسب الإنجاز (متوسطة)

بينت الشركة (من المراجعة لوحظ تدني نسب الإنجاز الفني لكثير من المشاريع رغم إنتهاء مددها التعاقدية مثال ذلك مشاريع تحديث التصميمي الأساسي لمدن الصويرة ، بدرة ، الدبوني الخالة على مكتب إعمار ميسان ومشاريع إعداد دراسة لتصاميم الخطوط الناقلة في نواحي شيخ سعد ، الحفوية ، الزبيدية الخالة على مكتب الخدمات) وقد أجابت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٨٨٣٨) في ٢٠١٠/١٠/٥ بأنه لم تبين الملاحظة كيفية التوصل إلى تحديد نسب الانخفاض ، وقد بينت الهيئة الرقابية صحة ملاحظة الشركة وان مشاريع تحديث التصاميم متلكنة وهناك تدني في نسب الإنجاز الفني ولم يتم تحديد النسب المنخفضة.

### س- تكرار إعادة الأعلان (عالية)

بينت الشركة (لاحظنا أنه من خلال مراجعتنا ان المحافظة تقوم بإعادة الإعلان عن بعض العطاءات بعد فتح العروض المقدمة لأسباب مختلفة ، مما يعمل على كشف الأسعار المقدمة من قبل المناقصين لأعضاء اللجان وبالتالي فإن سرية العروض المقدمة لا تكون كاملة) وقد أجابت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٨٨٣٨) في ٢٠١٠/١٠/٥ بأنه يتم إعادة الإعلان بتوجيه من قبل لجنة تحليل وتدقيق العطاءات بعد دراسة العطاءات وذلك للأسباب التي تثبتتها لجنة التحليل من أجل إعادة الإعلان وذلك حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية وقد أيدت الهيئة الرقابية إجابة المحافظة.

## ع- تجهيز سيارات (متوسطة)

بينت الشركة (أحالت المحافظة بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٦ عقد تجهيز (١٦) سيارة إلى ديوان المحافظة دون قيامها بفتحها للجهات الحكومية كالشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن) وقد أجابت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٨٨٣٨) في ٢٠١٠/١٠/٥ بأنه لا يوجد إلزام بإحالة تجهيز السيارات إلى الشركة المذكورة حيث نصت التعليمات المادة (٣) (ب) صلاحيات الشراء (يتم شراء السلع المصنعة محلياً من القطاع الخاص أو القطاع المختلط إذا اعتذر القطاع العام عن ذلك خلال مدة سبعة أيام ويعتبر في حكم الاعتذار في حالة عدم الإجابة خلال هذه المدة .. الخ) وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة.

## ف- مواد غير مطابقة للمواصفات (متوسطة)

بينت الشركة (أنه من خلال مراجعة عينة من العقود لوحظ أنها غير مطابقة للمواصفات الفنية المذكورة بالعقد ، وأيضاً لوحظ اختلاف بلد المنشأ مثال على ذلك : عقد تجهيز أجهزة تخطيط القلب وتجهيز مختبر الفحوصات الاستثنائية في المعهد التقني في الصويرة). وقد أجابت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٨٨٣٨) في ٢٠١٠/١٠/٥ إن ذلك نادر وقليل الحدوث ويتم عن طريق تشكيل لجنة فنية مختصة ذات اختصاص دقيق للنظر في الحالة فإذا كان بلد المنشأ الجديد ذو مواصفات عالية وأجود من المنشأ في العقد يتم استلام المواد الجاهزة ويترتب على ذلك إجراءات فنية ومالية وبدون زيادة على مبلغ الفقرة ، أما يتم خصم مبلغ معين حسب رأي لجنة الاستلام وقد بينت الهيئة الرقابية بأنها تؤيد ملاحظة الشركة.

## ص- محاضر استلام المشاريع (متوسطة)

بينت الشركة ( بأن هناك بعض حالات عدم إكمال توقيع أعضاء لجان الاستلام النهائي على محاضرها وتوصياتها كما في عقد مشروع بناء ملحق في ريف الكوت) . وقد أجابت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٨٨٣٨) في ٢٠١٠/١٠/٥ إن عدم قيام أحد أعضاء لجنة الاستلام بالتوقيع على المحاضر وذلك بسبب الإجازة أو الإيفاد ولا يوجد نص قانوني يحتم على مجاز التوقيع خلال فترة الإجازة ، حيث تم الاستفسار من القسم القانوني بذلك

وأجاب بأنه لا يوجد نص قانوني بتوقيع المجاز خلال فترة الإجازة وقد أيدت الهيئة الرقابية  
إجابة المحافظة.

أ- الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي (متوسطة)

بينت الشركة (بأنه لا يوجد هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة) ولم تقم المحافظة بالإجابة على ملاحظة الشركة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وقد تم الإشارة إليها في التقرير المرقم (١٣٢٦٥) في ٩/١١/٢٠٠٨ عن (فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية).

ب- مشتريات المحافظة (متوسطة)

بينت الشركة (من خلال مراجعة مصروفات الموجودات الثابتة لعام (٢٠٠٨)، ٢٠٠٩) لوحظ وجود زيادة في المشتريات بالنسبة للأثاث والسيارات وهذا مخالف لقرار مجلس الوزراء رقم (٤٤٢) وكذلك مخالف لـ ((منشور عام)) وزارة المالية (صلاحية صرف) والقاضي بتخفيض التخصيصات المعتمدة إزاء حساب السيارات والأثاث بأنواعه ونسبة (٨٠%) ولم تقم المحافظة بالإجابة على ملاحظة الشركة وايدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة .

ج- صيانة الموجودات (متوسطة)

بينت الشركة (بان المحافظة لم تقم بإعداد برنامج زمني لأعمال الصيانة يراعى فيه إجراء الصيانة الوقائية والدورية لموجوداتها المنقولة وغير المنقولة وهذا مخالف للمادة (١٠) فقرة (ج) من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية للعراق لسنة/٢٠٠٩) ولم تقم المحافظة بالإجابة على ملاحظة الشركة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة.

د- الرواتب (عالية)

بينت الشركة (بان لجان تسليم الرواتب في مقر المحافظة لا يتم تغيير أعضاؤها بصورة دورية وانه بعض الموظفين يخولون موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة عنهم دون وجود تفويض وان الرواتب تعد يدوياً وهذه العملية مجهددة ومستنفذة للوقت بالإضافة إلى

ذلك إن الإعداد اليدوي للرواتب يزيد من إمكانية ارتكاب الأخطاء البشرية وعدم وجود فصل كافي للمهام حيث إن الموظف المسؤول عن إعداد الرواتب هو مسؤول أيضا عن عملية التوزيع) ولم تقم المحافظة بالإجابة على ملاحظة الشركة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وقد تم الإشارة إليها في التقرير المرقم (١٣٢٦٥) في ٢٠٠٨/١١/٩ (فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمحافظة/٢٠٠٧).

#### هـ - ضبط الدوام (منخفضة)

بينت الشركة (إن ضبط الدوام يتمثل بأوراق عادية يتم التوقيع عليها من قبل المستخدمين لدى الحضور صباحاً وأنه ليس هنالك أي نظام لضبط انتهاء الدوام ، ان عدم وجود نظام ضبط دوام آلي (ساعات ضبط دوام آلية) يؤدي إلى ضعف الرقابة على دوام الموظفين) ولم تقم المحافظة بالإجابة على ملاحظة الشركة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وقد تم الإشارة إليها في التقرير المرقم (٥١٤١) في ٢٠٠٨/٦/١ عن نتائج الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات المحافظة/٢٠٠٧. ولا زالت الملاحظة قائمة.

#### و - مكننة النظام المحاسبي (متوسطة)

بينت الشركة (إن عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها إلى الأستاذ العامة واستخراج ميزان مراجعة التقارير المالية يتم بشكل يدوي). لم تقم المحافظة بالإجابة على ملاحظة الشركة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وقد تم الإشارة إليها في التقرير المرقم (١٣٢٦٥) في ٢٠٠٨/١١/٩ عن فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمحافظة/٢٠٠٧.

#### ز - صكوك مضى على استحقاقها أكثر من ستة أشهر (متوسطة)

بينت الشركة (بأنه عند مراجعة مطابقات الحسابات المصرفية لوحظ إن هناك صكوك مضى على تاريخ إصدارها أكثر من ستة أشهر) ولم تقم المحافظة بالإجابة على ملاحظة الشركة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وقد تم الإشارة إليها في التقرير

المرقم (٩٨٨٠) في ٢٠١٠/٨/٣ عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات المحافظة لسنة/٢٠٠٩.

### ح - الاعتمادات المستندية (متوسطة)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة الاعتمادات المفتوحة من قبل المحافظة لوحظ هناك تأخير في فتح الاعتمادات المستندية حيث كانت الفترة بين تاريخ توقيع العقد وتاريخ فتح الاعتماد قد تجاوزت (٨) أشهر) ولم تقم الوزارة بالإجابة على ملاحظة الشركة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة.

### ط - الجرد (عالية)

بينت الشركة (انه من خلال مراجعة نتائج الجرد لعام/٢٠٠٩ لوحظ وجود فروقات بين السجلات والجرد الفعلي) ولم تقم المحافظة بالإجابة على ملاحظة الشركة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وقد تم الإشارة إليها في التقرير المرقم (٣٠٩٦) في ٢٠١٠/٣/١٤ عن نتائج الرقابة والتدقيق نشاطات وحسابات المحافظة لسنة/٢٠٠٩.

### ي - الملاكات (متوسطة)

بينت الشركة (من خلال مراجعة الملاك للمحافظة لوحظ عدم التزام المحافظة بالملاك المصادق خلال سنة/٢٠٠٩) ولم تقم المحافظة بالإجابة على الملاحظة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وقد تم الإشارة إليها في التقرير المرقم (٣٠٩٦) في ٢٠١٠/٣/١٤ عن نتائج الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات المحافظة لسنة/٢٠٠٩.

### ك - السلف (متوسطة)

بينت الشركة (بأنه من خلال مراجعة حساب السلف لوحظ وجود أرصدة تعود لعام/٢٠٠٣ لم يتم تصفيتهما لغاية تاريخ انتهاء الزيارة في ٢٠١٠/٥/٢٠) ولم تقم المحافظة

بالإجابة على الملاحظة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وقد تم الإشارة إليها في التقرير المرقم (١١٨٥٤) في ٢٠١٠/٩/٧.

#### ل- تكرر إعادة الإعلان (عالية)

بينت الشركة (لوحظ خلال المراجعة إن المحافظة تقوم بإعادة الإعلان عن بعض العطاءات بعد فتح العروض المقدمة لأسباب مختلفة مما يعمل على كشف الأسعار المقدمة من قبل المناقصين لأعضاء اللجان وبالتالي فإن سرية العروض المقدمة لا تكون كاملة) ولم تقم المحافظة بالإجابة على الملاحظة وقد بينت الهيئة الرقابية بان المحافظة تقوم بواسطة لجان فتح وتحليل العطاءات بدراسة كافة العروض المقدمة إليها من قبل الشركات المقاوله للتأكد من استيفائها للشروط المطلوبة بموجب تعليمات تنفيذ المشاريع الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وفي حالة عدم استيفائها للشروط تقوم المحافظة بإعادة الإعلان لاستقطاب شركات أخرى وهذا هو السياق المتبع في فتح وتحليل العطاءات التي تقوم بها المحافظة.

#### م- تأمينات أولية (متوسطة)

بينت الشركة (من خلال مراجعة العقود لوحظ في عقد تأهيل شبكة كهربائية بمبلغ (١٤٨٦٤٤٥٠٠٠) دينار عراقي (عقد تأهيل شبكة كهربائية) إن التأمينات الأولية لا تمثل كامل نسبة (١%) من قيمة العطاء) ولم تقم المحافظة بالإجابة على ملاحظة الشركة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة.

#### ن- مشروع إنشاء مدرسة في غماس (عالية)

بينت الشركة (من خلال مراجعة العقد أعلاه والمبرم بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٤ بمبلغ (١٠٩٥٠٠٠٠٠٠) دينار عراقي وبمدة تنفيذ (١٠) أشهر لوحظ التالي:-  
قيام المحافظة بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢١ بتغيير موقع المشروع لوجود مشاكل ومعوقات تحول دون إقامة المشروع المحدد المتعاقد عليه والموقع الجديد لا يتلائم مع طبيعة المشروع وذات تربة رخوة جدا بحسب تقرير رئيس لجنة المباني في ٢٧/٤/٢٠٠٩ الأمر الذي دفع الطرفين إلى فسخ العقد وأيضا تم صرف مبلغ كسلف تشغيلية إلى المقاول الذي لم يباشر بالعمل أصلا

علماً إن العقد لم يتضمن في بنوده دفع مبالغ أولية ولا يوجد أي إنجاز فني فعلي على أرض العمل يستوجب دفع أية مبالغ).

ولم تقم المحافظة بالإجابة على ملاحظة الشركة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة ومن خلال المتابعة لوحظ إن المحافظة قامت باسترداد السلف التشغيلية وكما يأتي:-

المبلغ / دينار	التفاصيل
٢٢٠٠٠٠٠٠٠	بموجب وصل القبض المرقم (٦٧٠٥٤٠) في ٢٠٠٧/٦/٧
١٠٨٥٠٠٠٠٠	تم استيفاء المبلغ من مستحقات الشركة المقاوله عن تنفيذ المناقصة (٩٨) لسنة/٢٠٠٨

### س - تجهيز سيارات (عالية)

بينت الشركة (من خلال مراجعة عقد تجهيز سيارات صالون بمبلغ (٥٧٩) مليون لوحظ الآتي:-

- المشروع غير مدرج ضمن مشاريع تنمية الأقاليم وتم تحميل نفقات المشروع على المصاريف الإدارية لحساب تنمية الإقليم ولم تقم المحافظة بمفاتيحة الجهات الحكومية كالشركة العامة لتجارة السيارات لغرض التجهيز وبعض السيارات المجهزة غير مطابقة للمواصفات في المناقصة مع وجود تناقض برقم الهيكل بين بعض السيارات وأوراقها الثبوتية). ولم تقم المحافظة بالإجابة على ملاحظة الشركة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وقد تم الإشارة إليها في التقرير المرقم (١١٨٥٤) في ٢٠٠٩/٩/٧ عن البيانات المالية للمحافظة/ ٢٠٠٨. ولا زالت الملاحظة قائمة.

### ع - مشاريع متوقفة (متوسطة)

بينت الشركة (إنه لوحظ وجود مشاريع متوقفة تعود إلى الأعوام (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) لم يتم إنجازها لغاية تاريخ إنتهاء مدتها التعاقدية . البعض من هذه المشاريع تم صرف مبالغ عليها مثال ذلك مناقصات رقم (٢٠٠٥/٢١) و ٢٠٠٥/٧ و ٢٠٠٥/٢٤ و ٢٠٠٦/١١٩ و ٢٠٠٦/٩). ولم تقم المحافظة بالإجابة على ملاحظة الشركة وقد أيدت

الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وقد وردت في التقرير المرقم (٩٨٨١) في ٢٠١٠/٨/٣٠ عن البيانات المالية للمحافظة لسنة ٢٠٠٩ .

#### ف - مواد غير مطابقة للمواصفات (متوسطة)

بينت الشركة (بأنه من خلال مراجعة عينة من العقود لوحظ إنها غير مطابقة للمواصفات الفنية المذكورة بالعقد وأيضاً لوحظ أختلاف بلد المنشأ مثال على ذلك : عقد تجهيز مواد وأجهزة مختلفة للمختبر الإنشائي وعقد تنفيذ وتجهيز ونصب مضخات لولبية لخطة الإسكان الرئيسية) . ولم تقم المحافظة بالإجابة عن ملاحظة الشركة وقد بينت الهيئة الرقابية بأن في ما يخص العقد تجهيز مواد مختلفة للمختبر الإنشائي قررت لجنة الاستلام عدم استلام المواد والأجهزة لعدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة ولم يتم صرف أي مبلغ من العقد لغاية تاريخه أما بالنسبة لعقد تنفيذ وتجهيز ونصب مضخات لولبية لخطة الإسكان الرئيسية بموجب الأمر الإداري المرقم (١٣١) في ٢٠١٠/٥/١٧ تقرر أيفاد اللجنة المشكلة بناءً على طلب المقاول إلى الشركة المصنعة للمضخات للاطلاع على إمكانية الشركة لتصنيع المضخات المطلوبة وقد قدمت اللجنة تقريرها عن نتائج زيارتها للشركة المصنعة وقد تضمنت بعض التحفظات بخصوص إمكانية هذه الشركة لتصنيع تلك المضخات ولازال الموضوع قيد المناقشة حيث لم يتم اتخاذ أي قرار بخصوص ذلك. وتم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١١٠٥٨) في ٢٠٠٦/١٢/٢٨. عن نتائج الرقابة على مديرية المجاري لسنة ٢٠٠٥.

#### ص - مشروع الخط الناقل لمجاري الصرف الصحي (عالية)

بينت الشركة (من خلال مراجعة العقد المذكور في أعلاه والحال على شركة الزبداني وشركة (نير نهير) التركية للمقاولات بمبلغ إجمالي (٥١٣٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار عراقي بتاريخ تعاقد ٢٠٠٧/٩/٢٣ وبمدة تنفيذ (١٨٠) يوم لوحظ الآتي :

- إن شركة (نير نهير) التركية غير مسجلة لدى الحكومة العراقية .
- مواصفات العمل المنفذ لا تتطابق مع مواصفات العقد وجدول الكميات في بعض المناطق.

- رغم ثبوت حالة تزوير شركة الزبداني لهوية تصنيف المقاولين وإن الشركة غير مسجلة أو مصنفة لدى وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بكتابتها المؤرخ ٢٠٠٨/٥/١٩ أستبعدت المحافظة الشركة عن أعمال المشروع أعلاه فقط دون أن تتخذ إجراءات ضدها بالنسبة لعقود مشاريع إنشاء مدراس والمبرمة مع شركة الزبداني بمبالغ مجموعها (٣٦٩٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار عراقي. ولم تقم المحافظة بالإجابة على ملاحظة الشركة وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة الشركة وقد تم الإشارة إليها في التقرير المرقم (٢٧٢٥) في ٢٠٠٩/٣/١٢ عن نتائج الرقابة لمشاريع المحافظة لسنة ٢٠٠٨ .

## متابعة تقرير شركة ارنست ويونغ لعام ٢٠٠٧

أظهرت نتائج متابعتنا لتقرير شركة ارنست ويونغ لعام ٢٠٠٧ الملاحظات المدرجة أدناه والتي لا تزال قائمة.

### ١- وزارة المالية

أ- أن النظام المحاسبي المستخدم في الصندوق والمتعلق بإجراءات المحاسبة لا يتوافق مع حجم وهيكلية الصندوق المالية ويعتبر هذا النظام قديم مقارنة مع التقنيات والممارسات الحديثة المتبعة.

ب- وجود العديد من أرصدة التأمينات المدفوعة منذ فترة زمنية طويلة لخطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan) من خلال المصرف العراقي للتجارة .

ج- أن وزارة المالية لا تعد تسوية شهرية حسب سجلاتها وسجلات الوزارة الدفعات التي يتم تحويلها من الصندوق إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى لتغطية نفقاتها التشغيلية والرأسمالية.

د- لا توجد حالياً اتفاقية مكتوبة بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي تبين آلية تغذية حساب وزارة المالية الجاري لدى البنك المركزي العراقي (٧٠٠٠٩) من صندوق تنمية العراق.

هـ- وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (١٤٨٣) لسنة ٢٠٠٣ يتم إيداع عائدات صناديق النفط والمنتجات النفطية في حساب تحصيل مبيعات النفط لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك ويتم تحويل (٩٥%) من تلك العائدات , لاحظنا أن وزارة المالية لا تتوفر لديها معلومات حول الأمور التالية:

- رصيد صندوق التعويضات كما في ٢٠٠٦/١٢/٣١

- الرصيد المتبقي المستحق الذي يجب إيداعه في صندوق التعويضات بعد ٢٠٠٦/١٢/٣١ .

- التاريخ التقديري لأخر الدفعة تستحق لصندوق التعويضات.

وقد طلبت وزارة المالية من مجلس الوزراء العمل على معالجة الموضوع خلال عام ٢٠٠٧ .

و - ضعف النظام الالكتروني لصندوق تنمية العراق لعدم امتلاك النظام المواصفات العالمية في حماية البيانات ووظائف الإدخال والإخراج والتعديل .

### ٢-وزارة النفط - شركة تسويق النفط

أن قسم المالية في الشركة لايقوم بطلب كتاب تأييد او أعداد التسويات بين كشوفات المجهزين للمنتجات النفطية والسجلات المحاسبية الأساسية على أساس شهري.

### ٣-وزارة الصحة

لم تقم الوزارة بأعداد تسوية شهرية لخطابات الاعتمادات وأرصدة عقود الاستيراد بين السجلات المحاسبية للوزارة والسجلات المحاسبية للشركات التابعة لها .

## متابعة تقرير شركة (KPMG) لعام ٢٠٠٨

أظهرت نتائج متابعتنا لتقرير شركة (KPMG) لعام ٢٠٠٨ الملاحظات المدرجة أدناه والتي لا تزال قائمة:-

### ١- وزارة النفط

خلال زيارتنا قسم العقود في الوزارة لاحظنا التالي:-

أ- لا تمتلك موقف بمناقصات وعقود الوزارة على الاقل لسنة ٢٠٠٨ او الواقعة قبل سنة ٢٠٠٨ وما زالت مستمرة.

ب- لا يعتمد القسم نظام لفهرسة وترقيم العقود التي ترم في مركز الوزارة.

ج- لا يحتفظ القسم بملف مركزي يضم كافة وثائق العقد.

### ٢- وزارة الاتصالات - الشركة العامة للاتصالات والبريد

لاحظنا أن عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها الى الاستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية تتم بشكل يدوي.

### ٣- وزارة الاتصالات - الشركة العامة الشبكة الدولية للمعلومات

أ- لا يتم اعداد مطابقة مصرفية للمصرف العراقي للتجارة بسبب عدم ورود كشوفات الحساب من المصرف المذكور .

ب- أن الخسائر المتراكمة للشركة تعدت رأسمالها .

### ٤- وزارة الصحة - الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية

أ- أن رسوم فتح الاعتمادات المستندية الممنوحة لمصلحة (كيماديا) تم حجزها من حسابها في المصرف العراقي للتجارة وقد تراكمت هذه الرسوم لتبلغ (١،٥) مليون دولار.

### ب- إدارة المخازن

اولاً- عدم واقعية تقدير الحاجة حيث يطلب من العيادات الشعبية تحديد الاحتياج قبل سنة ونصف من تاريخ الاحتياج الفعلي .

ثانياً- عند وصول الأدوية يجد المسؤولون في العيادات الشعبية أن الوقت غير كافي للمناورة بهذه الكميات لقرب انتهاء فترة الصلاحية  
ثالثاً - تقوم الوزارة بالزام العيادات الشعبية باستلام أدوية فائضة في مخازن الشركة وعادة ما تكون هذه الأدوية قريبة انتهاء الصلاحية.  
رابعاً- يتم توزيع الأدوية الواصلة دون الأخذ بالاعتبار مناقلة هذه الأدوية بين دوائر الصحة من جهة والعيادات الشعبية من جهة أخرى خلال فترة صلاحية الأدوية.  
خامساً- وجد أن هناك الكثير من الأدوية التي تنتهي صلاحيتها في مخازن العيادات الشعبية وبكميات ضخمة مما يؤدي إلى عرضها على لجنة الإتلاف.

#### ٥- وزارة البلديات والإشغال العامة

- أ- وجود ضعف بأداء واجبات دائرة العقود في الوزارة يتمثل بما يلي :-  
أولاً- لا تمتلك الدائرة موقف بمناقصات وعقود مديرياتها على الأقل لعام ٢٠٠٨ والتي هي من صلاحية مدير عام المديرية .  
ثانياً- يقتصر نشاط الدائرة على مراجعة المناقصة بعد صدور قرار الإحالة من المديرية صاحبة المناقصة ومن ثم تقديم وثائقها إلى اللجنة المركزية بالوزارة.  
ثالثاً- لا علم للدائرة بالعقود التي وقعت قبل ٢٠٠٨ وجرى عليها تغيير خلال عام ٢٠٠٨ كالزيادة في المبالغ أو مدد الانجاز.  
ب- أن عملية تحرير القيود المحاسبية في السجل اليومية العامة وتحويلها إلى سجل الأستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية في المديرية العامة للماء والمجاري والبلديات يتم بشكل يدوي .  
ج- أن القسم المالي في المديرية العامة للمجاري والماء لايسجل ولا يدرج الاعتمادات في سجلات خاصة تبين رقم الاعتماد ومبلغه وتاريخ الفتح وتاريخ الانتهاء وان القسم التجاري فقط هو المعني بتسجيل الاعتمادات .  
د- من خلال المراجعة لعينة من عقود المديرية العامة للماء لاحظنا أن المدة الزمنية بين تاريخ الإحالة وتاريخ توقيع العقد طويله نسبياً.

## ٦- وزارة الخارجية

وجود حالات سرقة سيارات حصلت عام ٢٠٠٣ لم نستطع الحصول على اجابات ومستندات موثقة تبين الموقف النهائي للموضوع.

## ٧- وزارة النقل

خلال زيارتنا للشركة العامة للسكك الحديدية لاحظنا وجود عدد من الارصدة المدينة التي تعود لسنوات سابقة لمؤسسات حكومية لم تتم معالجتها .

## كتاب الإدارة الخاص بإقليم كردستان

تضمن تقرير شركة (KPMG) ملاحظات مشتركة بين وزارات وإدارات الإقليم إضافة إلى الملاحظات الخاصة بـ (٢٢) وزارة وإدارة تم تبليغها إلى الإقليم بموجب كتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٨٠) في ٢٩/٨/٢٠١٠ وقد تم تشكيل (٣) لجان في الإقليم لغرض الإجابة على ملاحظات شركة التدقيق الواردة في السنوات (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) ولم تردنا الإجابة لغاية تاريخه.